الفصل الأول : المتشابه اللفظي وقضاياه

أولاً : المتشابه اللفظي في اللغة والاصطلاح والتطبيق

ثانياً : أنواع المتشابه اللفظي

ثالثاً : أغراض المتشابه اللفظي

رابعاً : مصنفات المتشابه اللفظي

الفصل الأول : المتشابه اللفظي وقضاياه :

تتقاسم المتشابه اللفظي في القرآن الكريم، قضايا عدة، قلما تعرض لها القدماء والمعاصرون، وإذا فعلوا لم يعدُ تعرضهم وقفات قصيرة ؛ لا ترمي إلى التحقيق، قدر ما تسعى إلى النقل والتعليق، وهي بعدُ إذا حُصِّلت كانت أشبه بالإشارات؛ لا تفي بالمراد، ولا تحل الإشكالات. لذلك سنوسع لها هنا بالقدر الذي يبينها؛ متناولين دلالة المتشابه اللفظي فأنواعه فأغراضه فمصنفاته.

أولاً : المتشابه اللفظي في اللغة والاصطلاح والتطبيق :

تكتنف مصطلح المتشابه اللفظي إشكالات عدة منها ما يتعلق بالتسمية، ومنها ما يتعلق بالدلالة، أما إشكالات التسمية فتتجلى في اضطرابها الذي وقع من اشتراكها وتعدد صورها، وأما إشكالات الدلالة فتتلخص في قصور التعريف الذي ذكره أهل الاصطلاح عن تصوير مفهوم التشابه عند مصنفيه . هذه الإشكالات تدعونا إلى بحث دلالة المتشابه في اللغة، ثم في الاصطلاح بعد الوقوف على صوره، ثم في التطبيق، لنخلص إلى حدّه الدقيق الذي رسمه مصنفوه، والذي هو أحق بالتعريف، وأولى بالاعتماد .

١ - المتشابه في اللغة :

يراد بالمتشابه ما تشابهت أفراده أو أبعاضه، وقد اختلف تعبير اللغويين عن معناه، فاجتمع من ذلك جملة من المعاني المتقاربة ؛ ترجع عند التحقيق إلى دلالتين بينهما عموم وخصوص؛ لا بد من التوقف عندهما والإلمام بهما بقدر ما تتطلبه دلالة المصطلح.

أما الدلالة العامة فهي المتماثل، وهي حقيقية، قال الراغب الأصفهاني(ت حوالي ٤٢٥هـ)[١]: «الشِّبْه والشَّبَه والشَّبيه : حقيقتها في المماثلة من جهة الكيفية، كاللون والطعم، وكالعدالة والظلم»[٢] إلا أن التقييد بالكيفية التي هي الحال والصفة[٣] طارئ على ما يبدو،

---

(١) في تاريخ وفاته خلاف كثير، عرض له محقق كتابه المفردات صفوان داودي، وانتهى إلى ترجيح ذلك الذي نقلناه عنه .
انظر: مفردات ألفاظ القرآن، مقدمة المحقق: ٢٤ - ٢٥ .

(٢) الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن: ٤٤٣ .

(٣) انظر: الفيومي، المصباح المنير: كيف : ٢: ٥٤٦، وانظر أيضاً: الكفوي، الكليات:٧٥١-٧٥٢ .

لأن الأصل على ما ذكر ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) التقييد بالظاهر؛ فقد قال «وأصل التشابه: أن يشبه اللفظ اللفظَ في الظاهر، والمعنيان مختلفان، قال الله عز وجل في وصف ثمر الجنة: ﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾[البقرة: ٢٥]، أي متفق المناظر مختلف الطعوم»[١].

وذكر غيره أن الأصل التقييد بالصورة[٢]؛ وكلاهما دال على أن المماثلة في الأصل، هي من جهة الشكل؛ لا من جهة الكيفية كما يُفهِم كلامُ الراغب.

وبإزاء تلك الدلالة الحقيقية نجد عند اللغويين تعبيرات مقاربة، تدور كلها في فلك التماثل، وتزيده وضوحاً، وهي تنحصر في: التشارك، والتساوي، والتوافق، والتشاكل، والتقارب؛ وذلك في قولهم: شابه الولد أباه: شاركه في صفة من صفاته، وتشابهت الآيات: تساوت[٣]، والمتشابه: اسم لما وافق بعضه بعضاً[٤]، و[شبه] أصل يدل على تشابه الشيء وتشاكله في اللون والوصف[٥]، والمتشابهات: المتقاربات[٦]. تبين هذه التعبيرات أمرين؛ الأول أن التشابه يقع على عموم التماثل؛ لإطلاقه على ما تماثل ظاهره كلياً؛ كما تشير عبارة ابن قتيبة، وجزئياً؛ كما يوضحه قولهم: شابه الولد أباه؛ لأن المشابهة هنا مقتصرة على صفة، ولإطلاقه أيضاً على ما اشتد تماثله؛ كما يشير إليه تعبيرهم عن المتشابهات بالمتقاربات؛ لأن غلبة التماثل هي التي أدت إلى القول بالتقارب، وعلى ما ضعف تماثله؛ وهو ظاهر في المشاركة في اللون أو في الصفة، أما الأمر الثاني؛ فهو أنه لا يراد بالتشابه في الأصل اللغوي سوى التماثل، إذ الأصل في قولهم: شابه الولد أباه؛ أن يقيد بالحرف، فيقال: شابهه في كذا، أي في الصفة التي تماثلا فيها، دون النظر إلى ما اختلفا فيه، والظاهر أنه لما حصل تجوّز بحذف القيد اقتضى البيانُ التنصيصَ على الاختلاف بإزاء التماثل أو الاتفاق ليؤمن اللبس، وهو ما فعله ابن قتيبة وغيره اتباعاً للمفسرين الذين قالوا في قوله تعالى: ﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾ [البقرة :٢٥]: «يشبه بعضه بعضاً

(١) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن: ١٠١ .
(٢) انظر: المصطفوي، حسن: التحقيق في كلمات القرآن: ٦: ٨ .
(٣) انظر: الفيومي، المصباح المنير: شبه: ١: ٣٠٣ - ٣٠٤ .
(٤) انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٢: ٧٤ .
(٥) انظر: ابن فارس، المقاييس: ٣: ٢٤٣ .
(٦) انظر: أبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ١: ٣٣٩ .

في الصورة، ويختلف في الطعم»[1] أما أهل اللغة فلم يشيروا إلى الاختلاف، وإنما اكتفوا بالقول : «معنى متشابهاً : يشبه بعضه بعضاً في الجودة والحسن»[2] ولم يتعرضوا للاختلاف أيضاً حينما ذكروا أن المتشابهات هي المتماثلات.[3]

أما الدلالة الخاصة فعبروا عنها بالإشكال، والالتباس، والاختلاط؛ وذلك في قولهم: «اشتبهت الأمور وتشابهت: التبست؛ لإشباه بعضها بعضاً»[4] واشتبه عليه الأمر: إذا اختلط[5]، وأمور مشتبهة ومشبّهة: مشكلة ملتبسة، يشبه بعضها بعضاً[6]. فهذه التعبيرات ليست سوى معانٍ متقاربة لتشابه خاص؛ هو التشابه الشديد المؤدي إلى الإشكال؛ بأن يدخل كل واحد في شكل غيره[7]، فيقع اللبس ويصعب التمييز، ولما كانت هذه الدلالة مخصوصة بمقدار معين من التشابه ميزوها ببناء الافتعال؛ أي الاشتباه، وأبقوا التشابه للدلالة على عموم التماثل. والظاهر أن هذا هو الأصل، وإن سوّى أكثر أهل اللغة بينهما، ويؤيده أمران؛ أحدهما غلبة تعبيرهم عن التشابه بالتماثل، وعن الاشتباه بالإشكال أو الالتباس[8]، والآخر التفرقة بينهما بالإشارة أو العبارة عند قلة من اللغويين والمفسرين؛ أما التفرقة بالإشارة فيمكن الوقوف عليها في كلام بعض أئمة اللغة كأبي عبيدة (ت ٢٠٩هـ)، وابن الأعرابي (ت٢٣١هـ)، والجوهري (ت٣٩٣هـ)، أما أبو عبيدة فقال في قول الله تعالى: ﴿وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾[البقرة : ٢٥]: «أي يشبه بعضه بعضاً، وليس من الاشتباه عليك، ولا

---

(١) ابن منظور، لسان العرب شبه : ١٣ : ٥٠٤، وقارن بـ مجمع البيان للطبرسي: المجلد الأول، الجزء الأول: ١٤٢، وزاد المسير لابن الجوزي: ١ : ٥٣، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ١ : ٢٤٠، والبحر المحيط لأبي حيان النحوي: ١ : ١١٦، وروح المعاني للآلوسي: ١ : ٢٠٣، وغيرها .

(٢) ابن منظور، لسان العرب شبه : ١٣ : ٥٠٤ .

(٣) انظر: الجوهري، الصحاح: شبه : ٦ : ٢٢٣٦، وابن منظور، لسان العرب: شبه : ١٣ : ٥٠٣ .

(٤) الزمخشري، أساس البلاغة: شبه : ١ : ٤٧٧ . وانظر أيضاً: الفيومي، المصباح المنير: شبه : ١ : ٣٠٤، والفيروز آبادي، القاموس المحيط: شبه : ٤ : ٢٨٨، والزبيدي، تاج العروس: شبه : ٩ : ٣٩٣ .

(٥) انظر: ابن منظور، اللسان: شبه : ١٣ : ٥٠٥ .

(٦) انظر: السابق: ١٣ : ٥٠٤، والفيروز آبادي، القاموس المحيط: شبه : ٤ : ٢٨٨، والزبيدي، تاج العروس: شبه : ٩ : ٣٩٣ .

(٧) انظر: ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن: ١٠٢ .

(٨) انظر: الجوهري، الصحاح: شبه : ٦ : ٢٢٣٦، وابن فارس، المقاييس: شبه : ٣ : ٢٤٣، وابن منظور، اللسان: شبه : ١٣ : ٥٠٣-٥٠٤-٥٠٥، والفيومي، المصباح المنير: شبه : ١ : ٣٠٤، والفيروز آبادي، القاموس المحيط: شبه : ٤ : ٢٨٨، والزبيدي، تاج العروس: شبه : ٩ : ٣٩٣ .

مما يشكل عليك»[1] فهذا يُفهم أن المتشابه يعم المتماثل والملبس، ولولا أنه كذلك لم يُخرج منه الملبس بقوله «وليس من الاشتباه عليك، ولا مما يشكل عليك» ولولا اختصاص الاشتباه بالالتباس لما عبر به في هذا الموضع؛ لأنه يجعل كلامه متناقضاً، فلا بد من القول بأنه أراد الفرق بين الصيغتين باعتبار العموم والخصوص وإن لم يصرح به، ومثل هذا يقال فيما نقل عن ابن الأعرابي من قوله في الآية السابقة: «ليس من الاشتباه المشكل، إنما هو من التشابه الذي هو بمعنى الاستواء»[2]. أما الجوهري فقال: «المشتبهات من الأمور: المشكلات، والمتشابهات: المتماثلات»[3] فوضعه للمتشابهات بإزاء المشتبهات، وتخصيص كل بمعنىً، يُفهم إرادته التفريق، ولا سيما أنه لم يذكر لكل منهما غير ما نقلناه عنه، وأما التفرقة بالعبارة فعند بعض المفسرين كالبقاعي (ت٨٨٥هـ) من المتأخرين ورضا (ت١٣٥٤هـ) من المحدثين، فقد فرق الأول بأن الاشتباه أبلغ من التشابه؛ من حيث إن الزيادة في اشتبه للتصرف الذي هو المبالغة في أصل الفعل والاجتهاد في تحصيله، خلافاً للزيادة في تشابه إذ هي لتشارك أمرين أو أكثر في أصل الفعل[4]، وفرق الثاني باعتبار العموم والخصوص على نحو يشبه ما أشرنا إليه في كلام أبي عبيدة، فقال: «والحق أن بين الصيغتين فرقاً؛ فمعنى اشتبها: التبس أحدهما بالآخر من شدة الشبه بينهما، ومعنى تشابها: أشبه أحدهما الآخر، ولو في بعض الوجوه والصفات، فهذا أعم مما قبله»[5].

وخلاصة القول أن المتشابه في الأصل هو المتماثل في الظاهر، وتتميز فيه دلالتان؛ عامة وهي ذلك المتماثل، وخاصة وهي المشكل؛ الذي يعبر به عن حالة كون التشابه شديداً ملبساً. وقد أفردوا لهذه الخاصة بناء الاشتباه، واستعملوا التشابه للدلالة على عموم التماثل، لكن ذلك لم يمنع من وضع العام موضع الخاص، مما أدى إلى ترادف المتشابه والمشتبه، مع غلبة استعمال المتشابه للمتماثل والمشتبه للملتبس المشكل.

---

(١) أبو عبيدة، معمر بن المثنى، مجاز القرآن: ١: ٣٤.

(٢) ابن منظور، اللسان: شبه: ١٣: ٥٠٥.

(٣) الجوهري، الصحاح: شبه: ٦: ٢٢٣٦.

(٤) انظر: البقاعي، إبراهيم بن عمر: نظم الدرر: ٧: ٢١٢ - ٢١٣. ووقع في الأصل بدل للتصرف: للتعريف، وذكر المحقق في الحاشية ٣ من الصفحة ٢١٢: أن في بعض النسخ للتعرف: وكلاهما وهم، صوابه ما ذكرنا أي للتصرف، وهو مصطلح صرفي، انظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي الأستراباذي: ١: ١١٠.

(٥) رضا، محمد رشيد: تفسير المنار: ٧: ٦٤٣.

٢ - المتشابه اللفظي في الاصطلاح :

أ - صور المصطلح :

أطلقت صفة المتشابه على عدة فنون من الدراسات القرآنية، وغدت منذ وقت مبكر مصطلحاً مشتركاً[١]، ولم يزل كذلك، بيد أنه اقتصر على فنين، فإذا أطلق احتمل وقوعه على كل منهما؛ المتشابه المعنوي المقابل للمحكم[٢]، والمتشابه اللفظي موضوع هذا البحث، وأصل هذا الاشتراك إشارة القرآن الكريم إلى النوعين بلفظ واحد، في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾[آل عمران :٧]، وقوله: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ﴾[الزمر : ٢٣]، فالمراد بالأولى التشابه المعنوي، أي المشكل؛ وهو القول الراجح[٣]، وعن بعض قدامى المفسرين أنه اللفظي[٤]، والمراد بالثانية مطلق التشابه، أي التماثل، مما يجعله واقعاً على اللفظي؛ ولاسيما أنه

---

(١) ذكر ابن المنادي ت ٣٣٦هـ في كتابه متشابه القرآن العظيم: ٥٩-٦٠: أن المتشابه كائن في أشياء، عدّ منها: متشابه إعراب حروف القرآن، ومتشابه غريب حروفه ومعانيه، ومتشابه تأويله؛ ويدخل في ذلك متشابه ناسخه ومنسوخه، وتقديمه وتأخيره، وخصوصه وعمومه، ونوادره وفرائضه . . ونحوها، وعد منها أيضاً متشابه خطوط المصاحف الأولى وحروفها المكتوبة في بعضها خلافا لبعضها الآخر، ومتشابه حروف القرآن التي جمعت للإذكار من النسيان؛ أي المتشابه اللفظي، وذكر أن أصحابه مسبوقون إلى إطلاق صفة التشابه بغير هذا المعنى .

(٢) المراد بهذا النوع من التشابه: الملتبس المشكل الذي تخفى دلالته الراجحة على معناه . انظر: الزرقاني، مناهل العرفان: ٢: ٣١٧، والصالح، د . صبحي، مباحث في علوم القرآن: ٢٨٢ .

(٣) في المراد بالتشابه في هذه الآية أقوال؛ ما ذكرناه هو الراجح، انظر: عتر، د . نور الدين، علوم القرآن الكريم: ١٢٢ . وانظر تفصيل تلك الأقوال عند الطبري، جامع البيان: ٣: ١١٤ حتى ١١٧، والطبرسي، مجمع البيان، المجلد الثاني، الجزء الثالث: ١٤-١٥، وابن الجوزي، زاد المسير: ١: ٣٥١، وأبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٢: ٣٨١، والزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٢: ٦٨ وما بعدها، والسيوطي، الإتقان: ١: ٦٣٩ وما بعدها، والآلوسي، روح المعاني: ٣: ٨٠ وما بعدها .

(٤) هو قول مرجوح منقول عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ت ١٨٢ هـ، انظر المصادر المذكورة في الحاشية السابقة، وانظر أيضاً: الزرقاني، مناهل العرفان: ٢: ٣١٦ - ٣١٧، وقد ذكر محققه في الحاشية ٣ من الصفحة: ٣١٦: أن صاحب هذا القول هو محمد بن زيد مولى عبد الرحمن بن الحكم، وهو وهم، صوابه ما ذكرناه . وجدير بالتنبيه أن أبا حيان نقل قولين متناقضين؛ قال في أحدهما: "وقال ابن زيد: المحكم ما لم تتكرر ألفاظه، والمتشابه ما تكررت" البحر المحيط: ٢: ٣٨١، وقال في الآخر في الصفحة نفسها: "والمحكم ما تكرر من القصص بلفظ واحد، والمتشابه ما اختلف لفظه، كقوله ﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ طه: ٢٠، ﴿فَإِذَا هِىَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ﴾ الأعراف: ١٠٧، والشعراء: ٣٢ و ﴿قُلْنَا ٱحْمِلْ﴾ هود: ٤٠، و ﴿فَٱسْلُكْ﴾ المؤمنون: ٢٧". وما وضعناه بين حاصرتين من قوله تكرر للإشارة إلى أنا صححناه؛ إذ وقع في الأصل تقرر . ويمكن الجواب عن ذلك التناقض بما في تفسير الطبري: ٣: ١١٦ .

وصف بالمثاني أي المكررات؛ وإلى ذلك ألمح بعض المفسرين[1]، ومع أن إشارة آية آل عمران إلى المعنوي؛ على القول المشهور، جعلت انصراف الاصطلاح إليه أكثر، وارتباطه به أشهر، فإنها لم تحد من إطلاقه على اللفظي، بل قد يُضم هذا إلى ذاك في باب واحد بلا قرينة مخصصة، مما أدى إلى الالتباس[2]، ولهذا سعى بعضهم إلى تمييز المتشابه الذي يتناول الجانب اللفظي باسم يخصه، فتوسلوا إلى ذلك بأمرين ؛ أحدهما التقييد باللفظ[3]،

---

(١) نقل عن قتادة ت١١٨ هـ أن معنى متشابهاً هنا " لا يختلف منه شيء ؛ الآية الآية والحرف الحرف ؛ مثاني " الصنعاني، عبد الرزاق: تفسير القرآن العزيز: ٢: ١٤٠، وعند ابن كثير في تفسيره: ٤: ٥٠: أن قتادة قال: " الآية تشبه الآية، والحرف يشبه الحرف "ونقل عن غيره نحوه، وأضاف في ٤: ٥٠ «وقال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم: مثاني: مردد ؛ ردد موسى في القرآن وصالح وهود والأنبياء عليهم الصلاة والسلام في أمكنة كثيرة »، وعند ابن الجوزي في تفسيره زاد المسير: ٧: ١٧٥ تفصيل لذلك، وفيه أيضاً دليل واضح على دخول المتشابه اللفظي في معنى هذه الآية . وجدير بالتنبيه أن التشابه في هذه الآية الثانية، الذي هو التماثل، بمعنى أن القرآن تتشابه معانيه في الصحة والإحكام، فلا تعارض بينها ولا تناقض، وتتشابه ألفاظه في الفصاحة والبلاغة، ويتجاوب نظمه في الإعجاز . انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٧: ٤٢٣، والآلوسي، روح المعاني: ٢٣: ٢٥٨ .

(٢) ومثال ضم اللفظي إلى المعنوي بلا تمييز ما فعله بعض كتاب الفهارس كابن النديم ت٤٣٨هـ الذي خلط بين كتب النوعين تحت عنوان الكتب المؤلفة في متشابه القرآن ، انظر: الفهرست: ٣٩، وكأحمد تيمور ت١٣٤٨ هـ سالكاً مسلك سابقه في فهرس الخزانة التيمورية، انظر: الفهرس: ١: ١٣٠ حتى ١٣٤ . ومن تأثير ذلك أن ظن بعضهم أن كل ما ذكره ابن النديم هو في المتشابه اللفظي كالذي نجده عند محقق كتاب ابن جماعة كشف المعاني، انظر: مقدمة المحقق: ٦٠-٦١ . ويقرب من ذلك التباس كتب النوعين على د . علي شواخ إسحق في كتابه: معجم مصنفات القرآن الكريم، إذ أفرد في كتابه قسماً جعل عنوانه «المحكم والمتشابه في القرآن الكريم» وذكر فيه كتباً من النوعين، مع أنه افتتحه بمقدمة في تعريف المتشابه المقابل للمحكم، انظر: معجم مصنفات القرآن الكريم: ٤: ١٩١ حتى ٢٠٦ .

(٣) وهو اختيار بعض المصنفين لعنوانات كتبهم؛ كأبي جعفر بن الزبير ت٧٠٨هـ الذي سمى كتابه ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل، وكالجعبري ت٧٣٢هـ الذي سمى كتابه تذكرة الحفاظ في مشتبه الألفاظ، انظر ذلك عند: الصفدي، الوافي بالوفيات: ٦: ٧٤، وابن شاكر الكتبي، فوات الوفيات: ١: ٣٩، وحاجي خليفة كشف الظنون: ١: ٣٨٥، والبغدادي، إسماعيل: هدية العارفين: ١: ١٤ . وتيمور، أحمد، فهرس الخزانة التيمورية: ١: ١٣١ ومن المصنفين المعاصرين جمال عبد الرحمن الذي سمى كتابه الإيقاظ لتذكير الحفاظ بالآيات المتشابهة في الألفاظ، ومحمد بن عبد العزيز المسند الذي سمى كتابه تنبيه الحفاظ للآيات المتشابهة الألفاظ، وممن قيد أيضاً من أصحاب المصطلح د . نور الدين عتر في كتابه علوم القرآن الكريم ؛ =

وهذا ما نختاره دفعاً للبس، والآخر اختيار تسمية مقاربة له؛ تجلت في بعض مشتقات شبه كالمشتبه وجمعه[1]؛ وهو كثير، والأشباه؛ وهي تسمية خاصة بالسيوطي (ت٩١١هـ) في أحد كتبه[2]، وربما استعملوا [المشكل]، وهي تسمية للقراء ؛ يريدون بها اللفظ المختلف[3]، خلافاً للدلالة اللغوية التي هي المتماثل، إلا أن هذه التسمية لم تجر مجرى العلم على هذا النوع، فضلاً عن أن ترددها كان قليلاً .

ومع أن استعمال المشتبه والمشتبهات كان كثيراً ومميزاً للمتشابه اللفظي لاختصاصه به، استمر استعمال المتشابه للدلالة على ذلك الجانب اللفظي، ولم يزل أشهر، مما يعني أن اختيار التسميات المقاربة لم يؤد في النهاية إلا إلى تعدد صور المصطلح واضطرابه ؛ إذ استعملت صور المشتبه والمشتبهات والمتشابه والمتشابهات على حد سواء، كما هو الحال

= انظر: ٢٥١ من هذا الكتاب، وممن اختار التقييد أيضاً بعض الدارسين كـ علي محمد الزبيري في كتابه ابن جزي ومنهجه في التفسير : ١ : ٣٠٠ وقد بين السبب في قوله «وقيدنا المتشابه باللفظي خروجاً من المتشابه الاصطلاحي الذي لا يعلم تأويله إلا الله » . وهو بعد ذلك اختيار كل من حقق كتاباً في المتشابه اللفظي، انظر على سبيل المثال: مقدمة محقق كتاب هداية المرتاب للسخاوي: ١٧وما بعدها، ومقدمة محقق كتاب البرهان في متشابه القرآن للكرماني: ٥٨ وما بعدها .

(١) اختار ذلك بعض المصنفين عنواناً لمصنفاتهم كالكسائي ت ١٨٩هـ لمصنفه مشتبهات القرآن ، وكـ عيسى بن عبد العزيز الإسكندراني ت٦٢٩هـ لمصنفه بيان مشتبه القرآن ، انظر ذلك عند: السيوطي، بغية الوعاة: ٣٦٩، والبغدادي، إسماعيل: هدية العارفين: ١ : ٨٠٨، وكالجعبري لمصنفه تذكرة الحفاظ في مشتبه الألفاظ ، وقد سبقت الإشارة إلى مصادر ذكره في الحاشية السابقة . وممن اختاره من أصحاب المصطلح: السيوطي في الإتقان، والعنوان عنده الآيات المشتبهات ، انظر: الإتقان: ٢: ٩٩٥،وكذلك في معترك الأقران له، والعنوان فيه مشتبهات آياته ، انظر: معترك الأقران: ١: ٦٦ . وقد جاء ذلك أيضاً عند من تابع السيوطي كـ طاش كبري زاده في مفتاح السعادة، انظر: ٢: ٣٥٦،والعنوان عنده معرفة الآيات المشتبهات .

(٢) انظر: السيوطي، التحبير في علم التفسير: ١٢٤ .

(٣) انظر: السخاوي، علم الدين، هداية المرتاب: ١٤ و ١٧ من مقدمة المحقق . وقد أشار السخاوي إلى المشكل في عدة مواضع من كتابه، انظر على سبيل المثال: ٦٦ - ٦٧ و ١٧٥ . وجدير بالتنبيه أن المشكل قد يطلق على نوع من علوم القرآن يقرب من المتشابه المعنوي إلا أنه يخالفه من حيث إنه يتناول الآيات التي يوهم ظاهرها التعارض، انظر: السيوطي، التحبير: ١٠٢، والإتقان: ٢: ٧٢٤، ومعترك الأقران: ١: ٧٣ . وبين هذا النوع والمتشابه اللفظي ارتباط شديد عند من عني بتوجيه المتشابه، ولذلك عالجوا منه شيئاً كثيراً، على أن المتشابه اللفظي أخص ؛ لأن معالجته بلاغية، أما المشكل ففكرية وبلاغية .

في ورودها في الكتاب الواحد من كتب الفهارس[1]، وللخروج من ذلك الاضطراب يُستحسن التفريق بين المتشابه والمشتبه وفق الدلالة اللغوية؛ بأن يُخص استعمال المتشابه بعموم المتماثل، والمشتبه بخصوصه، ولا إشكال بعد ذلك في استعمال الصورتين بصيغة الجمع، ولاسيما إذا قيدتا باللفظ.

ب - دلالة المصطلح :

لم يتعرض لدلالة المصطلح سوى قلة من القدماء والمعاصرين؛ قاصدين إليها قصداً، أو مشيرين إليها عرضاً، أما القدماء فتابعوا الزركشي (ت٧٩٤هـ) على أن المتشابه «هو إيراد القصة الواحدة في صور شتى وفواصل مختلفة»[2] وعلى أن صوره هي أنواع التغيير؛ كالتقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، و ..[3]، ولم يختلفوا في تقييد المتشابه بالقصة الواحدة، مع أنه مناقض لما تمثلوا به، ومخالف لما تحتويه كتب الفن، ولهذا نظر بعض الدارسين في دلالة المصطلح تلك قائلاً: «وفي نظري ليس هذا بتعريف جامع مانع، إذ ليست الآيات المشتبهات مقصورة على موضوع القصة، إلا إذا كان الزركشي يقصد بقوله [القصة] الموضوع الواحد؛ فيسلم له ذلك»[4]، وذهب آخر إلى أن «مراده في التعريف بِـ [القصة الواحدة] اللفظ القرآني المعين يرد بصور متشابهة»[5]، وكان لهذا وذاك وجه لو ثبت أن الزركشي لم يقصد بالقصة ما يتبادر من معنى اللفظ، ولكن الثابت أنه لم يقصد بها غير ذلك، لأن تقييد المتشابه بالقصة الواحدة هو قول منقول عن بعض قدامى المفسرين[6]،

---

(١) انظر حاجي خليفة، كشف الظنون: ١:٢٠٣ وقارن بـ ٢: ١٥٨٤ . وانظر أيضاً: القنوجي، صديق بن حسن، أبجد العلوم: الجزء الثاني: القسم الأول: ١٥٨ وقارن بـ الجزء الثاني: القسم الثاني: ١٧٠ و ١٨٣ .

(٢) الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ١:١١٢ . ومتابعوه هم: السيوطي، الإتقان: ٢: ٩٩٥، ومعترك الأقران له: ١:٦٦، وطاش كبري زاده، مفتاح السعادة: ٢: ٣٥٦، وحاجي خليفة، كشف الظنون: ١:٢٠٣، والكفوي، الكليات: ٨٤٥، والقنوجي، صديق بن حسن، أبجد العلوم: الجزء الثاني: القسم الأول: ١٥٨، وفيه وفي كشف الظنون إبراز بدل إيراد ، وفي مفتاح السعادة إمرار . وفي معترك الأقران والكليات سور بدل صور .

(٣) انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ١:١١٣ وما بعدها، وانظر أيضاً المصادر المذكورة في الحاشية السابقة .

(٤) الزبيري، علي، ابن جزي ومنهجه في التفسير: ٢: ٨٠٢ .

(٥) الخطيب الحسني، عبد القادر في مقدمة تحقيقه كتاب هداية المرتاب للسخاوي: ١٧ .

(٦) انظر الطبري، جامع البيان: ٣: ١١٦، وأبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٢: ٣٨١ .

ولأن الأصل في تعريف الزركشي هو قول للباقلاني (ت ٤٠٣هـ)، قاله في معرض حديثه عن إعجاز القرآن، وتمثيله بآيات متشابهة من قصة موسى، ذاهباً فيه إلى أنه لذلك الإعجاز «أعاد قصة موسى في سور، وعلى طرق شتى وفواصل مختلفة، مع اتفاق المعنى»[١] ويبدو أن الزركشي ارتضى هذا مع عدم كونه جامعاً مانعاً، لأن المتشابه أكثر ما يبرز في القصص؛ وقد ألمح إلى ذلك حينما قال: «ويكثر في إيراد القصص والأنباء»[٢].

أما المعاصرون فجاءت دلالته عندهم على نحو يوضح ما ذكره سابقوهم، إذ بينوا أنه تكرير العبارة مع اختلاف لفظي يسير[٣]، وخالفوهم في أشياء؛ منها اختيارهم تقييده بالمعنى الواحد بدل القصة الواحدة، ومنها إشارة بعضهم إلى تقييده بالجملة فما فوقها كالإيجاز أو الإطناب ونحوهما[٤]، ومنها أيضاً إشارة بعضهم إلى أن العبارة المكررة من غير اختلاف تدخل في المتشابه[٥]؛ خلافاً للأكثرين. بيد أن عرض هذه الإيضاحات الاتفاقية والخلافية على مصنفات الفن، يبدي قصور الدلالة وعدم دقتها عند المعاصرين والقدماء على السواء؛ ولذلك كان لابد من الاستدراك، لرسم الحدود الدقيقة للمصطلح، بالعودة إلى تلك المصنفات، واستجلاء مراد أصحابها بالمتشابه؛ كما نطقت به مقدماتهم، وأنبأت عنه تطبيقاتهم.

٣ - المتشابه اللفظي في التطبيق :

تدل المصنفات التي عنيت بهذا الفن جمعاً أو توجيهاً على أن أصحابها لا يريدون بالمتشابه سوى دلالته اللغوية مطبقة على الألفاظ القرآنية، ولما كانت هذه الدلالة هي المتماثل، وكان مرجع الألفاظ المتماثلة إلى مكررها، كان المتشابه عندهم لا يعني سوى المتكرر لفظاً، وتبعاً للدلالة اللغوية التي تميزت فيها حالتان من المتماثل عامة وخاصة؛ ميزوا بين ما تكرر بألفاظ متماثلة ومتقاربة؛ أي بين مكرر لفظي محض وآخر غير محض؛ وهذا ما

---

(١) الباقلاني، إعجاز القرآن: ٢٣١ .

(٢) الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ١ : ١١٢ .

(٣) انظر: عتر، د . نور الدين، علوم القرآن الكريم: ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١، والخطيب الحسني، عبد القادر في مقدمة تحقيقه كتاب هداية المرتاب للسخاوي: ١٧، وخلف، د . عبد الجواد في مقدمة تحقيقه كتاب كشف المعاني لابن جماعة: ٤٥ .

(٤) انظر: عتر، د . نور الدين، علوم القرآن الكريم: ٢٥٠ .

(٥) انظر: زرزور، د . عدنان، متشابه القرآن: ٨ .

عناه أبو جعفر بن الزبير (ت٧٠٨هـ) بقوله: «ما تكرر من آياته لفظاً، أو اختلف بتقديم أو تأخير، وبعض زيادة في التعبير»[١]، وإلى مثل ذلك أشار الكرماني (ت بعد ٥٣١هـ)[٢] في كلام أكثر وضوحاً؛ حينما بين أنه ذكر في كتابه «الآيات المتشابهات التي تكررت في القرآن، وألفاظها متفقة، ولكن وقع في بعضها زيادة أو نقصان، أو تقديم أو تأخير، أو إبدال حرف مكان حرف، أو غير ذلك مما يوجب اختلافاً بين الآيتين أو الآيات التي تكررت من غير زيادة ولا نقصان»[٣] ثم قال: «وأبين ما السبب في تكرارها، والفائدة في إعادتها، وما الموجب للزيادة والنقصان، والتقديم والتأخير والإبدال»[٤] وفي إشارته إلى أن «الآيات التي تكررت من غير زيادة ولا نقصان» هي قسيم «الآيات المتشابهات» أي التي رافق اتفاقَ ألفاظها بعض التغيير؛ في إشارته تلك دليل على أنهم أبقوا اسم التكرير للدلالة على المكرر المحض[٥]، واستعملوا [المتشابه] للدلالة على غير المحض، ومع أنهم لم يتعرضوا في مقدماتهم للتفصيل في هذين النوعين، فإن تطبيقاتهم تدل على أن لكل منهما شروطاً.

أ - التكرار المحض :

وهو نوعان؛ تكرير اكتفوا منه بما وقع في السورة الواحدة، وآخر تتبعوه في القرآن كله، ولكل شرطه. أما الأول فجعلوا منه بعض آية، فضلاً عن الآية وما زاد، وتناولوا من بعض الآية الحرف فما فوقه كالكلمة وما فوقها، فمن أمثلة الحرف ما ذكره الكرماني من تكرير أمّا [أمّا] في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۝١٠ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ۝١١﴾[٦][الضحى: ٩- ١١]. وأما تكرير الكلمة فمن أمثلته [البيّنة] في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ

(١) أبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ١: ٣.

(٢) في تحديد سنة وفاته خلاف، تعرض له محقق تفسيره غرائب التفسير وعجائب التأويل، وانتهى إلى تحقيق ما نقلناه عنه استناداً إلى ما جاء في بعض نسخ التفسير المخطوطة، انظر مقدمة المحقق: ١: ٣٤.

(٣) الكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ١١٠.

(٤) المصدر السابق والصفحة نفسها.

(٥) لم يطلق المصنفون الذين عُنوا بتوجيه المتشابه اسم التكرير على الآيتين المتشابهتين إلا إذا أرادوا بيان وجه التكرير في ماكان مكرره محضاً من الآيتين، انظر على سبيل المثال: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل، ٦٠، ٧٩، ٩٤، والكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ١٦٢ - ١٦٣ - ٢٧٣ - ٣٣٠ - ٣٣٧، وأبو جعفر بن الزبير ملاك التأويل: ٢: ٧٢٧ - ٧٢٨، ٩٠٥.

(٦) انظر: الكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ٣٦٣.

ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾[البينة: ١]، وفي قوله: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾[البينة: ٤]، وفي السورة نفسها أيضاً كلمة [البرية] في آيتين متتاليتين في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ فِى نَارِ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أُوْلَٰٓئِكَ هُمْ شَرُّ ٱلْبَرِيَّةِ﴾﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ﴾[البينة: ٦-٧]، فقد صرح الكرماني بأن تكرار هاتين الكلمتين من المتشابه في قوله: «سورة لم يكن ﴿ٱلْبَيِّنَةُ﴾: المتشابه فيها: إعادة [البينة] و[البرية] مرتين»[(١)].

وأما تكرير العبارة فمن أمثلته قوله تعالى ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾ في آيتين متتاليتين، وقوله: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ في آيتين متباعدتين، وقوله: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ في ثلاث آيات؛ اثنتان منها متتاليتان، والثالثة مفصولة عنها ببضع آيات؛ في قوله تعالى ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾[البقرة: ١٤٤]، وفي قوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِنَّهُ لَلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾[(٢)][البقرة: ١٤٩-١٥٠].

وأما تكرير الآية كاملة فمن أمثلته مما تقارب ما ذكروا من قوله تعالى في سورة الرحمن: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾، فإنها كُررت مراراً كثيرة[(٣)]، ومن أمثلة ما تباعد ما تناولوا من قوله تعالى: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾[البقرة: ١٣٤] فقد تكررت بتمامها بعد ست آيات[(٤)].

---

(١) الكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ٣٦٦.

(٢) انظر: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ٣٦-٣٧، والكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ١٣٢-١٣٣، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ١: ٩٦-٩٧. وابن جماعة، كشف المعاني: ١٠٨.

(٣) كررت إحدى وثلاثين مرة، وانظر: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ٤٦٣، والكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ٣٣٩، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ٢: ٨٨٥. وابن جماعة، كشف المعاني: ٣٤٧.

(٤) الآية: ١٤١ من سورة البقرة. انظر ذلك التكرير عند: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ٣٠ - ٣١، والكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ١٣٢، وأبي جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ١: ٩٣. وابن جماعة، كشف المعاني: ١٠٦.

وأما تكرير ما زاد على الآية فمن أمثلته ما أشاروا إليه من قوله تعالى في سورة الشعراء: ﴿إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ﴾ ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾ ﴿وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٧ - ١٠٩]، فقد كررت هذه الآيات الثلاث في هذه السورة خمس مرات، بلا أي تغيير[١].

والحق أنهم لم يتناولوا كل ما تكرر في سورة واحدة مما ينحو منحى هذه الأمثلة؛ فما ذكروه قليل جداً مقايسة بما تركوه، وذلك لأنهم قيدوه بشرط التكرير المعنوي، فلم يدخلوا إلا ما يتوهم منه أنه إعادة للّفظ مع المعنى بلا فائدة، إذ كان ذلك من مطاعن الطاعنين في القرآن؛ من حيث إن التكرار غير المفيد مذموم في البلاغة، يدل على ذلك قول ابن المنادي (ت٣٣٦هـ) حكاية عمن جحد بآيات الله تعالى: «ما الفائدة في تكرار كلام يتأحد الحروف؟ وكتابكم في ما زعمتم ذو اختصار على لسان العرب الذي تقولون به نزل، وفي السورة التي تسمونها بالمرسلات ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ عشر مرات، وفي التي تدعونها بالساعة ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ ست مرات، وفيها ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ﴾ أربع مرات، وفي التي يذكر فيها الرحمن ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ إحدى وثلاثين مرة، وفي ما يطول به الشرح من أشباه ذلك»[٢]، وقول أبي جعفر بن الزبير أيضاً. وهو يعالج التكرار في آيات سورة البقرة ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾ السابق ذكرها-: «فجوابنا عن هذا أن الكلام في هذه [الآيات] ليس خاصاً بمن سلّم القواعد [المستقراة] من الكتاب والسنة، وإنما كلامنا معتمد فيه القطع لذوي الزيغ والارتياب ممن يتعلق بما تشابه منه طعناً في الدين، واتباعاً لسبيل الملحدين»[٣] ومما يدل على ذلك أيضاً أنهم لم يعالجوا التكرار إلا ليبينوا أن كل ما كرر فمقصود به معنى جديد أو فائدة جديدة، ولا يكاد هذا القصد يتخلف عن موضع عندهم. وبسبب هذا الشرط المعنوي استأثر أصحاب توجيه المتشابه بمعالجة هذا النوع وجمعه، ولم يلتفت إليه أصحاب الجمع.

---

(١) سورة الشعراء، الآيات: ١٢٥ -١٢٦ - ١٢٧، و ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥، و: ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤، و: ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠، انظر الإشارة إلى ذلك التكرير عند الكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ٢٨٣ - ٢٨٤، وآكاه باشا، العقد الجميل في متشابه التنزيل: ١٢٨ - ١٢٩.

(٢) ابن المنادي، متشابه القرآن العزيز: ٢٢٧. ويقصد بسورة الساعة سورة القمر.

(٣) أبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ١: ٩٨. ووقع في الأصل الآية وما أثبتناه هو الملائم للسياق، وقد ذكر المحقق في الحاشية ٩ من الصفحة نفسها أنه جاء في بعض نسخ المخطوط الآيات، فهذا يحصر الصواب بما ذكرناه. ووقع في الأصل أيضاً المستقرأة بالهمز، وهو غلط، صوابه ما ذكرناه، لأنه من استقرى يستقري بمعنى تتبع، انظر: الزبيدي، تاج العروس: قرى: ١٠: ٢٩٠، و قرو: ١٠: ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣.

أما النوع الثاني من التكرار المحض، أي ما تتبعوه في القرآن كله، فهو مخصوص بأحد المتشابهين؛ وقد أدخلوا فيه كسابقه بعض الآية والآية ومازاد عليها، وتناولوا من بعض الآية ما يتعلق بالحرف والكلمة وما فوقها، فمما يتعلق بالحرف تتبعهم مواضع تكرير [لكيلا] في قوله تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾[آل عمران:١٥٣]، وقوله ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾[الأحزاب: ٣٧]، وقوله: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣]، وذلك لأنها تشابه [كيلا] في قوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾[(١)] [الحشر: ٧]. ومن أمثلة الكلمة حصرهم مواضع تكرير [أولاء]، لأنها مشابهة لـ[هؤلاء]، قال الكسائي (ت١٨٩هـ): «[أولاء] حرفان، أحدهما في آل عمران ﴿هَا أَنتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ﴾[١١٩]، الثاني في طه ﴿قَالَ هُمْ أُولَاءِ عَلَىٰ أَثَرِي﴾ [٨٤][(٢)].

ومن أمثلة ما فوق الكلمة حصرهم مواضع تكرير ﴿عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾، قال ابن المنادي: «ومن قوله ﴿عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ وذلك في أربعة مواضع، الأول في هود عند ثمان وخمسين آية ﴿وَنَجَّيْنَاهُم مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ ﴿٥٨﴾ وَتِلْكَ عَادٌ﴾، والثاني في إبراهيم عند سبع عشرة آية ﴿وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ وَمِن وَرَائِهِ عَذَابٌ غَلِيظٌ﴾، والثالث في لقمان عند أربع وعشرين آية ﴿نُمَتِّعُهُمْ قَلِيلًا ثُمَّ نَضْطَرُّهُمْ إِلَىٰ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾، والرابع في حم السجدة عند الخمسين ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾»[(٣)]، وذلك لأنها تشابه قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [الحج: ٥٧]، وما ورد من قوله: ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ و﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾، وقد أشار ابن المنادي إلى ذلك[(٤)]. ومن نافلة البيان التنبيه على أن المعوّل عليه في تتبع التكرير هو الرسم، كما يتضح من هذا المثال، فإن آية هود وقع فيها ﴿عَذَابٌ﴾ بالرفع، خلافاً للآيات الثلاث، فلا

---

(١) انظر: آكاه باشا، العقد الجميل في متشابه التنزيل: ٤٧، وقد سها عن ثلاثة مواضع جاءت فيها ﴿لِكَيْلَا﴾ هي: النحل: ٧٠، والحج: ٥ والأحزاب: ٥٠ .

(٢) الكسائي، مشتبهات القرآن: ٩٠ . ومواضع مجيء ﴿هَاؤُلَاءِ﴾كثيرة جداً، انظرها عند: عبد الباقي، محمد فؤاد، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: ٩٩ - ١٠٠ .

(٣) ابن المنادي، متشابه القرآن العظيم: ١٤٤ . ومراده بـ«حم السجدة» سورة فصلت .

(٤) انظر: السابق: ١٤٤ - ١٤٥، على أنه استغنى بذكر مواضع ﴿عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ﴾ عن مواضع ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، وكذلك في قوله تعالى ﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ كما هي طريقته .

ينظر إلى الإعراب إلا إذا اختلف الرسم؛ كأن يأتي منصوباً، ومثاله ما ذكره ابن المنادي نفسه حينما أفرد ﴿عذاباً مهيناً﴾ عن ﴿عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾[1].

ومن أمثلة الآية إشارتهم إلى تكرير قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾ في سورتي [التوبة: ٣٣، والصف: ٩]، لأن هذه الآية مشابهة لقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[2][الفتح: ٢٨].

ومن أمثلة ما كرر زائداً على الآية ما ذكروه من قوله تعالى: ﴿إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ ﴿إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الصافات: ٨٠-٨١]، فقد كررت هاتان الآيتان ثلاث مرات في سورة الصافات، وقد شابهتا قوله تعالى في السورة نفسها: ﴿كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١١٠﴾ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الصافات ١١٠ - ١١١] بحذف[إنا][3].

ومع أن مواضع التكرار لم تتجاوز الآحاد في ما مثلنا، فإن ثمة ألفاظاً كثرت مواضع تكرارها جداً، ولم يمنعهم ذلك من حصرها، نحو ﴿فَلَمَّآ﴾، قال ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ): «قوله: ﴿فَلَمَّآ﴾ مئة حرف وحرف»[4] ثم ذكرها كلها، وأتبعها بواحد وثلاثين موضعاً لـ ﴿وَلَمَّا﴾ التي تشابهها[5].

تبين الأمثلة التي سقناها أن اختصاص هذا النوع من التكرير بأحد المتشابهين مشروط باحتمال التباسه بمشابهه، فـ ﴿لِّكَيْلَا﴾ قد تلتبس بـ ﴿كَيْ لَا﴾، و﴿عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ قد تلتبس بـ ﴿عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ أو ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ أو ﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾، و﴿فَلَمَّآ﴾ قد تلتبس بـ ﴿وَلَمَّا﴾، و﴿وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾ قد تلتبس بـ ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾، وعلى هذا النحو يجري كل مكرر محض يخشى التباسه بما يشابهه، على أن ثمة من خالف؛ ذاهباً إلى حصر مواضع

---

(١) انظر: السابق: ١٤٤.

(٢) انظر: آكاه باشا، العقد الجميل: ٨٩.

(٣) انظر: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ٣٩٤، والكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ٣١٦، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ٢: ٨٠٣. وأرقام الآيات المكررة إضافة إلى ٨٠ - ٨١، هي: ١٢١ - ١٢٢، و١٣١ - ١٣٢، وقد جاء في ١٢٢ بالتثنية ﴿إِنَّهُمَا﴾ لأن الضمير لموسى وهارون عليهما السلام.

(٤) ابن الجوزي، فنون الأفنان: ٤١٢.

(٥) انظر: السابق: ٤١٢ حتى ٤١٨.

المكرر في القرآن كله ولو لم يكن له مشابه يخشى التباسه به؛ نقل ذلك ابن المنادي عن بعض معاصريه، وذهب إلى أنه من المبالغات غير المجدية، فقال: «ولقد أوغل جماعة ممن شاهدناهم فيه، حتى بلغوا به ألف حرف، ثم صعدوا به وصوبوا، فأقبلوا يتذاكرون فيما بينهم منه بمحالات وبما لا يجدي، وإن كان غير محال نفعاً. فكان ممن يحذق فيه أبو جعفر محمد بن إسحق الكوفي المراوحي، وكان مما يلقيه: كم في القرآن ﴿مِّن﴾ و﴿مِّن﴾ و﴿مَآ﴾ و﴿لَن﴾ و﴿كُن﴾ و﴿كَيْفَ﴾ و﴿نِعْمَ﴾ و﴿لَا﴾ و﴿حَتَّىٰ﴾ و﴿مَتَىٰ﴾ و﴿إِلَىٰ﴾ و﴿عَلَىٰ﴾ في أشباه لذلك، وكان غيره يلقي: كم في القرآن حرفان مقترنان على لفظ واحد؟ يريد بذلك قوله في آل عمران: ﴿وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ [آل عمران:١٥]، وفيها ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ رِضْوَٰنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ﴾[آل عمران: ١٧٤]، وقوله في الأنعام: ﴿مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ﴾ [الأنعام :١٢٤]....»[(١)]، وبقيت هذه المبالغة بعيدة عن القبول، لا يعتد بها في المتشابه، بل لم تنقل إلا للتنبيه عليها، أو للإشارة إليها، من حيث إنها باب من المتشابه تساق مسائله على سبيل المعاياة[(٢)].

ب ـ التكرار غير المحض [التشابه]:

أشرنا فيما سبق إلى أن قسيم المكرر المحض هو غير المحض، وأن المتشابه يعمهما، ولكن غلبة عناية المصنفين بالمكرر غير المحض جعلت انصرافه إلى ذلك أغلب، وهذا يعني أن المتشابه اللفظي هو مجموع الاتفاق والاختلاف فيما تكرر، وقد أشار الكرماني إلى ذلك حينما بين أن كتابه في ذكر «الآيات المتشابهات التي تكررت في القرآن، وألفاظها متفقة، ولكن وقع في بعضها زيادة أو نقصان، أو تقديم أو تأخير، أو إبدال حرف مكان حرف، أو غير ذلك مما يوجب اختلافاً بين الآيتين أو الآيات التي تكررت من غير زيادة ولا نقصان»[(٣)]، ومرجع الألفاظ المتفقة إلى التكرير، كما هو ظاهر في كلامه، أما الاختلاف فمرجعه إلى العدول عن ذلك التكرير، ولذلك أطلقوا عليه هذه التسمية؛ أي

---

(١) ابن المنادي، متشابه القرآن العظيم: ١٥٨ - ١٥٩ .

(٢) انظر: ابن الجوزي، فنون الأفنان: ٤٧٨ حتى ٤٨٠، ومن أمثلة المعاياة أن يقال: أين تجد تسع آيات أول كل منها قال ؟ وكم آية في القرآن الكريم أولها حرف ش ؟ وأين معك آية فيها كل حروف المعجم ؟ .

(٣) الكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ١١٠ .

العدول، في عدة مواضع، نحو ما قاله الخطيب الإسكافي (ت٤٢٠هـ) في معرض جوابه عن الخلاف بين قوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾[يونس:١٠٨]، وبين قوله: ﴿فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ وَمَن ضَلَّ فَقُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ﴾[النمل:٩٢]، قال الإسكافي: «وأما الآية التي في آخر سورة النمل فإنها عدل بها عند ذكر الضلال عما حملت عليه في الآية التي في آخر سورة يونس ...»[(١)]. على أن تخصيصهم الاختلاف بهذا الاسم يدل على أن مرادهم بالتشابه هو التكرير فقط، وأن ضمهم الاختلاف إليه إنما هو على سبيل التّجوّز، على نحو ما مر بنا في شرح الأصل اللغوي، ليميزوا هذا النوع من التكرار المحض.

وإذا عدنا إلى نص الكرماني السابق، وجدنا فيه ما يوهم اشتراط حد أدنى من الألفاظ المكررة في الآيات المتشابهة، وذلك في قوله: «الآيات المتشابهات التي تكررت في القرآن وألفاظها متفقة»، فهذا محتمل لأن يفهم منه أن الألفاظ لا تقل عن ثلاثة، ويرد هذا الاحتمال أن التطبيقات خلافه، فقد يكون المكرر حرفاً، وقد يتجاوز الآية، كما رأينا في أمثلة النوع الثاني من المكرر المحض، فمن أمثلة تكرير الحرف ﴿لِّكَيْلَا﴾ مع ﴿كَيْ لَا﴾[(٢)]؛ ففيهما تكرير ﴿كَيْ لَا﴾، ونحو ذلك من أن ﴿لَوْ مَا﴾ لم تأت إلا في سورة الحجر، وأن كل ما في القرآن فبلفظ ﴿لَوْلَا﴾[(٣)]، فالتكرار هنا مقتصر على [لو].

وقد يكون المكرر بعض كلمة كالاتفاق في النون والكاف من ﴿نَكُ﴾ و ﴿نَكُنْ﴾، أما ﴿نَكُ﴾ فجاءت في موضعين في قوله تعالى: ﴿لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ﴾﴿وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ ٱلْمِسْكِينَ﴾[المدثر:٤٣ - ٤٤]، وأما ﴿نَكُنْ﴾ ففي أربعة مواضع؛ في النساء: ﴿قَالُوٓا۟ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ﴾[النساء :١٤١]، وفي التوبة ﴿وَقَالُوا۟ ذَرْنَا نَكُن مَّعَ ٱلْقَٰعِدِينَ﴾[التوبة : ٨٦]، وفي غافر ﴿بَل لَّمْ نَكُن نَّدْعُوا۟ مِن قَبْلُ شَيْـًٔا ۚ كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [غافر: ٧٤] وفي الحديد ﴿يُنَادُونَهُمْ

---

(١) الخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ٢١٦، وانظر مواضع أخرى عنده في ١٦ و ٤٢ و ١٥٤ و ٥٠٧. وانظر أيضاً أبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ١: ٢٢٥ و ٤٢٢ و ٤٣١ و ٤٣٧ و٤٤٨.

(٢) سبقت الإشارة إلى هذا المثال، وهو أول مثال ذكرناه في النوع الثاني من التكرير المحض.

(٣) انظر: الكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ٢٣٧. وآية سورة الحجر التي جاءت فيها ﴿لَوْ﴾ رقمها: ٧.

أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ﴾[1] [الحديد :١٤]، فالاتفاق هنا مقتصر على [نك]. ومثل ذلك أيضاً الاتفاق في الهمزة والكاف من ﴿أَكُ﴾ و﴿أَكُنْ﴾[2] دون مارافقهما من ألفاظ قبلهما أو بعدهما.

ومن أمثلة الاتفاق في كلمة واحدة ما مثلنا به في النوع الثاني من التكرار المحض من قوله تعالى: ﴿عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾، و﴿عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾، و﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، و﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾، فهي متفقة في كلمة [عذاب]، وعلى هذا النحو يجري ما طال مما اتفقت عباراته أو آياته، فلا حاجة إلى التمثيل، لأن في أمثلة النوع الثاني من التكرار المحض غنىً عن ذلك وكفاية، ولكن يحسن أن نختم هنا بمثال واحد لما زاد فيه الاتفاق على الآية، لنبين أن الاتفاق قد يطول كثيراً، وذلك قوله تعالى في سورة المؤمنين مدحاً لهم: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ ﴿٤﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ﴿٥﴾ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴿٦﴾ فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ ﴿٧﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ ﴿٨﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴿٩﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴿١٠﴾ ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [المؤمنون ٤-١١]، وفي سورة المعارج ﴿وَٱلَّذِينَ هُم لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ﴿٢٩﴾ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴿٣٠﴾ فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ ﴿٣١﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ ﴿٣٢﴾ وَٱلَّذِينَ هُم بِشَهَٰدَٰتِهِمْ قَآئِمُونَ ﴿٣٣﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴿٣٤﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ فِى جَنَّٰتٍ مُّكْرَمُونَ﴾[3] [المعارج: ٢٩ - ٣٥]، فالاتفاق هنا طويل جداً، أتى على خمس آيات.

أما العدول فلا يختلف عن التكرير؛ أي الاتفاق، كثيراً، فهو مثله في أنه قد يكون قصيراً كالحرف، وقد يطول، إلا أنهم لم يهتموا بما جاوز الآية منه.

---

(١) انظر: ابن المنادي، متشابه القرآن العظيم: ١١٨، و الكرماني، البرهان في متشابه القرآن:٢٤٨، وابن الجوزي، فنون الأفنان: ٤٠٥، . ولم يذكروا ﴿نَكُن﴾ ولا مواضعها اكتفاء بـ ﴿نَكُ﴾ الدالة عليها، وقد آثرنا ذكر مواضع ﴿نَكُن﴾ في سياقها لنبين أن الاتفاق مقتصر على بعض كلمة، فلم يقع في شيء مما قبلها أو بعدها .

(٢) انظر: ابن المنادي، متشابه القرآن العظيم:١١٨، ولم يذكر ﴿أَكُنْ﴾ اكتفاء بـ ﴿أَكُ﴾ .

(٣) انظر: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ٤٩٧، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ٢:٧٢٦ - ٧٢٧، وآكاه باشا، العقدالجميل: ١٢٥ .

فمن أمثلة الحرف قوله تعالى في افتتاح خمس سور: ﴿آلر﴾، وعدل في سورة الرعد عن ذلك إلى: ﴿آلمر﴾[1] [الرعد: ١]، فالعدول بالميم فقط، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٨٦]، وفي خمسة مواضع ﴿وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾[2]. فالعدول عن حرف الصاد فقط، وقريب من ذلك قوله تعالى في آية واحدة: ﴿فَمَا ٱسْطَٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَٰعُواْ لَهُۥ نَقْبًا﴾[3] [الكهف: ٩٧] فالعدول هنا إلى التاء المزيدة وهذا كله كالمثال الذي أوردناه في التكرير ﴿كَلَّا﴾ و﴿لِّكَيْلَا﴾ إذ العدول باللام فقط، والمثال الآخر [نك، نكن] و[أك، أكن]، إذ العدول بالنون فقط.

ومن أمثلة العدول بالكلمة قوله تعالى: ﴿وَأَرَادُواْ بِهِۦ كَيْدًا فَجَعَلْنَٰهُمُ ٱلْأَخْسَرِينَ﴾[الأنبياء: ٧٠]، فقد عدل عن ﴿ٱلْأَخْسَرِينَ﴾ إلى ﴿الأسفلين﴾ في قوله: ﴿فَأَرَادُواْ بِهِۦ كَيْدًا فَجَعَلْنَٰهُمُ ٱلْأَسْفَلِينَ﴾[4] [الصافات: ٩٨].

ومن أمثلة العدول بما زاد على الكلمة قوله تعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّـَٔاتِهِۦ وَيُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [التغابن: ٩]، فقد عدل إلى حذف ﴿يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّـَٔاتِهِۦ﴾ في قوله: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾[5] [الطلاق: ١١].

---

(١) انظر: ابن المنادي، متشابه القرآن العظيم: ١٩٥، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ٢: ٥٤٧ - ٥٤٨، والسور التي جاء فيها ﴿آلر﴾ هي: يونس، وهود، ويوسف، وإبراهيم، والحجر، في الآية الأولى من كل منها، أما ﴿آلمر﴾ ففي الآية الأولى من سورة الرعد.

(٢) انظر: ابن المنادي، متشابه القرآن العظيم: ١٥١ - ١٥٢، أما المواضع الخمسة فهي: البقرة: ١٦٢، وآل عمران: ٨٨، والنحل: ٨٥، والأنبياء: ٤٠، والسجدة: ٢٩.

(٣) انظر: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ٢٨٥، والكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ٢٥٨، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ٢: ٦٥٤، وابن جماعة، كشف المعاني: ٢٤٤.

(٤) انظر: ابن المنادي، متشابه القرآن العظيم: ٢١٠ - ٢١١، والخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ٢٩٩ - ٣٠٠، والكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ٢٦٨، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ٢: ٧٠٠، وابن جماعة، كشف المعاني: ٢٥٦،، وآكاه باشا، العقد الجميل: ١٢٢.

(٥) انظر: ابن المنادي، متشابه القرآن العظيم: ٢٢٥، والخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ٤٨٨، والكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ٤٣٧، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ٢: ٩٠٣، وابن جماعة، كشف المعاني: ٣٥٩.

ومن أمثلة العدول بآية كاملة ما مثلنا به قريباً لما زاد فيه الاتفاق على الآية من سورتي المؤمنين والمعارج، وذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ﴾ إلى قوله: ﴿يُحَافِظُونَ﴾، إذ زيد في المعارج قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ هُم بِشَهَٰدَٰتِهِمْ قَآئِمُونَ﴾ [المعارج:٣٣].

تبدي الأمثلة التي قدمناها أمرين، أحدهما أن كلاً من التكرير والعدول لا يراعى فيه حد معين من حيث الطول والقصر، إذ قد يكون دون الكلمة كما في ﴿آلر﴾ مع ﴿آلمر﴾، و﴿كَى لَا﴾ مع ﴿لِكَيْلَا﴾، و﴿نَكُ﴾ مع ﴿نَكُنْ﴾، ونحوها، مما يعني أن التشابه الذي هو مجموع التكرير والعدول قد يقع في كلمة واحدة، والآخر أن ذلك التشابه، طال أم قصر، يجب أن يكون مظنة اللبس، كأن يلتبس على الحافظ موضع ﴿كَى لَا﴾ بـ ﴿لِكَيْلَا﴾، فيقرأ هذا في آية ذاك، أو يقرأ ﴿آلر﴾ في موضع ﴿آلمر﴾ فيعكس، وهكذا سائر الأمثلة، والحق أن هذا اللبس هو الفيصل في الحكم على الآيات بالتشابه، فقد وصف ابن المنادي المتشابه بقوله: «متشابه الكلام المخوفُ على بعض القَرَأة بترك مراعاة حفظ نظم حروفه الغلط»[1] وأورد قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] في جملة من المتشابهات التي عدل فيها عن تاء التأنيث[2]، منبهاً على أنه ليس من المتشابه؛ لأنه ليس له نظير يخشى التباسه به، فقال: «وليس هذا الحرف مما له نظير، ولا مما يخاف على تاليه الغلط»[3]، فإذا اجتمع التكرار والعدول؛ أي كان التكرار غير محض، ولم يكن ملبساً، فإنه لا يعد متشابهاً؛ يدل على ذلك أن أبا جعفر بن الزبير ذكر آيتي البلد والتين: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِى كَبَدٍ﴾ [البلد:٤]، و﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾[4] [التين: ٤]، ثم نبه على أنهما ليستا من المتشابه الذي هو غرض كتابه لخلوهما من اللبس والإشكال، فقال: «وليس هذا بالجملة من الغرض المبني عليه هذا الكتاب، إذ لا إشكال فيه»[5]، وذكر أيضاً الآيتين: ﴿لِّيَسْـَٔلَ ٱلصَّٰدِقِينَ عَن صِدْقِهِمْ ۚ وَأَعَدَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾[الأحزاب:٨]، و﴿لِّيَجْزِىَ ٱللَّهُ ٱلصَّٰدِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ إِن شَآءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ۚ﴾[الأحزاب:٢٤]، وأورد السؤال

(١) ابن المنادي، متشابه القرآن العظيم: ١٥٨ .
(٢) انظر: السابق: ١٤٠ .
(٣) السابق، والصفحة نفسها .
(٤) انظر: أبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ٢: ٩٥٢ .
(٥) السابق: ٢: ٩٥٣ .

عن اختلاف تعقيب كل منهما، إذ جاء في الأولى ﴿وَأَعَدَّ لِلْكَٰفِرِينَ...﴾، وفي الثانية ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ..﴾ مع تقارب مابني عليه ذلك التعقيب، فبين السبب[1]، ثم أردف قائلاً: «قلت: وهذا مما يشبه المتشابه من الضرب الذي يبنى عليه هذا الكتاب، وليس منه»[2]، وإنما أخرجهما من المتشابه لأن التباسهما ضعيف جداً كما هو ظاهر، لا يكاد يخشى على صغار الحفظة فضلاً عن متقنيهم.

ومع أن اللبس نسبي يختلف باختلاف حفظة القرآن الكريم، لم يضعوا له ضوابط، وإنما اعتمدوا فيه التقدير والاحتمال، مما جعلهم يختلفون في إدخال بعض الآيات في المتشابه، قال الكرماني في سورة الأحزاب: «ذهب بعض القراء إلى أنه ليس في هذه السورة ما يذكر في المتشابهات، وبعضهم أورد فيها كلمات، وليس في ذلك كثير تشابه، بل قد يلتبس على الحافظ القليل البضاعة، وعلى الصبي القليل التجارب، فأوردتها إذ لم تخل من فائدة»[3]، وهذا الكرماني نفسه يذكر آيتي [البلد: ٤، والتين: ٤] في المتشابه متابعاً الخطيب الإسكافي[4]، على حين لا يرى أبو جعفر بن الزبير فيهما إشكالاً يسوغ ذكرهما في المتشابه كما نقلنا عنه آنفاً. بل قد نجد عند بعضهم تناقضاً في الحكم، كالذي نجده عند الكرماني في حكمه على ما يتعلق بالإعراب بأنه ليس من المتشابه تارة، وبأنه منه أخرى، فقد ذكر قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنفِرُواْ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا﴾[التوبة: ٣٩]، وقوله: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم مَّآ أُرْسِلْتُ بِهِۦٓ إِلَيْكُمْ ۚ وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّى قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّونَهُۥ شَيْـًٔا ۚ﴾[5][هود: ٥٧]، وأخرجهما من المتشابه معللاً بالإعراب، فقال: «ذكر هذا في المتشابه، وليس منه، لأن قوله: ﴿وَلَا تَضُرُّونَهُۥ﴾ عطف على قوله: ﴿وَيَسْتَخْلِفْ﴾ فهو مرفوع، وفي التوبة معطوف على ﴿يُعَذِّبْكُمْ﴾ ﴿وَيَسْتَبْدِلْ﴾، وهما مجزومان، فهو مجزوم»[6]، على حين ذكر قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۙ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [النحل: ٢٤]، وقوله: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُواْ خَيْرًا ۗ﴾ [النحل: ٣٠]، ولم يذكرهما إلا ليبين

(١) انظر: السابق: ٢: ٧٩٤ - ٧٩٥.
(٢) السابق: ٢: ٧٩٥.
(٣) الكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ٣٠٥.
(٤) انظر: السابق: ٣٦٤، والخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ٥٣١.
(٥) انظر الكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ٢٢٢.
(٦) السابق، والصفحة نفسها.

الاختلاف في رفع ﴿أَسَطِيرُ﴾ ونصب ﴿خَيْرًا﴾[1]. وأبين من ذلك إدخاله قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُواْ رَبَّهُمْۗ أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ﴾ [هود:٦٨]، ؛ لأنه ذكر في المتشابهات كما قال، ولم يدخله في المتشابه هو ومن سبقه إلى ذلك إلا لصرف كلمة [ثموداً] أولاً ومنعها ثانياً[2].

مدار التشابه إذن على ما يخشى التباسه على الحافظ من الآيات المتماثلة لفظاً؛ لا فرق بين ضعيف اللبس وشديده إلا في أن الأول مختلف فيه، والثاني متفق عليه، ولهذا رأينا في إشارة سابقة أن يُفرق بين المتشابه والمشتبه، باستعمال الأول للدلالة على عموم التكرار، والثاني للدلالة على نوع منه يختص بما اشتد التباسه، لموافقة ذلك للدلالة اللغوية، وعدم خروجه عن الدلالة الاصطلاحية.

وصفوة القول فيما سبق أن مصنفي المتشابه اللفظي في القرآن الكريم لم يخرجوا عن دلالة المتشابه اللغوية في شيء، إذ طبقوا عامّها الذي هو المتماثل، وخاصّها الذي هو المشكل؛ على ألفاظ القرآن الكريم، فكان المتشابه عندهم ضربين؛ مكرراً لفظياً محضاً، وآخر غير محض؛ تناولوا في الأول نوعين؛ ما تُوهِّم في تكريره عدم الفائدة، وما كان تكريراً لأحد المتشابهين، وفي الثاني كلَّ تكرير وقع فيه عدول أدى إلى التباس، وجعلوا هذا الالتباس معيار الحكم على الآيات بالتشابه، وعلى هذا الضرب غلَّبوا تسمية (المتشابه)، ولكنهم أوقعوها على الجزء المكرر فقط؛ تمشياً مع الأصل اللغوي، وخصوا التغيير باسم العدول، وربما تجوزوا في إطلاقها على مجموعهما؛ أي على التكرير غير المحض، وإنما دفعهم إلى ذلك التغليب التمييز بين نوعي التكرير. ولم يتقيدوا فيما تناولوه من هذين النوعين بما وقع في القصة الواحدة، ولا اقتصروا على الجملة فما فوقها، خلافاً لأهل المصطلح، وإنما كان تناولهم مطلقاً؛ متسعاً للكلمة فما فوقها حتى يتجاوز الآيتين؛ وبهذا يتضح قصور المعنى الاصطلاحي، وموافقة التطبيق للمعنى اللغوي.

---

(١) انظر: السابق: ٢٤٢ - ٢٤٣ .

(٢) انظر السابق: ٢٢٥، وانظر أيضاً: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ٢٢٥ .

ثانياً : أنواع المتشابه اللفظي :

ينقسم المتشابه اللفظي إلى عدة أنواع باعتبارات مختلفة، باعتبار شدته، ونمطه، وعدوله، وموضوعه؛ تعرض القدماء لبعضها، وأغفلوا الآخر، وتابعهم المعاصرون[1] على ذلك، فكان لابد من الاستدراك؛ لأن في استيفاء هذه الأنواع وبحثها توضيحاً للمتشابه من جهاته المختلفة، وتمييزاً لمعالم أساسية في منهج دراسته .

١ - باعتبار شدته :

أشرنا فيما سبق إلى أن اللبس فيما تشابه قد يضعف وقد يشتد، وأنه يُستحسن للتمييز بين هاتين الحالتين تخصيص الشديد بالمشتبه، وإبقاء المتشابه عاماً، وفقاً للدلالة اللغوية، وقد أوردنا لذلك أمثلة، وفصلنا فيه تفصيلاً يغني عن ذكر شيء هنا.

٢ - باعتبار نمطه :

نقصد بالنمط الجزء المتطابق من المكرر غير المحض، وإنما اخترنا له هذا الاسم مع أنهم سموه المتشابه؛ لأنه لا بد من التمييز بين نوعين من التكرير؛ أحدهما يجري مجرى النمط اللفظي، لتطابق المكرر ووضوحه، نحو ﴿صُمٌّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَرۡجِعُونَ﴾[البقرة:١٨] و﴿صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ﴾[2] [البقرة: ١٧١]. ولا اعتداد بالتغيير البسيط فيه، نحو الفاء والواو في قوله عز وجل ﴿وَأَرَادُواْ بِهِۦ كَيۡدٗا فَجَعَلۡنَٰهُمُ ٱلۡأَخۡسَرِينَ﴾[الأنبياء:٧٠]، وقوله ﴿فَأَرَادُواْ بِهِۦ كَيۡدٗا فَجَعَلۡنَٰهُمُ ٱلۡأَسۡفَلِينَ﴾[3] [الصافات: ٩٨]، ونحو التثنية والإفراد في قوله ﴿أَن طَهِّرَا بَيۡتِيَ

---

(١) وهم بعض المعاصرين في الخلط بين أنواع المتشابه اللفظي والمعنوي، كوهم محقق البرهان في متشابه القرآن للكرماني في مقدمة تحقيقه للكتاب: ٦٩، إذ جعل أنواع المتشابه اللفظي من جملة ما ذكره الراغب الأصفهاني في كتابه المفردات من أنواع خاصة بالمتشابه المعنوي، انظر: المفردات: ٤٤٣ - ٤٤٤، وهذا لا يصح،ولم يقل به أحد، وإنما الذي أوهمه قول الراغب الذي ختم به أنواع المتشابه المعنوي: ٤٤٤: " كل ما ذكره المفسرون في تفسير المتشابه لا يخرج عن هذه التقاسيم " ففهم من المتشابه هنا ما يعم اللفظي والمعنوي، والصحيح أنه خاص بالمعنوي .

(٢) انظر، أبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ١: ٣٤ - ٣٥، وآكاه باشا، العقد الجميل: ٥ .

(٣) انظر: ابن المنادي، متشابه القرآن العظيم: ٢١٠-٢١١، والكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ٢٦٨، وابن الجوزي، ٤٤٥، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ٢: ٧٠٠، وابن جماعة، كشف المعاني: ٢٥٦، وآكاه باشا، العقد الجميل: ١٢٢ .

لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَـٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾[البقرة :١٢٥] وقوله ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾[1] [الحج:٢٦]، فإن بساطة هذا التغيير تسمح بالتساهل في ضم أمثال هذه المكررات إلى النمطية.

ولا بد من الإشارة إلى أنه لما كان التكرير المتطابق الواضح هو الذي يحدد النمط، كان من الطبيعي أن تشترك بعض الآيات في أكثر من نمط، وذلك حينما يكون تكريرها متنازعاً فيه، نحو قوله تعالى في سورتي الحشر والصف ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [الحشر:١، والصف:١] فهو مكرر في قوله تعالى في سورة الحديد ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [الحديد:١]، بحذف (ما) قبل (والأرض)، ومن وجه آخر في قوله تعالى في سورتي الجمعة والتغابن ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾[2] [الجمعة:١، والتغابن:١] بمضارعة (يسبح)، فمثل هذا التنازع يجعل آيتي الحشر والصف مشتركتين في نمطين؛ أحدهما مؤلف منهما مع الحديد، والآخر مع الجمعة والتغابن.

والنوع الثاني من التكرير هو ما لم يبلغ مبلغ النمط اللفظي، كأن تكون الإعادة غير مطابقة أو غير واضحة، ونحو ذلك مما يكون تكرره خفياً غير لافت، ومن أمثلة الإعادة غير المطابقة قوله عز وجل ﴿أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ مِنۢ بَيْنِنَا ۖ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّن ذِكْرِيْ﴾[ص:٨] مع ﴿أَءُلْقِيَ ٱلذِّكْرُ عَلَيْهِ مِنۢ بَيْنِنَا بَلْ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌ﴾[3] [القمر:٢٥]، ومن الأمثلة أيضاً ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَـَٔايَـٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الجاثية:٣] مع ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَـٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾[الجاثية:٤] و﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَـٰحِ ءَايَـٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الجاثية:٥]. أما عدم وضوح الإعادة فغالباً ما يكون لقصرها؛ وقد مرت عدة أمثلة لذلك في دلالة المتشابه في التطبيق، فيكفي هنا إيضاحه بقوله

---

(١) انظر: ابن المنادي، متشابه القرآن العظيم: ١٦٨، والكرماني، البرهان في متشابه القرآن:٢٧٣، وابن الجوزي، فنون الأفنان: ٤٢٤، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التاويل: ١: ٨٨،وآكاه باشا، العقد الجميل:٢٦.

(٢) انظر: الخطيب الإسكافي، درة التنْزيل: ٤٦٩، والكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ٣٤١، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ٢: ٨٩٠، وابن جماعة، كشف المعاني: ٣٥٠، وآكاه باشا، العقد الجميل: ١٩.

(٣) انظر: ابن المنادي، متشابه القرآن العظيم: ٢٢١، والكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ٣١٩.

(٤) انظر: الخطيب الإسكافي، درة التنْزيل: ٤٣٥، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ٢: ٨٥٢.

تعالى ﴿كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ سَنَابِلَ﴾ [البقرة:٢٦١] و﴿وَقَالَ ٱلۡمَلِكُ إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبۡعَ بَقَرَٰتٖ سِمَانٖ يَأۡكُلُهُنَّ سَبۡعٌ عِجَافٞ وَسَبۡعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضۡرٖ﴾[1] [يوسف:٤٣] أي سبع من ﴿سَبۡعَ سَنَابِلَ﴾ مع ﴿وَسَبۡعَ سُنۢبُلَٰتٍ﴾. وقد أفرد ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) لهذا النوع باباً[2]؛ أورد فيه جملة من الأمثلة، نحو الآيات التي تقدم فيها لفظ (الإنس) على (الجن)، والآيات التي ذكر فيها (التراب) منفرداً عن (العظام) والآيات التي قرن بها[3]، ونحا الزركشي (ت٧٩٤هـ)نحوه، إلا أنه قصر أمثلته على التقديم والتأخير[4].

وبهذين النوعين من التكرير يمكن التمييز بين متشابه نمطي، وآخر غير نمطي، والأول هو الأهم؛ لأنه حظي بجلّ عناية من صنّف المتشابه جمعاً أو توجيهاً، ولأننا سنقتصر عليه في الدراسة التطبيقية، مما يتطلب عرض أنواعه وبيانها؛ والذي يحدد هذه الأنواع حالات النمط التي تختلف ما بين قوة وضعف، وإفراد وتركيب، وطول وقصر.

أ - قوة النمط وضعفه :

يحدد ضعف النمط وقوته مرات تكريره، فإذا كثرت قوي، وإذ قلت ضعف. ونرى أن ندخل في القوي كل ما كرر مرتين فصاعداً، وقد يناهز عشرات المرات، نحو قوله تعالى ﴿جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ مقترناً بـ ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ﴾ في مواضع، ومجرداً في مواضع أخرى[5]،كما نرى أن نخص الضعيف بما اقتصر تكريره على مرة واحدة، نحو قوله تعالى ﴿فَلَا تَأۡسَ عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾[المائدة: ٢٦] المكرر في قوله ﴿فَلَا تَأۡسَ عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾[6] [المائدة: ٦٨] وتحت هذا النوع تدخل معظم المتشابهات النمطية.

---

(١) انظر: أبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل، ١: ١٣٠ - ١٣١ .

(٢) انظر: ابن الجوزي، فنون الأفنان: ٤٧١ .

(٣) انظر: السابق: ٤٧٥ - ٤٧٦ .

(٤) انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ١: ١٢٠ وما بعدها .

(٥) انظر: أبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ١: ١٩٣ حتى ١٩٥ وقارن بـ١٩٧، على أنه لم يستوف ذكر الآيات التي وقع فيها النمط المذكور، قارن بالمعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي: ١٦٧ - ١٦٨ .

(٦) انظر: ابن الجوزي، فنون الأفنان: ٤٣١ .

٢ - إفراد النمط وتركيبه:

إما أن يقع التشابه في عبارة واحدة فيكون النمط مفرداً، وبه جاءت معظم الأنماط، وإما أن يكون مركباً من عبارتين فصاعداً فيكون النمط مركباً، ويكثر في القصص، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ ۚ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ﴾ [البقرة: ٥٨ - ٥٩] وقوله: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ٱسْكُنُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ وَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيٓـَٰتِكُمْ ۚ سَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ﴾[الأعراف: ١٦١ - ١٦٢]، فهذا نمط مركب من ﴿ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ مع ﴿ٱسْكُنُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ﴾، و﴿فَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا﴾ مع ﴿وَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ﴾، و﴿وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ﴾ مع ﴿وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾، وعلى هذا النحو يجري ما تبقى[(١)]. وبهذا الاعتبار ينقسم المتشابه إلى متشابه من النمط المفرد، وآخر من النمط المركب.

٣- طول النمط وقصره:

يمكن تمييز نوعين من النمط، قصير وهو الأكثر، وطويل وهو قليل؛ أما الأول فنحو ما تقدم من قوله تعالى ﴿ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ مع ﴿ٱسْكُنُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ﴾، و﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ مع ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيٓـَٰتِكُمْ﴾[(٢)]؛ وهذا مما قصر جداً، والأكثر أن يأتي أزيد. أما النمط الطويل فنحو قوله: ﴿وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾[البقرة: ٨٠] مع ﴿قَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ﴾[(٣)] [آل عمران: ٢٤]، وقد يأتي أطول من ذلك فيبلغ الآية

---

(١) انظر: ابن المنادي، متشابه القرآن العظيم: ١٦٥ - ١٦٦، والخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ١٤ - ١٥، والكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ١٢٣ - ١٢٤، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ١: ٥٨ - ٥٩، وابن جماعة، كشف المعاني: ٩٦ - ٩٧ - ٩٨، وآكاه باشا، العقد الجميل: ١١.

(٢) انظر: المصادر المذكورة في الحاشية السابقة.

(٣) انظر: ابن المنادي، متشابه القرآن العظيم: ١٦٧، والخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ٢٢ - ٢٣، والكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ١٢٧، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ١: ٨١، وابن جماعة، كشف المعاني: ١٠٢ - ١٠٣، وآكاه باشا، العقد الجميل: ١٤.

الطويلة، وقد يتجاوزها في النادر نحو قوله تعالى ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَنِّي فَضَّلۡتُكُمۡ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ﴾[البقرة ٤٧-٤٨] مع قوله ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَنِّي فَضَّلۡتُكُمۡ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا عَدۡلٞ﴾[1] [البقرة ١٢٢-١٢٣]. وبذلك ينقسم المتشابه باعتبار طول النمط وقصره إلى متشابه من النمط الطويل، وآخر من النمط القصير.

٣ - باعتبار عدوله :

تقدم في بحث دلالة المتشابه في التطبيق أنه عند مصنفيه نوعان، تكرار محض وغير محض، فإذا استبعدنا من المحض مكررات السورة الواحدة التي يُتوهم فيها عدم الفائدة؛ لعدم تعلقها بالعدول اللفظي، رأينا أن هذين النوعين هما مراد الزركشي بأن المتشابه يأتي باعتبارين ؛ باعتبار الأفراد، وباعتبار الأعداد[2]؛ لأنه عنى بالأول الحالة التي لم يتكرر فيها أحد المتشابهين أو كلٌ منهما كما يدل تمثيله، نحو قوله تعالى : ﴿وَلِتَطۡمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦۚ﴾[آل عمران: ١٢٦] الذي لم يرد إلا في سورة آل عمران، ومشابهه ﴿وَلِتَطۡمَئِنَّ بِهِۦ قُلُوبُكُمۡۚ﴾[3] [الأنفال: ١٠] الذي لم يأت إلا في سورة الأنفال، فهذا؛ أعني ما كان باعتبار الأفراد، راجع إلى المكرر غير المحض، لأنه لو كان محضاً لم يكن فرداً. وأراد بالثاني؛ أي ما كان باعتبار الأعداد، التكرار المحض الذي يختص بأحد المتشابهين كما تدل أمثلته، نحو ذكره مواضع تكرير قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ﴾[4] لأنه يشابه قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ﴾[5].

ولا بد من الإشارة إلى أن هذا التقسيم هو من أهم تقاسيم المتشابه، ولذلك سبق الزركشيَّ إلى الإشارة إليه بعضُ أصحاب علوم القرآن كابن الجوزي[6]، واتخذه بعض قدامى المصنفين كالكسائي وابن المنادي منهجاً لمصنفاتهم.

---

(١) انظر: آكاه باشا، العقد الجميل: ١٠ .
(٢) انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ١: ١١٢ .
(٣) انظر: السابق: ١: ١١٤ .
(٤) انظر: السابق: ١: ١٤٨ .
(٥) لم يذكره استغناءً بمشابهه كما هي طريقة جامعي المتشابه فيما هو باعتبار الأعداد، وانظر مواضع تكريره في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي: ٥٩٧ .
(٦) انظر: ابن الجوزي، فنون الأفنان: ٣٧٧ وما بعدها، وقارنها بـ٣٨٧ وما بعدها .

ومهما يكن من أمر، فإن الفيصل فيه هو العدول، لأنه هو الذي يميز المتشابه باعتبار الأفراد من المتشابه باعتبار الأعداد، أو المكرر المحض من غير المحض، ولهذا آثرنا أن نجعل التقسيم هنا باعتبار العدول؛ وهو أهم ما في المتشابه لأنه هو نكتة تكرار الآيات المتشابهة[1]، وعليه مدار التطبيق في هذا البحث، مما يتطلب بسط القول فيه؛ باستيفاء أحواله التي يحددها موقعه، وطوله وقصره، وبعرض أنواعه، لأن هذه الأنواع والأحوال مبينة لأنواع التشابه باعتبار العدول.

أ - أحوال العدول :

أ - موقعه :

للعدول عن النمط موقعان؛ طرفي وضمني؛ لأنه إما أن يقع طرفاً في أوله كقوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾[آل عمران:١٣٣] مع ﴿سَابِقُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾[2] [الحديد:٢١]، أو يقع طرفاً في آخره كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا ضَلَٰلٗا﴾[نوح: ٢٤] مع ﴿وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا تَبَارٗا﴾[3] [نوح:٢٨]، وإما أن يقع ضمن النمط، نحو قوله: ﴿وَٱشۡهَدۡ بِأَنَّنَا مُسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٥٢] مع ﴿وَٱشۡهَدۡ بِأَنَّنَا مُسۡلِمُونَ﴾[4] [المائدة: ١١١].

ب - طوله وقصره :

وتقدم الكلام على ذلك مقروناً بأمثلته في بحث دلالة المتشابه في التطبيق، وخلاصته أن العدول قد يكون حرفاً، وقد يبلغ الآية، ونشير هنا إلى أننا سنحاول قصر أمثلتنا في التطبيق على ما قصر .

---

(١) انظر: السيوطي، التحبير في علم التفسير: ١٢٤ .

(٢) انظر: ابن المنادي، متشابه القرآن العظيم: ١٧٦، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ١: ١٧١، وآكاه باشا، العقد الجميل: ٤٥ .

(٣) انظر: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ٥٠١، والكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ٣٥١، وابن الجوزي، فنون الأفنان: ٤٥٠، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ٢: ٩١٢، وابن جماعة، كشف المعاني: ٣٦٦، وآكاه باشا، العقد الجميل: ١٤٦ .

(٤) انظر: ابن المنادي، متشابه القرآن العظيم: ١٧٥، والخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ٦٩، والكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ١٤٩، وابن الجوزي، فنون الأفنان: ٤٥٥، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ١: ١٦٥، وابن جماعة، كشف المعاني: ١٣٠، والزركشي، البرهان في علوم القرآن: ١: ١١٧، وآكاه باشا، العقد الجميل: ٤١ .

٢ - أنواع العدول :

اهتم من عني بتقسيمات المتشابه اهتماماً واضحاً بأنواع العدول؛ فمنهم من بينها على سبيل التفصيل، ومنهم من بينها على سبيل الإجمال؛ أما التفصيل فيمثله الزركشي (ت٧٩٤هـ) في ذكره ثمانية أنواع- وعليه جماعة من أهل المصطلح - الأول النظم المعكوس؛ وذلك بأن تأتي الآية «في موضع على نظم، وفي آخر على عكسه، وهو يشبه رد العجز على الصدر»[١] ومن أمثلته ﴿وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦ﴾[آل عمران: ١٢٦]، و﴿وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِۦ قُلُوبُكُمْ﴾[الأنفال: ١٠]، و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ﴾[النساء:١٣٥] و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ﴾[٢] [المائدة:٨]. والنوع الثاني التقديم والتأخير؛ وهو قريب من سابقه[٣]، إلا أن الفارق بينهما على ما يظهر من أمثلتهما أن الأول يشترط فيه التشابه النمطي، خلافاً للثاني، نحو ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾[البقرة: ٤٨] و﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٌ﴾[٤] [البقرة: ١٢٣]، فإضافة إلى مخالفة الآية الثانية للأولى في تقديم (العدل) على (الشفاعة)، تغايرت الألفاظ فانتفت النمطية. والنوع الثالث الزيادة والنقصان[٥]، نحو ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾ [هود: ٧٧] مع ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾[٦] [العنكبوت:٣٣] بزيادة (أن)، و﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ﴾[البقرة: ٣٨] مع ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ[٧]﴾ [طه: ١٢٣]؛ الأول (تبع) والثاني (اتبع) بزيادة صرفية، وأدخل فيه أيضاً الإظهار والإضمار، نحو ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾[النحل: ٢٠] و﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ﴾[٨] [الأعراف: ١٩٧]. والنوع الرابع التعريف والتنكير، نحو ﴿يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾[البقرة: ٦١] و﴿يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ

---

(١) الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ١: ١١٣ .
(٢) انظر السابق: ١: ١١٤ .
(٣) انظر السابق: ١: ١١٤ .
(٤) انظر السابق: ١: ١٢٣ .
(٥) انظر السابق: ١: ١١٥ .
(٦) انظر السابق: ١: ١١٩ .
(٧) انظر السابق: ١: ١١٥ .
(٨) انظر السابق: ١: ١٢٠ .

حَقِّ﴾[1] [آل عمران:٢١]. والخامس الجمع والإفراد، نحو﴿وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾[البقرة:٨٠] و ﴿قَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ﴾[2] [آل عمران: ٢٤]. والسادس إبدال حرف بآخر[3]، نحو ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ فَأَعْرَضَ عَنْهَا﴾ [الكهف: ٥٧] مع ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ﴾ [السجدة:٢٢] بالعدول عن الفاء إلى ثم، وجعل منه ﴿فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾[البقرة: ٨٦] مع ﴿لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾[4] [البقرة:١٦٢، وآل عمران:٨٨] بالظاء بدل الصاد؛ لأنه الحرف الوحيد الذي تغير. والسابع إبدال كلمة بأخرى، نحو ﴿إِن تُبْدُواْ خَيْرًا أَوْ تُخْفُوهُ﴾[النساء: ١٤٩] و﴿إِن تُبْدُواْ شَيْـًٔا أَوْ تُخْفُوهُ﴾[الأحزاب:٥٤]، وجعل منه العدول إلى المشتق، نحو ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾[الأنعام: ٩٥] و ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾[يونس: ٣١] بإبدال (يخرج) من اسم الفاعل [مخرج][5]، وأدخل فيه أيضاً الاختلاف في حرف، نحو ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم﴾[المائدة:٦٠] و﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ [6]﴾[الكهف: ١٠٣]. والثامن الإدغام وتركه نحو ﴿لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ﴾[الأنعام: ٤٢] و﴿لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ﴾[7] [الأعراف: ٩٤].

وأما إجمال هذه الأنواع فهو مذهب ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) في كتابيه فنون الأفنان والمدهش؛ إذ جعل الأنواع ثلاثة؛ الأول الحروف المبدلات[8]؛ وعنى بالحروف الكلمات، أسماءً أو أفعالاً أو ضمائر أو حروفاً، وقد سوّى هنا بين الإبدال المتجانس؛ أي إبدال فعل بفعل، أو اسم باسم، أو ...، وبين الإبدال غير المتجانس، كإبدال الحرف بالاسم، نحو ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ﴾ [الأنعام: ١٥١] و﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾[9] [الإسراء: ٣١]، وما جرى مجراه، بل إنه أدخل في هذه المبدلات إبدال الصيغة

---

(١) انظر السابق: ١: ١٢٧ .
(٢) انظر السابق: ١: ١٢٨ .
(٣) انظر السابق: ١: ١٢٨ .
(٤) انظر السابق: ١: ١٢٩ .
(٥) انظر السابق: ١: ١٣١ .
(٦) انظر السابق: ١: ١٣٢ .
(٧) انظر السابق: ١: ١٣٢ .
(٨) انظر: ابن الجوزي، فنون الأفنان: ٤٢٠، والمدهش: ٥ .
(٩) انظر: ابن الجوزي، فنون الأفنان: ٤٣٤، والمدهش: ٦ .

الفعلية من الفعلية، نحو ﴿وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ﴾[1] [البقرة: ٥٧]، و﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ﴾[طه: ٨٠]، والاسمية من الاسمية، نحو ﴿وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ﴾[2] [الأنعام: ٩٩] مع ﴿وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ﴾ [الأنعام:١٤١]، ومن ذلك الجمع والإفراد، نحو ﴿وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾ [البقرة :٨٠] مع ﴿قَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ﴾[3] [آل عمران: ٢٤]، وأدخل في المبدلات أيضاً زمن الفعل، نحو ﴿كَذَٰلِكَ نَسْلُكُهُۥ فِى قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ[4]﴾ [الحجر: ١٢] و﴿كَذَٰلِكَ سَلَكْنَٰهُ فِى قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٠٠]، وأدخل كذلك التعريف والتنكير، نحو ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾[البقرة: ٦١] و﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾[5] [آل عمران:٢١]، كما أدخل التذكير والتأنيث، نحو ﴿كَلَّآ إِنَّهُۥ تَذْكِرَةٌ﴾ ﴿فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ﴾[المدثر: ٥٤-٥٥]، و﴿كَلَّآ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ﴾ ﴿فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ﴾[6] [عبس:١١-١٢] والإظهار والإضمار، نحو ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ﴾ [الإسراء :٥٦] و﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾[7] [سبأ:٢٢]. وبهذا عمَّ بما أسماه الحروف المبدلات كلَّ عدول يتعلق بشكل الكلمة أو ظاهرها؛ فكان هذا النوع إجمالاً لما فصّله الزركشي من بعده في خمسة أنواع؛ أي التعريف والتنكير وماتلاه، بل إنه مع ذلك استوعب أنواعاً فاتت الزركشي المتأخر عنه، كالتذكير والتأنيث، والإظهار والإضمار، والإبدال غير المتجانس.

أما النوع الثاني فالحروف الزوائد والنواقص[8]؛ وهو لا يختلف عن (الزيادة والنقصان) عند الزركشي، إذ أراد به العدول عن التشابه بما زاد أو نقص؛ سواء كان حرفاً أم كلمة أم أكثر، نحو ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِى ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾[النحل:١٢٧] بحذف

(١) انظر: ابن الجوزي، فنون الأفنان: ٤٢١ .
(٢) انظر: السابق: ٤٣١ .
(٣) انظر: السابق: ٤٢٢ .
(٤) انظر: السابق: ٤٤٣، والمدهش: ٦ .
(٥) انظر: ابن الجوزي، فنون الأفنان: ٤٢١ .
(٦) انظر: السابق: ٤٥٠، والمدهش: ٦ .
(٧) انظر: ابن الجوزي، فنون الأفنان: ٤٤٤ .
(٨) انظر: السابق: ٤٥١، والمدهش: ٧ .

نون (تكن) التي أثبتت في مشابهه ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُن فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾[1] [النمل:٧٠]. وقد ذكر في هذا النوع أمثلة قليلة لا يُعتدّ بها، من قبيل ما ذكره في النوع السابق، كعدول الصيغة، نحو ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾ [البقرة:٤٩] و﴿وَإِذْ أَنجَيْنَاكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾[2] [الأعراف:١٤١]، وكعدول الزمن، نحو ﴿وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ﴾ [النمل:٤٠] و﴿وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ﴾[3] [لقمان:١٢]، وربما فعل ذلك سهواً أو مراعاة للرسم ؛ إذ الهمزة في (أنجيناكم) مزيدة رسماً على (نجيناكم)، والياء في (يشكر) مزيدة رسماً على (شكر)، وذلك لأن هذه المراعاة هي طريقة كثير ممن عني بجمع المتشابه.

وأما النوع الثالث فالمقدم والمؤخر[4]، وهو مماثل لما جاء عند الزركشي في (النظم المعكوس).

وخلاصة القول أن تقسيم ابن الجوزي مجمل مستوعب، وتقسيم الزركشي مفصل غير مستوفٍ، ولهذا نرى أن نضم هذا إلى ذاك؛ بأن نعتمد الأنواع الثلاثة كما ذكر ابن الجوزي، ونراعي فيها التفصيلات التي ذكرها الزركشي، مع بعض الإضافة والتعديل؛ وذلك بتقسيم عدول المبدلات إلى عدول لفظي، وعدول حرفي، وعدول تعقيبي ؛ نتناول فيه تعقيب الآيات، وعدولٍ صيغي؛ نتناول فيه كل ما يتعلق بصيغة الكلمة أو شكلها، كالعدول عن صيغتها الاسمية أو الفعلية، أو عن التعريف إلى التنكير، أو عن تعريف إلى آخر، أو عن زمن الفعل إلى زمن آخر، أو عن الإدغام إلى الفك، ونحوها، ولا بأس في إلحاق الإظهار والإضمار، والتمام والحذف - والذي هو عند ابن الجوزي من الزوائد والنواقص - نحو (تك) المحذوفة النون من (تكن)؛ لأنه يتناول هيئة الكلمة. وللتمييز بين عدول المبدلات وعدول الزوائد والنواقص، نرى أن نخص الثاني بما زاد أو نقص منفصلاً عن الكلمة، كحروف الجر والتوكيد والوصل ونحوها، وأن ندخل ما كان متصلاً بها في عدول المبدلات كما أشرنا.

---

(١) انظر: ابن الجوزي، فنون الأفنان: ٤٦٣، والمدهش: ٨ .
(٢) انظر: ابن الجوزي، فنون الأفنان: ٤٥١، والمدهش: ٧ .
(٣) انظر: ابن الجوزي، فنون الأفنان: ٤٦٤، والمدهش: ٨ .
(٤) انظر: ابن الجوزي، فنون الأفنان: ٤٦٧، والمدهش: ٩ .

ولا بد من الإشارة أخيراً إلى أن فيصل الحكم على العدول في الأنواع الجامعة للمتضادين، كالزوائد والنواقص؛ بأنه من الأول أو من الثاني، هو ثاني المتشابهين بحسب ترتيب المصحف - وهو الغالب على صنيع من عُنيَ بتوجيه المتشابه - فإذا زيد فيه على الأول، فالعدول من الزوائد، وإذا نقص عما في الأول، فهو من النواقص، مثال الأول ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾[هود: ٧٧] فهذا السابق، أما اللاحق الذي يشابهه فهو ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾[1] [العنكبوت: ٣٣]، فالعدول بزيادة (أن) بعد (لما). ومثال الثاني ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾[البقرة: ٢٣]، فهذا سابق في الترتيب، عدل عنه في سورة لاحقة إلى نقص (من) بقوله ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ﴾[2] [يونس: ٣٨]، فالعدول من النواقص.

٤ - باعتبار موضوعه :

ينقسم المتشابه اللفظي باعتبار موضوعات القرآن الكريم إلى متشابه القصص ومتشابه الموضوعات، أما متشابه القصص؛ فإما أن يقع في قصة واحدة كررت في سورتين أو أكثر، نحو ما حكاه الله تعالى عن فرعون في قصة موسى من سورة الأعراف ﴿يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾[الأعراف: ١١٠] وفي سورة الشعراء ﴿يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِۦ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾[3] [الشعراء: ٣٥]، وإما أن يقع في قصتين فصاعداً؛ وقد يرد هذا في سورة واحدة أو أكثر، نحو قوله تعالى في قصة صالح من سورة الأعراف ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا۟ فِى دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ﴾[الأعراف: ٧٨] وفي قصة شعيب من السورة نفسها

---

(١) انظر: الكسائي، مشتبهات القرآن: ٧٢، وابن المنادي، متشابه القرآن العظيم: ١٩٩، والخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ٣٦٠.٣٦١، والكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ٢٩٦، وابن الجوزي، فنون الأفنان: ٤٦٣، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ٢: ٥٢٦، وآكاه باشا، العقد الجميل: ٩٨ .

(٢) انظر الكسائي، مشتبهات القرآن: ٤١، وابن المنادي، متشابه القرآن العظيم: ١٦٢، والكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ١١٦، وابن الجوزي، فنون الأفنان: ٤٥١، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل، ١: ٣٧، وابن جماعة، كشف المعاني: ٩٠ - ٩١، وآكاه باشا، العقد الجميل: ٥ - ٦ .

(٣) انظر: ابن المنادي، متشابه القرآن العظيم: ١٨٩، والخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ١٦٩، والكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ١٩٦ - ١٩٧، وابن الجوزي، فنون الأفنان: ٤٦٠، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ١: ٤٣٤، وابن جماعة، كشف المعاني: ١٨٢، والزركشي، البرهان في علوم القرآن: ١: ١١٨، وآكاه باشا، العقد الجميل: ٨٤ .

﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُواْ فِي دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ﴾[الأعراف: ٩١] وفي قصة صالح من سورة هود ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُواْ فِي دِيَٰرِهِمْ جَٰثِمِينَ﴾[هود: ٦٧] وفي قصة شعيب من هذه السورة ﴿وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُواْ فِي دِيَٰرِهِمْ جَٰثِمِينَ﴾[هود: ٩٤]، وفي قصة شعيب أيضاً من سورة العنكبوت ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُواْ فِي دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ﴾[1] [العنكبوت: ٣٧]، ففي القصتين من السور الثلاث تشابه من حيث الإبدال في [دارهم، ديارهم]، وفي [وأخذ، وأخذت]، وغير ذلك.

وأما متشابه الموضوعات فنقصد به كل موضوع قرآني غير قصصي، كالعقيدة، والعبادات، والتشريعات، والمعاملات، ونحوها، كل هذه الموضوعات وقع فيها التشابه؛ خلافاً لمن نفاه عن بعضها[2]، ومن أمثلة التشابه في موضوع العقيدة ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[الأنعام: ١٠٢] و﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ[3]﴾ [غافر: ٦٢] هذا في التوحيد، ومما جاء في تصوير اليوم الآخر ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾[الزمر: ٧١] و﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾[4] [الزمر: ٧٣] بزيادة [و] قبل [فتحت]. ومن أمثلة التشابه في موضوع العبادات ﴿وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥].

---

(١) انظر: ابن المنادي، متشابه القرآن العظيم: ١٩٨، والخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ١٥٧ و ٢٢٤، والكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ١٩١ و ٢٢٤، وابن الجوزي، فنون الأفنان: ٤٦٢، وأبو جعفر ابن الزبير، ملاك التأويل: ١: ٤٠٨ و٢: ٥٢٢، وابن جماعة، كشف المعاني: ١٧٩، وآكاه باشا، العقد الجميل: ٨٠.

(٢) انظر: قطب، محمد، دراسات قرآنية: ٢٤٨.

(٣) انظر: ابن المنادي، متشابه القرآن العظيم: ١٨٢، والخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ١٢٧، والكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ١٧٦، وابن الجوزي، فنون الأفنان: ٤٦٩، وأبو جعفر ابن الزبير، ملاك التأويل: ١: ٣٤١، وابن جماعة، كشف المعاني: ١٦٤، والزركشي، البرهان في علوم القرآن: ١: ١١٤، وآكاه باشا، العقد الجميل: ٧٠.

(٤) انظر: ابن المنادي، متشابه القرآن العظيم: ٢٢٢، والخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ٤٠٩، والكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ٣٢٣، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ٢: ٨٣٣، وابن جماعة، كشف المعاني: ٣١٦.

و﴿ٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[1]﴾[البقرة:١٥٣] الأولى خطاب لبني إسرائيل، والثانية للمؤمنين. ومن أمثلة التشابه في موضوع التشريعات ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾[المائدة:١] و﴿وَأُحِلَّتْ لَكُمُ ٱلْأَنْعَٰمُ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾[2] [الحج: ٣٠]، ومن أمثلة التشابه في موضوع المعاملات ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا﴾ [العنكبوت:٨] و﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ﴾ الآية [لقمان: ١٤] بحذف (حسناً)، وفي آية أخرى ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَٰنًا﴾[3] [الأحقاف: ١٥].

وجدير بالتنبيه أن التشابه قد يقع بين الموضوعات والقصص، نحو أمره تعالى لرسوله ﷺ أن يقول للمؤمنين ﴿وَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ﴾[الأنعام: ١٥٢] وحكايته تعالى عن شعيب عليه السلام أمره لقومه ﴿فَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ﴾[الأعراف: ٨٥] بحذف (بالقسط)، وقوله في سورة أخرى حكاية عن شعيب أيضاً ﴿وأوفوا المكيال والميزان بالقسط[4]﴾[هود: ٨٥] بإبدال (الكيل) بـ (المكيال)؛ فالآيتان المحكيتان عن شعيب عليه السلام من القصص، والتي على لسان رسولنا ﷺ من المعاملات، ومثل هذا التشابه وقوعه غير قليل.

وخلاصة ما تقدم أن المتشابه ينقسم إلى عدة أنواع باعتبارات مختلفة؛ الأول باعتبار شدته؛ وهو نوعان: متشابه يعم كل تكرير، ومشتبه يختص بالملتبس، والثاني باعتبار نمطه؛ وهو نوعان: متشابه نمطي، وقسيمه غير نمطي، والنمطي أنواع تحددها أحوال النمط؛ فهو قوي أو ضعيف بحسب مرات التكرار، ومفرد أو مركب من عدة أنماط، وطويل أو قصير، والثالث باعتبار عدوله؛ فإن اعتُبرت أحوالُه؛ فعدول طرفي أو ضمني، أو طويل أو قصير،

---

(١) انظر: أبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ١: ٤٩ .

(٢) انظر السابق: ١: ٢٢٩، آكاه باشا، العقد الجميل: ٥٥ .

(٣) انظر: ابن المنادي، متشابه القرآن العظيم: ٢١٨، والخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ٣٤٧، والكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ٢٩٣ - ٢٩٤، وابن الجوزي، فنون الأفنان: ٤٦٥، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ٢: ٧٦٢ - ٧٦٣، وابن جماعة، كشف المعاني: ٢٨٨، وآكاه باشا، العقد الجميل: ١٣٠ - ١٣١ .

(٤) انظر: ابن المنادي، متشابه القرآن العظيم: ١٨٣، وآكاه باشا، العقد الجميل: ٨٠ .

وإن اعتبرت أنواعه؛ فعدول المبدلات، وعدول الزوائد والنواقص، وعدول المقدم والمؤخر، والرابع باعتبار موضوعه؛ وهو نوعان: متشابه القصص، ومتشابه الموضوعات؛ أي كل ما كان غير قصصي، وقد يقع التشابه ممزوجاً من هذا وذاك.

ثالثاً : أغراض المتشابه اللفظي:

لم يفرد القدماء ولا المحدثون بحثاً مستقلاً لأغراض المتشابه اللفظي في القرآن الكريم، ولا قصدوا إليها قصداً، وإنما تناولوها عرَضاً في بحث التكرير، وأوردوها تبعاً لفوائد نوعيه اللفظي والقصصي[1].

ومع أنه قد يُعتذر عنهم بأن المتشابه اللفظي ليس إلا تكرير لفظياً يعم المحض وغير المحض؛ فأغراضه هي أغراض التكرير، فإن ما يُنتقد عليهم أنهم نسبوا أغراض العدول إلى التكرير، وجعلوها من خصائصه مع أن العدول هو نكتة التكرار[2]؛ مما يجعله جديراً بإفراده بالبحث، ولهذا نرى أن نوضح أغراض المتشابه في جملتين، أغراض التكرير، وأغراض العدول، ولاسيما أن لكل منهما أغراضاً تختص به، لا تتحقق في غيره. وهذا ما سنبينه هنا مبتدئين بالتكرير، مثنّين بالعدول، مستدركين ما أمكننا على ما ذكروه من أغراض.

١- أغراض التكرير:

نريد بالتكرير اللفظي هنا ما يعم المحض وغير المحض، وسنقتصر في التمثيل على ما يجري مجرى النمط اللفظي، على النحو الذي بيناه في المتشابه النمطي؛ لأن الأغراض التي تستفاد من تكرير هذه الأنماط، تتضمن أغراض غيرها من المكررات اللفظية، وتزيد عليها أشياء تمس الحاجة إلى معرفتها، ويكثر السؤال عنها؛ منها ما يتعلق بمزية التكرير اللفظي، وما إذا كان ينفرد بأغراض لا تتحقق في المعنوي، ومنها ما يتعلق بأغراض التكرير المتباعد، ولاسيما الموزع على السور الذي ندر تناوله، ومنها ما يتعلق بتكرير بعض العبارات

---

(١) انظر على سبيل المثال: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٣: ١١ حتى ٢٨، والسيوطي، الإتقان في علوم القرآن: ٢: ٨٤٨ حتى ٨٥٥، وأبو الخير عابدين، محمد بن أحمد، التقرير في التكرير: ١٠٠ حتى ١٠٤، والبوطي، د. محمد سعيد، من روائع القرآن: ١١٧ حتى ١٢٠، وحبنكة الميداني، عبد الرحمن، قواعد التدبر الأمثل لكتاب الله عز وجل: ٣٠٧ حتى ٣١٥.

(٢) انظر: السيوطي، التحبير في علم التفسير: ١٢٤.

بلفظ واحد في قصص مختلفة، ولاسيما المحكيات؛ مما أدى إلى القول بدخول القصص القرآني في المتشابه المعنوي فضلاً عن اللفظي. هذه الأغراض وغيرها، سنبينها في مطلبين، الأغراض العامة، والأغراض الخاصة.

أ- الأغراض العامة:

ويمكن حصرها في ثلاثة؛ التأكيد، والتنبيه، والترنّم، ومردها كلها إلى واحد، هو التقوية، نفسية كانت أو معنوية أو فنية[1]، إلا أن الدراسة تتطلب التفصيل وتناول كل على حدته، ولاسيما أن كل واحد له صور.

أ- التأكيد:

وهو متفق عليه، شائع ذكره، منصوص عليه في معظم الدراسات البلاغية والقرآنية، قديمها وحديثها، وهو من أشهر الأغراض وأعمها، ولهذا اقتصر بعض البلاغيين عليه[2]، بل نقل الفخر الرازي (ت ٦٠٦) الاتفاق على أنه لا فائدة للتكرير سواه[3]، وهذا يحمل على أن كل ما ذكره القدماء من أغراض فمرجعه إلى التوكيد، لأن كلاً منها للتوكيد فيه نصيب، وإن كان بعضها تتنازعه أغراض أخرى، ويؤيده ما ذكره بعضهم من أن التكرير يأتي « لتأكيد الوصف أو المدح أو الذم أو التهويل أو الوعيد»[4] مدرجاً في التأكيد ما أفرده غيره عنه[5]، ولذلك يمكن جعل الأغراض التي ذكرها القدماء أنواعاً متفرعة من التوكيد كما رأى بعض المعاصرين[6]، ولا نرى هنا ضرورة للتفصيل فيها والتمثيل لها، لأنها - وإن اختلفت أسماؤها؛ كالتقرير ونفي التهمة والتطرية والتجديد وتعدد المتعلق وغيرها- تجمعها غاية واحدة، هي إثبات الأمر وتقريره في النفس،

---

(١) انظر الحسناوي، محمد، الفاصلة في القرآن: ٣٢٤- ٣٢٥، وقارن بالمرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتها: ٢: ٤٥ للدكتور عبد الله الطيب المجذوب .

(٢) انظر على سبيل المثال: أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين: ١٩٣، وابن الأثير، ضياء الدين، المثل السائر: ٣: ٤، وابن الأثير الحلبي، أحمد بن إسماعيل، جوهر الكنز: ٢٥٧ .

(٣) انظر: الفخر الرازي، التفسير الكبير: ١١: ٤٥ .

(٤) ابن أبي الإصبع، تحرير التحبير: ٣٧٥ . وأشار إلى قريب من ذلك السبكي، بهاء الدين، في عروس الأفراح: ٣: ٢١٩ .

(٥) انظر على سبيل المثال: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٣: ١٧ .

(٦) انظر: الحسناوي، محمد، الفاصلة في القرآن: ٣٢٦ .

ومن ثم ذهب بعضهم إلى أن التقرير هو عُظْم فائدة التكرير الذي يأتي على وجه التوكيد، لأن الكلام إذا تكرر تقرر[١]، وقرن بعضهم بينهما على أنهما غرض واحد[٢]؛ فاتباعاً لهذا ومراعاة لذاك، سنكتفي هنا بالكلام على التوكيد والتقرير والتمثيل لهما على أنهما غرض واحد.

فنقول: إن القرآن الكريم كتاب دعوة، والدعوة لا غنى لها عن التكرير، لأنه السبيل إلى تقرير المعاني في النفوس وترسيخها في الصدور؛ إذ إن تردد الشيء على الذهن لا بد أن يؤثر فيه، كما هو مشاهد في حال الإعلانات التجارية، التي تقوم على تكرير مدح السلع، فتستميل الناس إليها، وتؤديهم إلى الإقبال عليها[٣]، ولذلك اشتدت الحاجة إلى التكرير في أسس الدعوة لتحويلها إلى معتقدات، ومن ثم كثر التكرير في آيات العقيدة في القرآن الكريم، من نحو قوله تعالى﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ المكرر في ثلاثين موضعاً[٤].ومن أمثلة التكرير توكيداً أو تقريراً أيضاً، ولكن في غير العقيدة، قوله تعالى ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ﴾ [التوبة: ٥٥] المكرر في السورة نفسها بقوله: ﴿وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَأَوْلَٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ﴾[٥] [التوبة: ٨٥]، فقد ذكر المفسرون أن التكرير هنا للتأكيد والتقرير؛ ليثبت المعنى في النفوس ويتمكن في القلوب، فلا يُنسى ولا يُسهى عنه[٦].ومما يدخل في التوكيد والتقرير أيضاً، تكرير بعض الأحكام التي نسبوا تكريرها إلى إزالة توهم النسخ، لأن هذه الإزالة مقصود بها توكيد الحكم وتقريره وتثبيته في الذهن، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُوا۟ مَآءً فَتَيَمَّمُوا۟ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُوا۟

(١) انظر على سبيل المثال: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٣: ١٠ .
(٢) انظر على سبيل المثال: ابن النقيب، مقدمة تفسير ابن النقيب: ٢٢٦ .
(٣) انظر: رضا، محمد رشيد، تفسير المنار: ٥: ٤١٨- ٤١٩ .
(٤) انظر: ابن الجوزي، فنون الأفنان: ٣٨٨ وما بعدها .
(٥) انظر: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ١٩٨، والكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ٢٠٨- ٢٠٩، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ١: ٤٦٧، وابن جماعة، كشف المعاني: ١٩٦، وآكاه باشا، العقد الجميل: ٩٠ .
(٦) انظر: الزمخشري، الكشاف: ٢: ٢٠٧، وأبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٥: ٨١- ٨٢، والبقاعي، نظم الدرر: ٨: ٥٦٦- ٥٦٧، والسيوطي، قطف الأزهار: ٢: ١١٦٦، وغير ذلك .

بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ [النساء: ٤٣] المكرر في قوله في سورة المائدة: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾- إلى قوله- ﴿فَٱمْسَحُوا۟ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ﴾[1] [المائدة: ٦].

وثمة مكررات أخرى تنحو نحو هذا المثال الأخير، في تباعدها وتوزعها على السور، وفي كون الغرض منها التوكيد والتقرير، ولكنها تختلف عنه بعض اختلاف، من حيث كانت محكيات متفقة في قصص مختلفة، فلا بد من التوقف عندها، ولاسيما أننا لم نقع على إشارة إليها، أو تنبيه عليها، مع شدة أهميتها، وطرافة توكيدها، منها قوله تعالى حكاية عن هود عليه السلام يخاطب قومه ﴿أَتُجَٰدِلُونَنِى فِىٓ أَسْمَآءٍ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّا نَزَّلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾ [الأعراف: ٧١]، وقوله حكاية عن يوسف عليه السلام يخاطب صاحبيه في السجن ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾ [يوسف: ٤٠]، وقوله خطاباً لمشركي مكة ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾ ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [النجم: ١٩-٢٠] إلى قوله: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾[2] [النجم: ٢٣]، فالغرض من هذا التكرير تأكيد بطلان عبادة الأصنام؛ بتقرير كونها أسماء مجردة عن معنى الألوهية، لا حجة لهم في عبادتها ولا برهان، وقد أكد هذا المعنى لمشركي العرب، بتكرير الآية بلفظها حكاية عما قاله هود ويوسف عليهما السلام لقومهما، باعتبار سبْق سورة النجم في النزول، وتبعية سورة الأعراف فيوسف[3]، ومن هذا التكرير المحكي وتوزيعه على السور، حصلت زيادة في التوكيد من ثلاثة أوجه، الأول أن استنطاق غير واحد على النحو السابق، أشد وكادة وأكثر تقبلاً، لما في النفوس من الميل إلى القصص، الثاني أن التكرير على هذا النحو، يؤكد الأمر ويقرره على سبيل الاستدلال، فكأنه يقال لهم: هذا نبي الله هود قد قال لقومه ما أتاكم به نبيكم، وذاك نبي الله يوسف قد قال ذلك، الثالث أن توزيع

(١) انظر: الكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ١٥٥، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ١: ٢٠٣، وابن جماعة، كشف المعاني: ١٣٨، وآكاه باشا، العقد الجميل: ٥٠. وانظر أيضاً: الآلوسي، روح المعاني: ٦: ٨١.

(٢) انظر: آكاه باشا، العقد الجميل: ٧٩، ووقع فيه أنزل بدل نزّل في سورة الأعراف، وسقط منه من دونه في آية يوسف.

(٣) انظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن: ١: ٣١.

المكرر على السور المتباعدة آكد وأمكن، لأن التكرير الموزع على الفترات المتباعدة أثبت في الذهن، وأوقع في النفس[1].

على أن ثمة مكررات كالسابق، لا تختلف عنه إلا في وقوعها في سورة واحدة، نحو قوله تعالى في سورة هود على لسان رسولنا ﷺ ﴿وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ﴾ [هود:٣]، ثم يكرر اللفظ على لسان هود عليه السلام- وهو يأمر قومه-﴿وَيَٰقَوْمِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ﴾ [هود: ٥٢]، ثم يُحكى مرة أخرى في قصة صالح عليه السلام- وهو يقول لقومه- ﴿فَٱسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ﴾ [هود:٦١]، ثم يكرر أخيراً حكاية عما قاله شعيب عليه السلام لقومه﴿وَٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ﴾[2] [هود: ٩٠]، ولا يُردد بعد ذلك في غير هذه السورة، والقول فيه كالقول في سابقه، إذ يراد به توكيد الإنابة إلى الله تعالى بالاستغفار والتوبة، وتقرير ذلك بتكرير المحكيات في القصص المختلفة، وكأنها تساق على سبيل الاستدلال، مما يجعل المعنى يتمكن فضل تمكن، ويتقرر مزيد تقرر.

وبذلك تتضح مزية التوكيد المراد من تكرير المحكيات في قصص مختلفة، وكأنه نوع خاص من التوكيد، مما يمكننا من القول: إن التوكيد المستفاد من مكررات القرآن الكريم درجات، تختلف باختلاف موضوع المكرر وتوزيعه، لا باختلاف مرات المكرر فقط.

٢- التنبيه:

ذكر البلاغيون التنبيه غرضاً خاصاً من أغراض التكرير؛ كالتنبيه على ما ينفي التهمة، والتنبيه على كل معنىً بخصوصه[3]، وذكره المفسرون عرَضاً في إشاراتهم البلاغية[4]، أما المحدثون فلم نقع لهم على جديد في ذلك. والذي نراه أن اللائق بهذا

---

(١) انظر: مراد، د. يوسف، مبادئ علم النفس العام: ٢٠٧.

(٢) انظر: آكاه باشا، العقد الجميل: ٩٦.

(٣) انظر على سبيل المثال: ابن الأثير، ضياء الدين، المثل السائر: ٣: ١٩، والخطيب القزويني، الإيضاح ضمن شروح التلخيص: ٣: ٢١٩، والبابرتي، أكمل الدين، شرح التلخيص: ٤٤٦، وابن يعقوب المغربي، مواهب الفتاح ضمن شروح التلخيص: ٣: ٢٢٠.

(٤) انظر على سبيل المثال: الزمخشري، الكشاف: ٤: ٤٠، والطبرسي، مجمع البيان، المجلد: ٥، الأجزاء: ١٨- ١٩- ٢٠: ص١٧٩، وأبو حيان النحوي، البحر المحيط: ١: ٣٠٨، و ٧: ٣٩، والبقاعي، نظم الدرر: ٨: ٥٦٧، والآلوسي، روح المعاني: ٩: ١٠٩.

الغرض التعميم، لأنه يقع له من وجهين، الأول أن التكرار خلاف الأصل، وكل ما كان كذلك فهو منبه، الثاني أن التكرار يثير الانتباه كما تقرر في علم النفس[1].

ويحقق هذا الغرض غاية التكرير بما يترتب عليه من فوائد، كزيادة سرعة الإدراك، وتقوية الحفظ، والإيضاح والبيان[2]، وقد أشار بعض القدماء إلى نحو ذلك، حينما ذكروا أن التكرير قد يأتي للإفهام والإيضاح وإرادة الحفظ[3]، فمرجع هذا إلى التنبيه بالتكرير، ولاسيما اللفظي الذي يفضل غيره بالقدرة على تنبيه الغافل الساهي بما يثيره تردد اللفظ ذاته على أذنه، من إيقاظ سمعه، وإزالة صممه، بل قد يستبد بذاكرته، فينبعث فيها قسراً عنها، يتردد بلا إرادة منها، مما يفتق ذهنه، ويثير تدبره، ويؤكد الأمر عنده، ولإيضاح هذا وغيره، مما يتناول غير الغافل الساهي، سنعرض هنا صوراً من التنبيه، توضح المقصود.

- التنبيه على أهمية المكرر:

فعادة العرب في خطاباتها أنها إذا اهتمت بشيء كررته[4]، ومن ثم كان كل تكرير دالاً على الاهتمام بالمكرر، ومنبهاً على أنه مفتقر إلى فضل عناية؛ فإن من اهتم بشيء أكثر ذكره[5]، وتكلم فيه عوداً على بَدْء؛ بأن يذكره ثم ينتقل إلى غيره، ثم يرجع إليه في أثناء حديثه تنبيهاً على شدة اهتمامه به[6]، ومثال ذلك قوله تعالى﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ﴾ [النساء: ١٣٥] و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ﴾[7]

---

(١) انظر: مراد، د. يوسف، مبادئ علم النفس العام: ١٧٨.

(٢) انظر: صليبا، جميل، علم النفس: ٤٧٥- ٤٧٦.

(٣) انظر: ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن: ٢٣٥، والزمخشري، الكشاف: ٣: ١٢٧، وأبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٤: ١٥١، والعيني، عمدة القاري: ٢: ١١٥، و ٢٢: ٢٤٠، والمناوي، عبد الرؤوف، فيض القدير: ٥: ١١٣.

(٤) انظر: العز بن عبد السلام، الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز: ٢١٨، والزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٣: ٩؛ ووقع فيه أبهمت وهو تصحيف، صوابه اهتمت.

(٥) انظر: ابن الأثير، ضياء الدين، المثل السائر: ٣: ١١، والعز بن عبد السلام، الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز: ٢١٧- ٢١٨.

(٦) انظر: البقاعي، نظم الدرر: ٨: ٥٦٧.

(٧) انظر: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ٨٤، والكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ١٥٧، وأبو جعفر الزبير: ١: ٢٢١، وابن جماعة، كشف المعاني: ١٤٢، وآكاه باشا: ٥٤.

[المائدة: ٨]، فقد ذكروا أنه كُرر لمزيد الاهتمام بالعدل[١]، ولكن يجب أن يقرن هذا بالتنبيه كما بينا، لأنه لا يخلو منه تكرير.

ومن الأمثلة أيضاً ما يأتي في شأن مختلفين، فيكون أشد تنبيهاً على أهمية المكرر، نحو قوله تعالى يخبر بما أمر به بني إسرائيل وأرشدهم إليه ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾ [البقرة: ٨٣]، وقوله مخاطباً هذه الأمة ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾[٢][النساء: ٣٦]، فلا شك في أن مثل هذا التكرير أدعى للانتباه وأدل على الأهمية، لأن وروده في شأن مختلفين يستدعي المقارنة، وعدم اختلافه باختلاف الشرائع يدل على وجوب الاهتمام به.

وقريب مما سبق، ما يتكرر من المحكيات في القصص المختلفة، بأن يُستنطق الأشخاص المختلفون بلفظ واحد، على مثال ما تقدم في التوكيد، نحو قوله تعالى في سورة يوسف- حكاية عما قاله العزيز الذي اشترى يوسف لامرأته- ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى ٱشْتَرَىٰهُ مِن مِّصْرَ لِٱمْرَأَتِهِۦٓ أَكْرِمِى مَثْوَىٰهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا﴾ [يوسف: ٢١]، وقوله تعالى في سورة القصص- حكاية عن امرأة فرعون أنها طلبت منه الإبقاء على موسى الوليد حديثاً- ﴿وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنٍ لِّى وَلَكَ ۖ لَا تَقْتُلُوهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا﴾[٣][القصص: ٩]، فكرر ﴿عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا﴾ مع اختلاف القائلين وتباعد زمنيهما، للتنبيه على عناية الله تعالى برسله وحفظه لهم، إذ هيأ ليوسف عليه السلام من يكرمه ويرعاه وهو صغير بعيد عن أهله، وهيأ لموسى عليه السلام من يربيه ويقوم بأمره، مع أن فرعون كان لا يترك وليداً ذكراً إلا قتله. والتنبيه في هذا المثال أشد مما في سابقه، لأنه يجمع إلى كونه تكريراً مماثلا لسابقه أنه استنطاق لمختلفين بلفظ واحد، مع أنهما لم يتكلما بذلك أصلاً، إذ لم تكن لغتهما لغة القرآن، فحكيت أقوالهما بلسان الحال لا بلسان المقال، ومن ثم كان الأصل أن تُحكى أقوالهما على غير هذه الصورة المكررة، مما يدل على أن التكرير مقصود، وأول ما يقصد به في مثل هذه الحال التنبيه على أهمية المحكي، لدلالته على غرض هام من القصتين

---

(١) انظر: الآلوسي، روح المعاني: ٦: ٨٣.

(٢) انظر: ابن جماعة، كشف المعاني: ١٣٧، وآكاه باشا، العقد الجميل: ١٤.

(٣) انظر: آكاه باشا، العقد الجميل: ١٠٠.

معاً، فكان جديراً بأن يشار إليه، ويُركَّز عليه، فهو أشبه بما يفعله الكاتب أو القارئ من وضع خط تحت الكلام الهام، أو تمييزه بخط كبير، أو بلون مخالف، ونحو ذلك.

ومما يقوي ذلك أيضاً قوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام، أنه استعظم قدرة الله تعالى حينما بشرته الملائكة بأن الله سبحانه سيهبه يحيى، مع كبر سنه وكون امرأته عاقراً، قال تعالى حكاية عنه: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ وَٱمْرَأَتِي عَاقِرٌ﴾ [آل عمران: ٤٠]. وفي السورة نفسها يقول تعالى حكاية عن مريم، أنها استعظمت قدرة الله تعالى حينما بشرتها الملائكة بأن الله سبحانه سيهبها عيسى، مع أنها لم يقربها رجل، قال تعالى حكاية عنها: ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾ [آل عمران: ٤٧]، ثم كررت القصتان في سورة مريم، فحكى الله تعالى عن زكريا قوله: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٨]، وتتلو ذلك قصة مريم، فيحكي تعالى عنها قولها ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾[1] [مريم: ٢٠]، فالغرض من هذا التكرير في السورتين التنبيه عليه، بتوجيه الاهتمام إليه، وأنه مما يجب الاعتناء به، والتفكر فيه، لأنه أمر خارق للعادة، دال على أن الخلق والأمر لله تعالى وحده، وهو من أهم ما سيقت له القصتان، فكان شبيهاً بالفكرة الأساسية التي تأتي في سياق النص فتستدعي التنبيه، لتتميز مما يدور عليها من تفصيلات، أو بصنيع القارئ في وضع خط تحت العبارة التي تلخص ما يقرأه، وتبين غرضه.

وبهذا يتبين أن التنبيه على أهمية المكرر مستفاد من كل تكرير، بيد أنه في تكرير المحكيات أشد، ولسنا في حاجة إلى الاستدلال بعد ما قدمنا من شرح وتمثيل، إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن ذلك التنبيه في تكرير المحكيات قد تحقق في وقوف جمع من المتقدمين والمتأخرين على أشياء منها، وخلافهم في أسبابها وأغراضها، وفي إدخال القصص في المتشابه المعنوي فضلاً عن كونه من اللفظي[2]، بيد أنهم توقفوا- على ندرة- عندما تقارب، ولم يجاوزوه إلى ما وُزع على السور المتباعدة.

---

(١) انظر: الكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ١٤٤- ١٤٥، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ١: ١٥٣، وابن جماعة، كشف المعاني: ١٢٨، وآكاه باشا، العقد الجميل: ٤٠.

(٢) انظر: الطبري، جامع البيان: ٣: ١١٦، وأبو حيان النحوي: ٢: ٣٨١، وخلف الله، محمد أحمد، الفن القصصي في القرآن الكريم: ٦١- ٦٢، و ٢١٧- ٢١٨، وقد تقدمت الإشارة إلى مثل ذلك في بدايات هذا البحث.

- التنبيه على كل معنى بخصوصه:

أفاده ابن يعقوب المغربي(ت ؟] في شرح التلخيص؛ فبين أنه غرض التكرير الذي وصفوه بأنه يأتي لتعدد المتعلَّق[1]، والذي قصدوا به تعلق المكرر ثانياً بغير ما تعلق به الأول[2]؛ أي أن يقع كل واحد في سياق غير سياق الآخر، والموضوع واحد، فيستفيد كل منهما معنىً مغايراً للآخر، ومن ثم نص بعضهم على أن الفائدة فيه الدلالة على المعنيين المختلفين[3]. وقد اشترط ابن يعقوب لهذا الغرض وقوع التكرير في مقام يقتضي التنبيه[4]، والصحيح خلافه، لأن هذا الشرط مبني على استقراء ناقص؛ لم يتجاوز تمثيلاتهم التي قصروها على التكرير المتقارب، ولهذا نرى تعميم الغرض؛ ليتناول كل تكرير يأتي لتعدد المتعلق، لأن التكرار منبه بنفسه، بل إنه يؤدي إلى الاستذكار وتداعي الأفكار[5]، مما يستدعي المقارنة بين المكررين، والتنبه لما يقترن بكل منهما على حدته.

ولا بد من الإشارة إلى أن كثيراً من المكررات النمطية تحتمل الدلالة على المعنيين المختلفين؛ فيكون غرضها التنبيه على كل معنىً بخصوصه، والدلالة على معنى واحد؛ فيكون غرضها التوكيد أو التنبيه على أهمية المكرر أو غير ذلك مما سيأتي، وقد صرح بعضهم بهذا الاحتمال فيما أورده من أمثلة[6].

---

(١) انظر: الخطيب القزويني، الإيضاح ضمن شروح التلخيص : ٣: ٢١٩، والسبكي، بهاء الدين، عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص : ٣: ٢١٩، والبابرتي، أكمل الدين، شرح التلخيص: ٤٤٦، والزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٣: ١٨، والمفتي، الحسن بن عثمان، خلاصة المعاني: ٣٠٧ .

(٢) انظر: السيوطي، الإتقان: ٢: ٨٥٠ .

(٣) انظر: ابن النقيب، مقدمة تفسير ابن النقيب: ٢٢٦، وعبر بعضهم عن المعنيين بالغرضين، كضياء الدين بن الأثير في المثل السائر: ٣: ٥، والطوفي في الإكسير في علم التفسير: ٢٤٥، وابن الأثير الحلبي في جوهر الكنز: ٢٥٧ .

(٤) انظر: ابن يعقوب المغربي، مواهب الفتاح ضمن شروح التلخيص : ٣: ٢٢٠ .

(٥) انظر: صليبا، جميل، علم النفس: ٤٢١، ومراد، د. يوسف، مبادئ علم النفس العام: ٢١٨و٢١٩.

(٦) انظر على سبيل المثال: العز بن عبد السلام، الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز: ٢١٨، والزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٣: ٢٠و ٢٣ .

ومن أمثلة هذا الغرض تكرير قوله تعالى ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ إحدى وثلاثين مرة في سورة الرحمن[1]، فقد بين ابن يعقوب المغربي أن هذا كرر عقب النعم المختلفة المذكورة في السورة للتنبيه على كل نعمة ليقام بشكرها بخصوصها[2]. ومن ذلك أيضاً تكرير ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ في سورة النمل من قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠]، وقوله: ﴿أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنْهَٰرًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَٰسِىَ وَجَعَلَ بَيْنَ ٱلْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٦١] وقوله: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٦٢]، وفي آيتين أُخريين بعد ذلك[3]، فهذا التكرير كما ذكر القاضي عبد الجبار (ت ٤١٥هـ) للتنبيه على أدلة التوحيد المختلفة[4]، والتنبه من ثم كل لكل دليل على حدته.

ومن أمثلة التكرير المتباعد قوله تعالى ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤]، وقوله﴿ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾ [الأعراف: ١١]، وقوله﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ قَالَ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١]، وقوله﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾ [الكهف: ٥٠]، وقوله﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ﴾[5][طه: ١١٦]، فقد ذكر الطبرسي (ت ٥٤٨هـ) أن تكرير هذا القول ليتصل ما بعده به، فصار كالمعنى الذي يُخبر عنه بأخبار مختلفة في مواضع كثيرة[6]. فإذا كرر ليتصل ما بعده به، فهو مما كُرر لتعدد المتعلَّق، وإذا أُريد به الإخبار بأخبار مختلفة في

---

(١) انظر: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ٤٦٣، والكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ٣٣٩، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ٢: ٨٨٥، وابن جماعة، كشف المعاني: ٣٤٧.

(٢) انظر: ابن يعقوب المغربي، مواهب الفتاح ضمن شروط التلخيص: ٣: ٢٢٠.

(٣) انظر: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ٣٣٦- ٣٣٧، والكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ٢٨٨، وآكاه باشا، العقد الجميل: ١٢٩- ١٣٠. والآيتان الأخريان: ٦٣ و ٦٤.

(٤) انظر: القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب العدل والتوحيد، الجزء الخاص بإعجاز القرآن: ١٦: ٣٩٩.

(٥) انظر: الكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ١١٨- ١١٩، وآكاه باشا، العقد الجميل: ٧- ٨.

(٦) انظر: الطبرسي، مجمع البيان، المجلد: ٤، الجزءان: ١٥ و ١٦، ص ١٧٠.

مواضع كثيرة، فللتنبيه على كل خبر من هذه الإخبار بخصوصه، لأن إرادة الإخبار عنه بأخبار مختلفة تدل على أن كل خبر حقيق بأن يفرد بالذكر، وعلى أن إفراده لخصوصية فيه، تستدعى مزيداً من التنبيه عليه.

ومثل ذلك قوله تعالى ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْمُعَذَّبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٣] المكرر في سورة أخرى بقوله﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾[1] [القصص: ٨٨]، فكأن المراد: لا تعبد مع الله أحداً، لأن هذا مهلكٌ وباطل، فللتنبيه على كل من هذين المعنيين بخصوصه، كرر قوله ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾، بأن عُلّق مرة بالإهلال ﴿فَتَكُونَ مِنَ ٱلْمُعَذَّبِينَ﴾، وأخرى بالبطلان مثبتاً أنه ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾.

- التنبيه على الموافقة:

ترد بعض المكررات في سياق الحديث عن مختلفين، لتشريكهما على التوافق في الوصف أو الحكم المكرر[2]، فيستفاد منها التنبيه على ذلك التوافق؛ لأن في كل تكرير تنبيهاً كما قدمنا، وهو تنبيه للغافل الساهي خاصة، لابد من حصوله له أولاً، لأنه ممهد لتأكد الموافقة عنده، على النحو الذي بيناه بين يدي التنبيه. ومن أمثلة هذا التنبيه قوله تعالى﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨] المكرر بقوله ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾[3] [النساء: ١١٦]، فقد بين الخطيب الإسكافي(ت ٤٢٠هـ) أن الآية الأولى جاءت في سياق الإخبار عن اليهود، والثانية في سياق الإخبار عن مشركي العرب[4]، ثم أوضح أن غرض التكرير هو الموافقة، فقال: «فدل على أن من تقدم ذكرهم، وإن كانوا أوتوا الكتاب، كهؤلاء المشركين الذين لا كتاب لهم؛ كفرهم ككفرهم، وسبيلهم كسبيلهم، فأعاد ذكر عظم الشرك، توعداً لصنف آخر من الكفار لم يدخلوا

(١) انظر: آكاه باشا، العقد الجميل: ١٠٨ .
(٢) انظر: السيد، د. عز الدين، التكرير بين المثير والتأثير: ١٣٢ .
(٣) انظر: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ٧٩، والكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ١٥٥، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ١: ٢٠٧، وآكاه باشا، العقد الجميل: ٥٠ .
(٤) انظر: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ٧٩- ٨٠ .

في جملة من تقدم ذكرهم، ليعلم وإن خالفوهم ديناً فقد وافقوهم كفراً»[1] على أنه لا بد من أن تقرن هذه الموافقة بالتنبيه كما تقدم. وقريب من ذلك قوله تعالى ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٨] المكرر بقوله ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾[2] [البقرة: ١٧١]، الأول إخبار عن المنافقين، والثاني عن الكفار المشركين، فالغرض التنبيه على موافقة المنافقين للمشركين في عدم انتفاعهم بدلائل الحق وإعراضهم عنه.

ومن أمثلة هذا الغرض مما يأتي في المحكيات المكررة في قصص مختلفة، ما حكاه الله عز وجل في سورة الشعراء عن أنبيائه، وهم يدعون أقوامهم إليه تعالى، فقال في قصة نـــــوح ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٠٤﴾ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٠٥﴾ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ نُوحٌ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٠٦﴾ إِنِّى لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿١٠٧﴾ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿١٠٨﴾ وَمَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ۖ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٤-١٠٩]، وكرر ذلك في قصة هود، فقال ﴿كَذَّبَتْ عَادٌ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٢٣﴾ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ هُودٌ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٢٤﴾ إِنِّى لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿١٢٥﴾ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿١٢٦﴾ وَمَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ۖ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٢٧﴾﴾، وكرره في قصة صالح فقال ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٤١﴾ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ صَٰلِحٌ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٤٢﴾ إِنِّى لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿١٤٣﴾ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿١٤٤﴾ وَمَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ۖ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٤٥﴾﴾، وكرره أيضاً في قصة لوط، فقال ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٦٠﴾ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ لُوطٌ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٦١﴾ إِنِّى لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿١٦٢﴾ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿١٦٣﴾ وَمَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ۖ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٤﴾﴾ وكذلك في قصة شعيب، فقال ﴿كَذَّبَ أَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٧٦﴾ إِذْ قَالَ لَهُمْ شُعَيْبٌ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾ إِنِّى لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿١٧٨﴾ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿١٧٩﴾ وَمَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ۖ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٨٠﴾﴾[3] فقد رأى بعض المفسرين أن حكاية الله تعالى دعوة كل نبي بلفظ واحد وصيغة واحدة، على هذه الصورة المكررة، الغرض منها التنبيه على أن طريقة الأنبياء في الدعوة إلى الله واحدة، وأن الإيمان المدعو إليه واحد، فكل نبي موافق لما قبله، وإن اختلفوا في بعض فروع الشرائع، وأن رسول

---

(١) السابق: ٨٠.

(٢) انظر: أبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ١: ٣٤- ٣٥، وآكاه باشا، العقد الجميل: ٥.

(٣) انظر: الكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ٢٨٣- ٢٨٤، وآكاه باشا، العقد الجميل: ١٢٨- ١٢٩.

الله ﷺ موافق لجميعهم فيما جاء به ودعا إليه[1]، لأنه سلك طريقتهم وقال مقالتهم؛ فلم يكن بدعاً منهم ولا مخالفاً لهم؛ مما ينفي التهمة عنه فيكمُل تلقي كلامه بالقبول[2]، ومن هنا يلتقي التنبيه على الموافقة في نحو هذا المثال بغرض التكرير الذي سماه البلاغيون زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة ليكمل تلقي الكلام بالقبول، ويزداد ذلك وضوحاً في ملاحظة أن ما كرر من تلك المحكيات، كرر أيضاً في شأن رسول الله ﷺ، ويكفينا من ذلك الاستدلال بعدم سؤال الأجر على التبليغ، الذي ورد مراراً، منها قوله تعالى في خطابه ﷺ: ﴿وَمَا تَسْـَٔلُهُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ﴾ [يوسف: ١٠٤]، ومنها ما جاء في سورتين أخريين بالأمر له ﷺ: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ﴾ [الفرقان: ٥٦، وص: ٨٦]، وغير ذلك مما كرر مقارباً في اللفظ[3]، كل ذلك الغرضُ منه التنبيه على موافقة الرسل بعضهم بعضاً في عدم أخذ الأجر على التبليغ، وموافقة رسولنا ﷺ لهم بأمر الله تعالى له أن يكون على منهاجهم في القول والعمل، مما يؤدي إلى انتفاء التهمة عنه، وإلى تلقي كلامه بمزيد القبول.

ونختم بمثال للتكرير فيما حكي من أقوال الأقوام المكذبة لرسلها، نحو قوم صالح وقوم شعيب، فقد حكى الله عن الأولين قولهم لنبيهم ﴿قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مِنَ ٱلْمُسَحَّرِينَ ﴿١٥٣﴾ مَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا فَأْتِ بِـَٔايَةٍ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴿١٥٤﴾﴾ [الشعراء: ١٥٣- ١٥٤]، وكرر تعالى ذلك فيما حكاه عن الآخرين من قولهم لنبيهم ﴿قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مِنَ ٱلْمُسَحَّرِينَ ﴿١٨٥﴾ وَمَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ ﴿١٨٦﴾﴾[4] [الشعراء: ١٨٥- ١٨٦] فالغرض من التنبيه على توافق أهل الباطل

---

(١) انظر: الطبرسي، مجمع البيان، المجلد: ٥، الأجزاء: ١٨ و ١٩ و ٢٠، ص ١٧٩، وأبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٧: ٣٩، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: ٤: ١٧٣.

(٢) انظر: الخطيب القزويني، الإيضاح ضمن شروح التلخيص: ٣: ٢١٩، والسبكي، بهاء الدين، عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص: ٣: ٢١٩، والبابرتي، أكمل الدين، شرح التلخيص: ٤٤٦، والمفتي، الحسن بن عثمان، خلاصة المعاني: ٣٠٧. وقد جعل ابن يعقوب المغربي هذا الغرض من باب تأكيد ما تنتقي به التهمة، انظر: مواهب الفتاح ضمن شروح التلخيص: ٣: ٢٢٠. وقد بينا أن التأكيد مسبوق بالتنبيه، والخلاف في وجهة النظر، وكلا الفريقين مصيب.

(٣) انظر: آكاه باشا، العقد الجميل: ١٢٩.

(٤) انظر: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ٣٣٢، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ٢: ٧٤٩، وابن جماعة، كشف المعاني: ٢٨١، وآكاه باشا، العقد الجميل: ١٢٩.

في التكذيب ومعاداة الرسل واتهامهم بالسحر، على تباعد الديار، واختلاف الأعصار، كما صرح به قوله تعالى﴿بَلْ قَالُوٓاْ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ ﴿٢٢﴾ وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الزخرف: ٢٢-٢٣]، فبين أنه لا حجة لكفار مكة في تمسكهم بالشرك سوى اتباع دين آبائهم وتقليدهم، وأنهم وافقوا بما ادعوه أشباههم ونظراءهم من الأمم السالفة المكذبة لرسلها، فقالوا مثل مقالتهم لتشابه قلوبهم[1]، كما قال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [البقرة: ١١٨]. فالتنبيه على الموافقة من قبيل التنبيه على المشابهة، إلا أن ورودها في الآية السابقة في معرض الذم، جعلنا نؤثر الموافقة.

- **التنبيه على المفارقة:**

ويستفاد من المكررات التي تأتي في سياق الحديث عن مختلفين اختلاف التضاد، فتكرير اللفظ يثير الانتباه، والمفارقة تستدعي المقارنة، مما يُنهي التنبيه إلى التأكيد، ولهذا ذكر بعض المعاصرين أن غرض هذه المكررات تأكيد المفارقة، كما كان غرض سابقتها تأكيد الموافقة[2]؛ على أنا بينا أن التنبيه أسبق، وأنه لا بد منه لحصول التوكيد، ولاسيما لغير المتدبر.

ومن الأمثلة التي توضح هذا الغرض قوله تعالى يصف الكافرين وأحوالهم في سورتي البقرة والرعد﴿وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ﴾ [البقرة: ٢٧، والرعد ٢٥] وقوله في سورة الرعد يصف المؤمنين وأحوالهم ﴿وَٱلَّذِينَ يَصِلُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ﴾[3] [الرعد: ٢١]، فتردد هذه الألفاظ على سمع الغافل لا بد أن ينبهه على ما في الوصفين من مفارقة فضلاً عن أن أحدهما يستدعي الآخر من جهة المعنى، لأن النقيض يستدعي نقيضه. ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى مخبراً عن حال أهل الشقاء يوم القيامة ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [الصافات: ٢٧]

---

(١) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: ٤: ١٢٦.

(٢) انظر: السيد، د. عز الدين، التكرير بين المثير والتأثير: ١٣٣.

(٣) انظر: الكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ٢٣٤، وآكاه باشا، العقد الجميل: ٧.

سؤال تخاصم وتلاوم، وتقريع وتوبيخ، بين الرؤساء المتبوعين وتابعيهم على ما تصوره الآيات التي تلي هذه، ثم كرر تعالى اللفظ نفسه في إخباره عن أهل السعادة في سورتي الصافات والطور بقوله ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ﴾[1] [الصافات: ٥٠، والطور: ٢٥] سؤال استذكار لأعمالهم وأحوالهم في الدنيا، سؤال حبور وسرور، وذلك من حديثهم على شرابهم، كما يتحدث أهل الشراب في الدنيا بما كان من أمرهم[2]. فالغرض من هذا التكرير التنبيه على مابين الفريقين من مفارقة، وهو حاصل من كون اللفظ يستدعي اللفظ فيحصل الربط، وتقع المقارنة، فتتأكد المفارقة، فالتكرير هنا شأنه شأن الإشارات التي يقصد بها صاحبها التنبيه على ما يستحق مزيداً من النظر والمقارنة.

- التنبيه على التقسيم:

جاء في بعض دراسات الشعر المعاصرة؛ أن ثمة نوعاً من التكرار، يستعان به على تقسيم القصيدة إلى فقرات، بتكرير كلمة أو عبارة أو مقطع كامل؛ في نهاية كل مقطوعة أو في بدايتها؛ فإذا كان في النهاية فالغرض منه إنهاء المعنى للشروع في معنى جديد، فيكون عمله كعمل النقطة في ختام كل مقطوعة، وإذا كان في البداية فالغرض منه افتتاح المقطوعة بتفريع جديد لمعنى القصيدة الأساسي، فالحاصل من الطريقتين تقسيم القصيدة إلى فقرات، كل منها يتناول حلقة صغيرة جديدة من المعنى الأساسي الذي تدور عليه[3]. والحق أن ذلك له ما يقابله في القرآن الكريم، وقد أشار بعض القدماء إلى نحوه، ونصوا على أنه من قبيل التنبيه على تقسيم الكلام إلى فقرات، يوضح ذلك ما علق به الكرماني (ت بعد ٥٣١هـ) على التكرير الواقع في قوله تعالى- حكاية عن يوسف عليه السلام يخاطب صاحبيه في السجن ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ ﴿٣٩﴾ مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ۚ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٤٠﴾ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ أَمَّآ أَحَدُكُمَا فَيَسْقِى

(١) انظر: آكاه باشا، العقد الجميل: ١٣٤، وآية سورة الطور ﴿وَأَقْبَلَ﴾ بالواو.

(٢) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: ٤: ٧ و ٢٤٣.

(٣) انظر: الملائكة، نازك، قضايا الشعر المعاصر: ٢٥٠- ٢٥١، وقارن بـ ٢٣٦.

رَبَّهُۥ خَمْرًا ۖ وَأَمَّا ٱلْءَاخَرُ فَيُصْلَبُ﴾ إلى قوله﴿ٱذْكُرْنِى عِندَ رَبِّكَ﴾[1] [يوسف: ٣٩- ٤٢]، قال الكرماني: « قوله تعالى ﴿يَٰصَٰحِبَىِ ٱلسِّجْنِ﴾ في موضعين، الأول ذكره يوسف حين عدل عن جوابهما إلى دعائهما إلى الإيمان، والثاني حينما عاد إلى تعبير رؤياهما؛ تنبيهاً على أن الكلام الأول قد تم»[2].

ومن الأمثلة التي جاء فيها التكرير في نهاية المقطوعة تنبيهاً على التقسيم، تكرير قوله تعالى ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِى وَنُذُرِ ﴿٣٦﴾ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿٣٧﴾﴾ في سورة القمر، في ختام قصة نوح وعاد وثمود ولوط[3].

وقد يجتمع التكرير في بداية المقطوعة ونهايتها، فيكون تنبيهه على تقسيم السورة في أجلى صوره، كالتكرير الذي في سورة الشعراء، فقد كرر قوله تعالى ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً ۖ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٠٣﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٠٤﴾﴾ عقب ذكر نبينا ﷺ، ثم في ختام قصة موسى فإبراهيم فنوح فهود فصالح فلوط فشعيب عليهم السلام[4]، وافتتحت كلها، سوى ما جاء في ذكر نبينا ﷺ وفي قصة موسى وإبراهيم عليهما السلام، بنحو قوله تعالى ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٠٥﴾ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ نُوحٌ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٠٦﴾ إِنِّى لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿١٠٧﴾ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿١٠٨﴾ وَمَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ۖ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[5] [الشعراء: ١٠٥- ١٠٩].

---

(١) انظر: الكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ٢٢٨ .

(٢) السابق، والصفحة نفسها .

(٣) انظر: الكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ٣٣٨، والآيات: في ختام قصة نوح ١٦- ١٧ ، وعاد ٢١- ٢٢ ، وثمود ٣٠و ٣٢ ، ولوط ٣٩- ٤٠ ؛ إلا أن الآية ٣٩ ﴿فَذُوقُوا۟ عَذَابِى وَنُذُرِ﴾، كما تكرر قوله تعالى ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِى وَنُذُرِ﴾ في بداية قصة عاد ونهايتها، ففي الآية ١٨ ﴿كَذَّبَتْ عَادٌ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِى وَنُذُرِ﴾، وجاء الختام على النحو الذي أشرنا إليه .

(٤) انظر: الكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ٢٨٣، وآكاه باشا، العقد الجميل: ١٢٨- ١٢٩، والآيات على الترتيب: ٨-٩ و ٦٧- ٦٨ و ١٠٣- ١٠٤ و ١٢١- ١٢٢ و ١٣٩- ١٤٠ و ١٥٨- ١٥٩ و ١٧٤- ١٧٥ و ١٩٠- ١٩١ .

(٥) انظر: الكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ٢٨٣، وآكاه باشا، العقد الجميل: ١٢٨- ١٢٩، والآيات في قصة هود ١٢٣ حتى ١٢٧ وفي قصة صالح ١٤١ حتى ١٤٥ وفي قصة لوط ١٦٠ حتى ١٦٤ وفي قصة شعيب ١٧٦ حتى ١٨٠ ، وتكرر قوله تعالى ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾ في قصة نوح فقط مرتين: الآية ١٠٨ و١١٠ .

وأكثر ما يأتي هذا التكرير في القصص حينما تساق في سورة واحدة؛ غرضها العام تسلية رسول الله ﷺ والمؤمنين وتثبيتهم، وإنذار الجاحدين وترهيبهم، لأن هذا هو الغرض من تكرير القصص أيضاً، فيأتي التكرير اللفظي لينبه على تمام الكلام بتقسيم السورة إلى وحدات قصصية متتابعة، يستقل كل منها بفرع من ذلك الغرض العام، مما يجعله أكثر وضوحاً وأشد توكيداً، لما يترتب على التقسيم من الإبانة والإيضاح.

- **التنبيه على التناسب البياني:**

يتحقق هذا الغرض بمجموع التكرير والعدول؛ أي بالتشابه اللفظي بمعناه الخاص، لأن للتشابه صلة وثيقة بالتناسبات في نظم القرآن الكريم، تبلغ مبلغ التداخل كما يدل قول السيوطي- وهو يتكلم على المتشابه اللفظي- : « وهذا النوع يتداخل مع نوع المناسبات»[1]، ولعل في قوله تعالى ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ﴾ [الزمر: ٢٣] إشارة إلى تلك الصلة، لاقتران أحسنيته المبنية على تناسب نظمه بتشابه مثانيه؛ ومن هذا التشابه المتشابه اللفظي موضوع هذا البحث كما تقدم في الكلام على صور المصطلح.

ومع أن هذه الصلة البالغة مبلغ التداخل حاصلة بمجموع التكرير والعدول كما تقدم، فإن الدراسة تقتضي الفصل، لإبراز ما لكل منهما من التنبيه على التناسب. أما القول في العدول فسيأتي في موضعه، وأما التكرير فله مزية على ذلك العدول، ولاسيما في المتشابه اللفظي، إذ لا بد منه ليُرتب عليه العدول، ولعل التعبير بال «مثاني» أي المكررات في الآية الكريمة إشارة إلى تلك المزية، فالتكرير أساس لا غنى عنه لتحقيق التناسب، ولذلك ذهب بعضهم إلى أنه أحد أساسين ينبني عليهما التناسب[2]. والحق أن كل تكرار دال عليه- وهو أيضاً ظاهر الآية الكريمة- بيد أن ذلك خفي على كثير من الناس ممن جاؤوا بعد عصر الفصاحة، فكأن هذا التكرير، الذي سميناه نمطياً، أريد به تنبيه هؤلاء إلى التناسب؛ وقد فطن

---

(١) انظر: السيوطي، الإتقان: ٢: ٩٩٦، ومعترك الأقران: ١: ٦٦ .

(٢) انظر: الطيب المجذوب، د . عبد الله، المرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتها: ٢: ٤٠، وقد عبر عن التناسب بالانسجام .

لهذا بعض من تعرض لمكررات القرآن؛ على ما يظهر من تصريحهم بأن الغرض منها التناسب أو أنها واردة على الوجه الذي يقتضيه[1]، غير مكتفين بتبيين الفائدة المعنوية من التكرير- وإن كان هذا ضرباً من الإلماح إلى المناسبة- على ما هو الشائع في التوجيه.

وإنما كان التناسب جديراً بالتنبيه، لأنه يترتب عليه إثبات إعجاز القرآن الكريم عند القائلين بإعجازه البياني؛ فبه يزيد المعنى وضوحاً، والبيان حسناً، وعليه مدار جمال التعبير اللغوي فهو شرط من شروط الفصاحة، ومقياس من مقاييس البلاغة[2]، بل ليست البلاغة سوى تحقيق التناسب، ومن هنا ذهب البقاعي إلى أن سر بلاغة القرآن في مناسباته[3].

- التنبيه على الإعجاز:

كان يمكن إغفال هذا الغرض، لأنه نتيجة لسابقه كما تقدم، إلا أن تنصيصهم عليه، يوجب التوقف عنده. وجملة القول فيه أنه كسابقه يتحقق بالتكرير والعدول مجتمعين؛ أي بجملة المتشابه اللفظي بمعناه الخاص، وأن التكرير أساس التنبيه بذلك المتشابه- وإن كان العدول أشد تنبيهاً كما سيأتي- لأن العدول مبني عليه، فلولا التكرير لزال العدول، ولبطل معنى التنبيه باللفظ، ومع ذلك يبقى تحقيقه لهذا الغرض مقتصراً على كونه يتخذ وسيلة للعدول، ولذلك لم يتعرض له المتكلمون على الإعجاز إلا في إطار حديثهم عن العدول، نحو ما قاله الباقلاني (ت ٤٠٣هـ) في تناوله قول الله تعالى ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٤٧﴾ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾ [الأعراف: ١٢١- ١٢٢، والشعراء: ٤٧- ٤٨]، وقوله: ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ

(١) انظر على سبيل المثال: أبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ١: ٩٩، و٢: ٨٧٩، و٨٨٦، وما بعدها، و٩٠٠، وانظر أيضاً: البقاعي، نظم الدرر: ٨: ٥٦٧، ورضا، محمد رشيد، تفسير المنار: ٥: ٤١٩، وانظر أيضاً: خلف الله، محمد أحمد، الفن القصصي في القرآن الكريم: ٢١٦ و٢٢٣، وحجازي، د. محمد، الوحدة الموضوعية في القرآن الكريم: ٣٢٧.

(٢) انظر: أبو زيد، أحمد، التناسب البياني في القرآن: ١٣ و١٨ وما بعدها. وقد ذكر أن التناسب أساس من أسس جمال التعبير اللغوي، والصواب أنه عليه يدور هذا الجمال كما ذكر الطيب المجذوب، د. عبد الله في المرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتها: ٢: ٣٧ و ٤٠، جاعلاً مدار التناسب على التكرير والتنويع. وقد ذكر عز الدين إسماعيل أسس الجمال مفصلة ومنها التكرير والتغير؛ أي التنوع، وليس فيها التناسب لأنه جامع لكلها، انظر: الأسس الجمالية في النقد العربي: ١٢٠-١٢١.

(٣) انظر: البقاعي، نظم الدرر: ١: ٦.

﴿وَمُوسَىٰ﴾[1] [طه: ٧٠] ليبين سبب التقديم والتأخير لكلمة (موسى)، قال: «إعادة ذكر القصة الواحدة؛ بألفاظ مختلفة تؤدي معنىً واحداً، من الأمر الصعب الذي تظهر فيه الفصاحة، وتتبين فيه البلاغة، و(لهذا) أعيد كثير من القصص في مواضع مختلفة، على ترتيبات متفاوتة، ونُبِّهوا بذلك على عجزهم عن الإتيان بمثله، مبتدأً به ومتكرراً »[2] وذهب هو وبعض من تقدمه- وتابعهم جمع- إلى نحو ذلك، حينما بينوا أن الغرض من تكرير القصة في مواضع مختلفة، إعلام القوم بأنهم عاجزون عن الإتيان بمثل القرآن؛ بأي نظم جاؤوا، وبأي عبارة عبروا[3]، بيد أنهم لم يقرنوا ذلك بالتنبيه، والأَوْلى أن يُحمل، ويضاف إليه، كما جاء في كلام الباقلاني السابق.

ولابد من الإشارة إلى أنه إذا عجز المتحدون زمن النزول عن الإتيان بمثل القرآن، فمن وراءهم أعجز، ومن ثم كانت هذه المكررات منبهات لأهل الفصاحة وغيرهم، بل غدت أشد تنبيهاً لهؤلاء من سابقيهم، ليستدلوا بها على الإعجاز أو ليتذوقوه، على نحو ما أشرنا في التنبيه على التناسب.

٣- الترنم:

أشار السكاكي (ت ٦٢٦هـ) إلى هذا الغرض، في معرض رده على الطاعنين في مكررات القرآن بأنها خالية عن الفائدة، فقال: «وأما نحو ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾، و﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾؛ فمذهوب به مذهب رديف يعاد في القصيدة مع كل بيت، أو مذهب ترجيع

---

(١) انظر: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ١٧٤، والكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ١٩٩، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل، ١: ٤٤٣، وابن جماعة، كشف المعاني: ١٨٧، وآكاه باشا، العقد الجميل: ٨٤- ٨٥.

(٢) الباقلاني، إعجاز القرآن: ١١٥- ١١٦، وما بين القوسين ساقط من الأصل، استدركناه مما نقله السيوطي عنه في الإتقان: ٢: ٩٤٤.

(٣) انظر: ابن فارس، الصاحبي: ٣٤٣، والباقلاني، إعجاز القرآن: ٢٣٠- ٢٣١، والزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٣: ٢٧، والسيوطي، الإتقان: ٢: ٨٥٣، وأبو الخير عابدين، محمد بن أحمد، التقرير في التكرير: ١٠٢، وغير ذلك.

القصيدة، يعاد بينه مع عدة أبيات »[1]، وإنما يذهب ذلك المذهب في القصيدة للترنم، وهو من الأغراض العامة، لأن «كل تكرار مهما كان نوعه، تستفاد منه زيادة النغم وتقوية الجرس»[2] فيعم بهذا كل مكررات القرآن النمطية، بيد أنه قد يعترض على ذلك بأنهم يشترطون تقارب الأبعاد بين المكررات[3]، نحو الآيتين المكررتين المذكورتين في كلام السكاكي السابق، والجواب أن تميز المكررات النمطية بطولها ووضوحها، يجعلها متقاربة في الذهن، وإن تباعد لفظها، ولاسيما عند من يكثر تلاوة القرآن، فإن الآية المكررة تستدعي مشابهتها، فتغدو في ترددها في الذهن؛ كالجملة الموسيقية في ترددها على السمع، هذا إذا لم ينطلق بها اللسان ترنماً وتأثراً، أو طرباً واستحساناً.

ب- الأغراض الخاصة:

وهي الأغراض التي تتحقق في بعض المكررات دون بعض، كمكررات السورة الواحدة أو الموضوع الواحد، وأهمها غرضان، التصوير والترابط.

أ- التصوير:

والمقصود بهذا الغرض تصوير الواقع المكرر أو الانفعالات النفسية، وأكثر ما يتحقق في المحكيات؛ إذ يصور تكريرُ حكايتها تكررَ وقوعها، حتى تبدو-إذا عُقد بينها- صورة حية متحركة، ومثال ذلك تكرير الآيات التي تحكي تقاول سحرة فرعون وموسى، وقد احتشدوا

---

(١) السكاكي، مفتاح العلوم: ٣١١، والآية الأولى من سورة الرحمن، وقد تكررت إحدى وثلاثين مرة، والثانية من سورة المرسلات، وقد تكررت عشر مرات، انظر: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ٤٦٣ و٥١٢، والكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ٣٣٩ و٣٥٥، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ٢: ٨٨٥ و٩٣٦، وابن جماعة، كشف المعاني: ٣٤٧. ولعله أراد بالرديف - إن لم يكن مصحّفاً -: الرِّدْف، وهو مصطلح عروضي، يقصد به حرف المد أو اللين الواقع قبل الروي، انظر: فاخوري، محمود، موسيقى الشعر العربي: ١٤٢. ومراده أن ذلك التكرار كاللازمة الموسيقية، لأن التزام الردف واجب في أضرب بعض البحور، وقد يكون غالباً أو مستحسناً. انظر: فاخوري، محمود، موسيقى الشعر العربي: ١٤٣.

(٢) الطيب المجذوب، د. عبد الله، المرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتها: ٢: ١٢٦.

(٣) انظر: السيد، د. عز الدين، التكرير بين المثير والتأثير: ٤٥.

بأمر فرعون لمبارزة موسى فيما جاء به من معجزة العصا التي كذبه فرعون فيها وادعى أنها من قبيل السحر، وقد جاءت هذه الآيات في قوله تعالى من سورة الأعراف: ﴿قَالُوا يَا مُوسَىٰ إِمَّا أَن تُلْقِيَ وَإِمَّا أَن نَّكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ ﴿١١٥﴾ قَالَ أَلْقُوا ...﴾ [الأعراف: ١١٥-١١٦]، وفي قوله من سورة طه: ﴿قَالُوا يَا مُوسَىٰ إِمَّا أَن تُلْقِيَ وَإِمَّا أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ ﴿٦٥﴾ قَالَ بَلْ أَلْقُوا﴾ [طه: ٦٥-٦٦]، ثم في قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام في سورة يونس ﴿قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ أَلْقُوا مَا أَنتُم مُّلْقُونَ﴾ [يونس: ٨٠]، وكرر في سورة الشعراء بقوله ﴿قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ أَلْقُوا مَا أَنتُم مُّلْقُونَ﴾[1] [الشعراء: ٤٣]، فقد عقد بينها بعض المعاصرين على نحو يُبدي أن التكرار مقصود للتصوير، فقال: «ويبدأ السحرة المعركة مناوشة بالكلام: ﴿قَالُوا يَا مُوسَىٰ إِمَّا أَن تُلْقِيَ وَإِمَّا أَن نَّكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ﴾ [الأعراف: ١١٥]، وفي صوت خافت مضطرب يجيبهم موسى ﴿أَلْقُوا﴾ [الأعراف: ١١٦]، ويضيع هذا الصوت الخافت الذي لا يكاد يُسمع، ويعاود السحرة القول في قوة ليُرهبوا موسى، وليُشهدوا المشاهدين: ﴿يَا مُوسَىٰ إِمَّا أَن تُلْقِيَ وَإِمَّا أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ﴾ [طه: ٦٥]، ويجيب موسى بصوت مسموع مخنوق: ﴿بَلْ أَلْقُوا﴾ [طه: ٦٦]، ويأخذ السحرة يلقون ما بين أيديهم من سحر، من حبال وعصي تتحرك في تماوج واضطراب كأنها حيات، ويضطرب موسى، وتأخذه حال من الخوف والدهش، ولكنه يذكر ما وعده الله، فيمسك عليه نفسه بتلك الكلمات، يرددها وكأنه يريد أن يذهل بها عن الموقف، فكان كلما تتابعت رميات السحرة، لقيها بهذه الكلمات التي ربما لا يسمعها غيره:

﴿أَلْقُوا مَا أَنتُم مُّلْقُونَ﴾ [يونس: ٨٠]

﴿أَلْقُوا مَا أَنتُم مُّلْقُونَ﴾ [الشعراء: ٤٣]

ويهمهم موسى بهذه الكلمات مختلطة باليأس والرجاء، فِعْلَ من توجه إليه الضربات من يد قوية، فيقول لضاربه: اضرب، اضرب، وما به من حاجة إلى طلب المزيد من الضرب، ولكنه يقوي نفسه ويشد عزمه»[2] وبهذا صار التكرار من مكونات الصورة، فضلاً عن أنه أكسبها

---

(١) انظر: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ١٧٣، والكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ١٩٨، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ١: ٤٤٢، وآكاه باشا، العقد الجميل: ٨٤- ٨٥.

(٢) الخطيب، عبد الكريم، القصص القرآني في منطوقه ومفهومه: ٢٦٧- ٢٦٨. وجدير بالإشارة أن ذلك التحليل مستمد من سياق تلك الآيات المكررة.

حيويتها وحركتها، فجعلها أدق في التصوير، وأصدق في التعبير. ومما يدل على ذلك أيضاً تكرير ما حكاه الله تعالى من قول فرعون حينما آمن سحرته بما جاء به موسى عليه السلام، ففي سورة الأعراف: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم بِهِۦ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٣]، وفي سورة طه: ﴿قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ﴾ [طه: ٧١]، وكذلك في سورة الشعراء: ﴿قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ﴾[1] [الشعراء: ٤٩]، فهذا التكرير يصور الحالة الانفعالية التي صار عليها فرعون، لانقلاب سحرته عليه، وإيمانهم بالله تعالى وتصديقهم بنبيه موسى عليه السلام؛ فقد كربه الكرب، وأحاط به البلاء، وأذهله هول ما أصابه، حتى صارت تلك الكلمة تتردد على لسانه بلا وعي منه، وهو يهذي بها هذيان المحموم: آمنتم له قبل أن آذن لكم! قبل أن آذن لكم! قبل أن آذن لكم![2] فانعقاد المكررات على هذا النحو، يوضح جلياً أن ذلك التصوير، لم يفده إلا هذا التكرير.

٢- الترابط:

ذكر البلاغيون أن اللفظ قد يكرر لطول في الكلام[3]، وعلته عند بعضهم: خشية تناسي الأول لبُعده[4]، وعند بعض: اتصال أول الكلام بآخره اتصالاً جيداً[5]، والحاصل من العلتين أن الغرض من هذا التكرار ترابط أجزاء النص، كما يدل اتفاق الفريقين على التمثيل بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النحل: ١١٩]، وغيره[6].

وهذا الغرض خاص بالتكرير الواقع في السورة الواحدة، وقد يتقارب فيقع في الآية الواحدة؛ كقوله تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا فَٱحْتَمَلَ ٱلسَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًا ۚ وَمِمَّا

---

(١) انظر: الخطيب الاسكافي، درة التنزيل: ١٧٥، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ١: ٤٤٣-٤٤٤، وآكاه باشا، العقد الجميل: ٨٤-٨٥

(٢) انظر: الخطيب، عبد الكريم، القصص القرآني في منطوقه ومفهومه: ٢٧٠- ٢٧١ .

(٣) انظر على سبيل المثال: الطوفي، الإكسير في علم التفسير: ٢٤٨- ٢٤٩، والخطيب القزويني، الإيضاح ضمن شروح التلخيص: ٣: ٢١٩، والسبكي، بهاء الدين، عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص: ٣: ٢١٩ .

(٤) انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٣: ١٤، والمفتي، الحسن بن عثمان، خلاصة المعاني: ٣٠٨ .

(٥) انظر: ابن النقيب، مقدمة تفسير ابن النقيب: ٢٢٨ .

(٦) انظر على سبيل المثال: السابق، والصفحة نفسها، والزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٣: ١٤ .

يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي ٱلنَّارِ ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَٰعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُۥ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي ٱلْأَرْضِ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾[1] [الرعد: ١٧]، فتكرير قوله ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ﴾ «لأن التقدير: كذلك يضرب الله للحق والباطل الأمثالَ، فلما اعترض بينهما (فأما) و(أما)، وطال الكلام أعاده، فقال: ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾»[2]، وقد يتباعد، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا ثُمَّ لَا يُؤْذَنُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ﴾ [النحل: ٨٤] المكرر بعد بضع آيات بقوله: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِم مِّنْ أَنفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾[3] [النحل: ٨٩]، فقد بين أبو جعفر بن الزبير (ت ٧٠٨هـ) أن هذا التكرير للترابط بقوله: «إن هذه الآية الثانية المراد بها تخصيص نبينا محمدﷺ بالإفصاح فيها، مع ما شاركت فيه الأولى، بما مُنح من الكتاب العزيز، وعظيم (المنة) به عليه وعلى أمته، فاستؤنف قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا﴾، وكرر ليبنى عليه ما بعد من قوله: ﴿وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ الآية»[4] ثم زاد بيانه بأمثلة، منها قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٥] موضحاً أن تكرير (أنكم) ليبنى عليه الخبر (مخرجون)، بعد أن طال الفاصل بينه وبين (أنكم) في أول الآية، وزاد أن هذا مرتكب بليغ متكرر في القرآن الكريم[5].

٢- أغراض العدول عن التشابه:

وهي الجملة الثانية من أغراض المتشابه اللفظي، وعليها دار جل البحث في هذه الإغراض، لأن أكثر فوائد التشابه متوقف على العدول، وأهم مسائله مترتب على ذلك؛ أما توقف الفوائد على العدول، فمن حيث كان هو نكتة تكرار الآيات المتشابهة[6]، وأما ترتب المسائل عليه، فيتجلى فيما يؤديه ذلك العدول من اختلاف المحكيات عن الشخص الواحد فيما تكرر من القصة الواحدة، والاختلاف فيما تكرر من حكاية الحادثة الواحدة، ونحو ذلك

---

(١) انظر: الكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ٢٣٣.

(٢) السابق، والصفحة نفسها.

(٣) انظر: أبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ٢: ٦١٩.

(٤) السابق: ٢: ٦١٩- ٦٢٠، ووقع في الأصل النعمة، وما أثبتناه هو الأنسب للسياق.

(٥) انظر: السابق: ٢: ٦٢٠.

(٦) انظر: السيوطي، التحبير في علم التفسير: ١٢٤.

من مسائل المتشابه المشكلة، التي أدت إلى إدخال القصص القرآني في المتشابه المعنوي فضلاً عن دخوله في اللفظي[1]. وثمة مسائل أخرى تترتب على العدول، منها ما هو غاية الأهمية، كقضية إعجاز القرآن، فمن ذلك العدول سدد بعض الطاعنين سهام طعنهم إلى الإعجاز، إذ رأوا في تفاوت النظم المسبب عنه تفاوتاً في حسن البيان، فانتفاءً لاستمرار الإعجاز على كل القرآن[2]. فمن أهمية تلك المسائل، جاءت أهمية البحث في أغراض العدول، بل هي التي استدعت ذلك البحث، لأن فيه إزالة لإشكالها، وإشارة لأسبابها، وإبانة لفوائدها، كما سيتضح هنا في عرضنا لتلك الأغراض عامها فخاصها.

ومن نافلة البيان الإشارة إلى أن ثمة أغراضاً ذكرت في التكرير سيتكرر ذكرها هنا، لاشتراك التكرير والعدول فيها، وكلها في العدول أظهر كما سيتبين.

أ- الأغراض العامة:

ويمكن حصرها في ثلاثة؛ التنبيه، والتفنن، وزيادة الفائدة، ولها صور سنوضحها بها.

أ- التنبيه:

قلما أشير إليه[3]، مع أنه من أهم الأغراض وأعمها؛ أهمها لأنه يثير الاهتمام، ويستدعي التدبر، ويحث على المقارنة بين المتشابهات، فيؤدي إلى التسليم بأهم القضايا، كالتناسب والإعجاز، وأعمها لأن أكثر الأغراض يترتب عليه، وإن كان بعضها يتظاهر في غيره. وهو يُستفاد من حيث كان العدول خلاف الأصل في التكرير اللفظي، لأن مخالفته تستدعي الانتباه، ولاسيما في مثل حال العدول عن التشابه النمطي، لأنها تعتمد على مخالفة ما يُتوقع اتفاقه، ومن هنا كان العدول أشد تنبيهاً من التكرير؛ لأن التكرير منبه بنفسه كما تقدم، فإذا عُدل عنه ازداد التنبيه جداً بالإعادة على نحو غير متوقع، بل كثيراً ما يستدعي التوقف، ويستثير الاهتمام، ويستدعى التدبر، والظاهر أن هذا عين المقصود، لأن الله تعالى

---

(١) انظر: الطبري، جامع البيان: ٣: ١١٦، وأبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٢: ٣٨١، وخلف الله، محمد أحمد، الفن القصصي في القرآن الكريم: ٣٩، و٦١- ٦٢، و٢١٣.

(٢) انظر: السكاكي، مفتاح العلوم: ٣٠٨- ٣٠٩.

(٣) لم يشر إليه في المباحث النظرية سوى الباقلاني في إعجاز القرآن: ١١٦، ومن تابعه كالسيوطي في الإتقان: ٢: ٩٤٤، وأبي الخير عابدين في التقرير في التكرير: ١٠٣. أما في التطبيق فهي إشارات في ثنايا توجيه العدول، وهي قليلة، انظر على سبيل المثال: الزمخشري، الكشاف: ٣: ٤١٦، والفخر الرازي، التفسير الكبير: ١٥: ٣٥- ٣٦، والسيوطي، معترك الأقران: ٣: ١٨٦، وقطف الأزهار: ٢: ٩٧٢.

أمر الناس بتدبر كتابه الكريم، وقرنه بانتفاء الاختلاف، بقوله: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، وليس كلهم يتدبر، فكأنما هذا العدول مقصود به التنبيه للحمل على التدبر، ولاسيما أنه يحمل شبهة اختلاف كما تقدم، وسيتضح ذلك جلياً فيما سنعرضه من صور التنبيه.

- التنبيه على التفرقة في مظنة التسوية:

إذا اختلف الموضوع، ضعف تنبيه العدول أيضاً، لأن الفرق أمر طبيعي، فالذي يثير الانتباه هنا هو التكرير، وقد مر، أما إذا كان الموضوع واحداً ـ وفيه معظم المتشابه ـ فالعدول هو الذي يستدعي التنبه لما بين المتشابهين من فرق، وهذا واضح لا يحتاج إلى تمثيل، وإنما الذي يحتاج إلى ذلك، متشابهات بين هذا وذلك؛ لها صفة وحدة الموضوع من حيث القضية التي تتناولها، وصفة اختلافه من حيث اختلاف المخاطب أو القصة، ونحو هذا، وذلك لأن تلك المتشابهات هي مظنة التسوية بين مَن قُصد بالحكم أو الخطاب بسبب وحدة الموضوع أو القضية، فيأتي العدول لينبه على التفرقة، ويزيل توهم التسوية، ومما يبين ذلك قوله تعالى في خطاب المؤمنين من هذه الأمة: ﴿لَا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨﴾ قُلْ إِن تُخْفُوا۟ مَا فِى صُدُورِكُمْ ...﴾ [آل عمران: ٢٨-٢٩] إلى قوله: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١]، وقوله في سورة أخرى في خطاب المؤمنين أيضاً: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ﴾ [الأحزاب: ٧٠- ٧١]، وفي سورة ثالثة أيضاً ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ..﴾ [الصف: ١٠- ١١] إلى قوله ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الصف: ١٢]. وقد عدل عن ذلك بزيادة (من) في آيات؛ ففي سورة إبراهيم في قصة موسى يخاطب قومه الكافرين: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُا۟ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ... ﴾ الآية [إبراهيم: ٩] إلى قوله: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾ [إبراهيم: ١٠]، وفي سورة الأحقاف في قصة النفر من الجن دعوا قومهم إلى الإيمان ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوٓا۟ أَنصِتُوا۟ ۖ فَلَمَّا قُضِىَ وَلَّوْا۟ إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ ﴿٢٩﴾ قَالُوا۟ يَٰقَوْمَنَآ ...﴾ [الأحقاف: ٢٩-٣٠] إلى قوله

حكاية عنهم ﴿يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ وَءَامِنُواْ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٣١]، وفي سورة نوح في قصته تُحكى دعوته قومَه إلى عبادة الله بقوله تعالى ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ۝٢ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ۝٣ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾[1] [نوح: ٢- ٤]، قال الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): «فإن قلت: ما معنى التبعيض في قوله: ﴿مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾؟ قلت: ما علمته جاء هكذا إلا في خطاب الكافرين، كقوله: ﴿وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ۝٣ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾، ﴿يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ وَءَامِنُواْ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾، وقال في خطاب المؤمنين: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ إلى أن قال: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ وغير ذلك مما يقفك عليه الاستقراء، وكأن ذلك للتفرقة بين الخطابين، ولئلا يسوي بين الفريقين في الميعاد»[2]، وتابعه جماعة[3]، وجاء عند السيوطي (ت ٩١١هـ): «فتأمل يا محمدي- هذه العناية الربانية بك؛ حيث خاطب هذه الأمة قال في حقهم ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾، وحيث خاطب الأمم المتقدمة أنبياؤهم خاطبوهم بالبعض، لتعلم الفرق بين خطاب المولى الكريم من خطاب عبيده»[4] فهذا وجه آخر للفرق، يؤكد الأول، وإن كان مغايراً له، ومع أنه في الوجهين لم ينص على أن هذه التفرقة من باب التنبيه، فإنه واضح فيهما؛ أما عند الزمخشري، فيتجلى في توقفه للتساؤل عن معنى التبعيض، وفيما أداه إليه من مقارنة واستقراء، كما يشير قوله: «ما علمته جاء هكذا إلا في خطاب الكافرين« وقوله»مما يقفك عليه الاستقراء»، وأما عند السيوطي فيتجلى فيما أدى إليه من لفت النظر إلى العناية الربانية بهذه الأمة. ونحو ذلك يقال في قوله تعالى في حق بني إسرائيل: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾ [البقرة: ٨٣]، وقوله في حق هذه الأمة: ﴿وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾[5] [النساء: ٣٦]، فالعدول بزيادة الباء في

---

(١) انظر: الكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ٢٣٦، وقد اكتفى بالإشارة إلى الآيات التي دخلتها من استغناء بها عن مشابهاتها.

(٢) الزمخشري، الكشاف: ٢: ٣٦٩.

(٣) انظر: النسفي، مدارك التنزيل: ٢: ٣٦٨- ٣٦٩، وأبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٥: ٤٠٩، والسيوطي، معترك الأقران: ٢: ٥٣٢، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: ٣: ١٨٢، والآلوسي، روح المعاني: ١٣: ١٩٦، و٢٩: ٧٠- ٧١، وغير ذلك.

(٤) السيوطي، معترك الاقران: ٣: ٤٣٦.

(٥) انظر: ابن جماعة، كشف المعاني: ١٣٧، وآكاه باشا، العقد الجميل: ١٤.

(ذي) للتنبيه على الفرق، وإزالة التسوية العارضة من التكرير؛ بما تفهمه زيادة الباء من المبالغة، فالدلالة على أن الاعتناء بهذه الأمة أكثر من الاعتناء بغيرها.[1]

- التنبيه على التناسب البياني:

قلنا في مبحث أغراض التكرير: إن للمتشابه اللفظي صلة وثيقة بالتناسب البياني في القرآن الكريم، وبيَّنا أن هذا مما تشير إليه الآية الكريمة ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ﴾ [الزمر: ٢٣]، وشرحنا تلك الصلة من جهة التكرير؛ من حيث كان أحد أساسين ينبني عليهما التناسب، وبقي علينا شرح الأساس الثاني لتزداد الصلة وضوحاً، وهذا الأساس هو العدول، مما يعني أن مدار التناسب على مجموعهما[2]، ولما كان هذا المجموع أظهر ما يكون في المتشابه اللفظي بمعناه الخاص، كان المتشابه أدل شيء على التناسب، وأشد تنبيهاً عليه، بيد أن جل هذا التنبيه مستفاد من العدول، وعُظْم تلك الدلالة متوقف عليه، لأنه هو الذي يؤدي إلى التفاوت في النظم، وهو الذي يدعو إلى التساؤل عن المناسبة دون التكرير؛ مناسبة هذا اللفظ لهذا السياق، وذاك لذاك، ولماذا لم يقع هذا اللفظ مكان ذاك، ونحوها من أسئلة التناسب التي يستدعيها العدول، وقد أُثيرت حقاً، ولَهِج بها بعض الناس، واستجابة لها صُنفت المصنفات في توجيه المتشابه[3]، ودار جل بحثها في مناسبات العدول. وبذلك تحقق هذا الغرض، وكان أخص بمن جاؤوا بعد عصر الفصاحة، كما هو الظاهر مما قدمنا، بيد أن هذا لا يُخلي أهلها من الحاجة إليه نعني التنبيه- إذ لا بد منه لإثارة العاطفة الجمالية ولتذوق حسن البيان، وعليه يترتب إثبات إعجاز القرآن، على النحو الذي بيناه في مبحث أغراض التكرير، وكما سنشرحه في الفقرة اللاحقة، ومن هنا كان هذا الغرض أهم أغراض العدول، بل أهم أغراض المتشابه.

---

(١) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٣: ٢٤٤، والسيوطي، قطف الأزهار: ٢: ٧٠٤.

(٢) انظر: الطيب المجذوب، د. عبد الله، المرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتها: ٢: ٤٠، وقد عبر عن التناسب بالانسجام، وعن العدول بالتنويع.

(٣) انظر: على سبيل المثال: أبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ١: ٣-٤-٥، وابن جماعة، كشف المعاني: ٧٩- ٨٠- ٨١.

- **التنبيه على الإعجاز:**

تتجلى قوة إعجاز القرآن الكريم في متشابهه اللفظي، لأن إيراد صور متباينة في النظم بمعنىً واحد أبلغ في التعجيز، وأشد في التحدي[1]، ولما كان مرجع ذلك التباين إلى العدول، كان هو المنبه على الإعجاز، قال الباقلاني (ت ٤٠٣هـ) في مناقشته سبب التقديم والتأخير لكلمة [موسى] في قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٢١﴾ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾ [الأعراف: ١٢١-١٢٢، والشعراء: ٤٧-٤٨]، ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ﴾[2] [طه: ٧٠]، قال: «إعادة ذكر القصة الواحدة، بألفاظ مختلفة تؤدي معنىً واحداً، من الأمر الصعب الذي تظهر فيه الفصاحة، وتتبين فيه البلاغة، و[لهذا] أُعيد كثير من القصص في مواضع مختلفة، على ترتيبات متفاوتة، ونُبهوا بذلك على عجزهم عن الإتيان بمثله، مُبتَدأً به ومتكرراً»[3]، وقد أشرنا في مبحث أغراض التكرير إلى هذا ونحوه مما يتعلق بأهل الفصاحة وغيرهم، فلا داعي للإعادة، لأن ما ذكر هناك يتمشى مع شرح الغرض هنا، وإنما الذي يستوجب الذكر، الإشارة إلى أن تنبيه العدول على الإعجاز قد تحقق فيما حكاه السكاكي (ت ٦٢٦هـ) عن جماعة، أوهمهم التفاوت في النظم بالتفاوت في حسن البيان، فأداهم إلى الطعن في إعجاز القرآن، فقال: «يقولون: إنا نرى المعنى يعاد في قرآنكم في مواضع، إعادة على تفاوتٍ في النظم؛ بين حكاية وخطاب وغيبة، وزيادة ونقصان، وتبديل كلمات، فإن كان النظم الأول حسناً، لزم في الثاني الذي يضاد الأول؛ بنوع من الزيادة أو النقصان أو غير ذلك أن يكون دونه في الحسن، وفي الثالث الذي يضاد الأولين بنوع مضادة، أن يكون أدون، وقرآنكم مشحون بأمثال ما ذكر، فكيف يصح أن يُدّعى في مثله أن كله معجز؟ والإعجاز يستدعي كونه في غاية الحسن، لا أن يكون دونها بمراتب، من ذلك ما ترى في سورة آل عمران ﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [آل عمران: ١١]، وفي سورة الأنفال ﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ

---

(١) انظر: القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب العدل والتوحيد: ١٦: ٣٩٧-٣٩٨، والباقلاني، إعجاز القرآن: ٢٣٠-٢٣١، والماوردي، أعلام النبوة: ٤١-٤٢، والفخر الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: ٢٨٠، والزركشي، البرهان في علوم القرآن: ١: ١١٢، والبقاعي، نظم الدرر: ٩: ٢٦٧، وأبو الخير عابدين، التقرير في التكرير: ١٠٣، والرافعي، مصطفى صادق، تاريخ آداب العرب: ٢: ١٩٣-١٩٤، والقطان، مناع، مباحث في علوم القرآن: ٣٠٨، وغير ذلك.

(٢) انظر: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ١٧٤، والكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ١٩٩، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ١: ٤٤٣، وابن جماعة، كشف المعاني: ١٨٧، وآكاه باشا، العقد الجميل: ٨٤-٨٥.

(٣) الباقلاني، إعجاز القرآن: ١١٥-١١٦. وما بين القوسين ساقط من الأصل، استدركناه مما نقله السيوطي عنه في الإتقان: ٢: ٩٤٤.

ٱللَّهِ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِيٌّ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ [الأنفال: ٥٢]، وبعده ﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِمْ فَأَهْلَكْنَـٰهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ وَكُلٌّ كَانُوا۟ ظَـٰلِمِينَ﴾ [الأنفال: ٥٤»][1]، فلا شك في أن الذي أداهم إلى الطعن هو تنبيه العدول، فقد تحقق الغرض بهذا التنبيه، وبما ترتب على الطعن من الرد بإثبات الإعجاز من جهة التناسب في النظم[2]، ولذلك قرن المصنفون في توجيه المتشابه بين التناسب والإعجاز[3]، بل لم تُبحث أغراض المتشابه أصلاً، إلا للرد على الطاعنين في إعجاز القرآن من جهة التكرير أو العدول.

٢- التفنن:

والمقصود به التفنن في طرق الأداء بتعدد صور النظم وأصل المعنى واحد، وهو مستفاد من اختلافات العدول جميعها، فلا ينحصر في عدول القصص، كما يُشعر به كلام بعضهم[4]. وقد صرحوا به كثيراً في المباحث التطبيقية، وأشاروا إليه قليلاً في المباحث النظرية[5]، وهو مقصود لإثبات البلاغة، ودفع الملل، وتحقيق المتعة فالاستمالةِ إلى تجديد التلقي، أما إثبات البلاغة؛ فلأن التفنن في التعبير وجه من وجوه الفصاحة، وفن من فنون البلاغة[6]، وهو مطلب البلغاء، ومسلك الفصحاء[7]، لأنه يخرج الكلام الواحد في فنون كثيرة، وأساليب مختلفة، فيدل على فصاحة المتكلم واقتداره[8]، ومن هنا يلتقي هذا الغرض مع إعجاز القرآن، لأن التفنن بالعدول عن التشابه لم يوقع

---

(١) السكاكي، مفتاح العلوم: ٣٠٨- ٣٠٩. وانظر الآيات عند: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ٥٩، والكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ٢٠٤، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ١: ١٤٤: ١٤٥، وابن جماعة، كشف المعاني: ١٢٥، وآكاه باشا، العقد الجميل: ٣٨.

(٢) انظر على سبيل المثال: السكاكي، مفتاح العلوم: ٣٠٩- ٣١٠، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: ٢: ٢٤١- ٢٤٢، و٣: ٢٢٦- ٢٢٧، و٤: ٤٥٢.

(٣) انظر على سبيل المثال: أبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ١: ٧٤، و٢: ٦٢٨.

(٤) انظر: السيوطي، قطف الأزهار: ٢: ١٠٢١.

(٥) انظر على سبيل المثال: ابن جماعة، كشف المعاني: ١٢٨ و١٣٢ و٢٣٢، والسيوطي، قطف الأزهار: ٢: ٩١٧ و١٠٢١، والأنصاري، زكريا، فتح الرحمن: ٢٠٣، والآلوسي، روح المعاني: ١: ٢٦٩، ورضا، محمد رشيد، تفسير المنار: ٨: ٤٩٦، و٩: ٧٠، وابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير: ١٠: ٢٨٧، و١١: ٢٤٦، و١٤: ٢٥٠. وانظر الإشارة إليه عند: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٣: ٢٦ و٢٨، وأبو الخير عابدين، التقرير في التكرير: ١٠٢- ١٠٣.

(٦) انظر: السيوطي، قطف الأزهار: ٢: ٨٧٨.

(٧) انظر: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ١٥٤، والبقاعي، نظم الدرر: ٧: ٤٣٢.

(٨) انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٣: ٢٦، والشريف الجرجاني: كتاب المواقف بشرحه: ٨: ٢٥٤، وأبو الخير عابدين، التقرير في التكرير: ١٠٢ و١٠٤.

هجنة في اللفظ، فباين كلام المخلوقين، وكان خصيصة من الخصائص القرآنية[1]. وأما دفع الملل، فبما يستلزمه التفنن في طرق الأداء من تغيير صور النظم المكررة، كما هو مؤكد في الدراسات النفسية والدعائية[2]. وأما تحقيق المتعة، فمرتبط بصفاء الذوق، لأن تفنن العدول عن التشابه، مبني على مصادمة توقع التكرير بشيء جديد مثير للاهتمام[3]، وفي الجدة لذة، وفي الإثارة استمالة صاحب الذوق إلى تجديد تلقي المكرر، ليتجدد للنفس حظها من اللذة، فإن النفوس مجبولة على حب التنقل في الأشياء المتجددة، لما يحصل لها من الالتذاذ بها[4]، على أن هذا أوضح ما يكون في القصص؛ لأنها تكثر فيها متشابهات النمط المركب، فيزداد حظ النفس من الاستمتاع بجمال التعبير.

٣- زيادة الفائدة:

وهو من الأغراض المشار إليها في المباحث النظرية والتطبيقية[5]، وهو مقيد لسابقه؛ لأنه يبين أن التفنن هو تفنن حكيم، وليس من قبيل التنويع المحض؛ الذي يتغيّا التوسع في الكلام، والتنقل من أسلوب إلى آخر، فلا بد أن يكون هذا التنقل مترافقاً مع زيادة فائدة وإرادة حكمة، لأن الله تعالى قال: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١]، ولم يقل رحمن ولا رحيم، للتنصيص على أنه لابد من حكمة وفائدة[6]. وفي كل عدول فائدة زائدة على المعنى الأصلي ـ وهو في بحثنا معنى الآية المعدول عنها ـ من حيث كان فيه معنى جديد، ولكن هذا المعنى قد لا يتعلق بالمعنى الأصلي لوقوع المتشابهين في قصتين مختلفتين أو موضوعين مختلفين، فيكون مدار زيادة الفائدة في هذه الحال على ما يترتب على المعنى الجديد من فرق، وهذا ـ على قلته ـ واضح ليس بحاجة إلى تمثيل، أما الذي يحتاج إلى ذلك، فالعدول

---

(١) انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٣: ٢٧، وأبو الخير عابدين، التقرير في التكرير: ١٠٣.

(٢) انظر: نجاتي، محمد عثمان، مبادئ التعلم في القرآن الكريم، مقال في مجلة عالم الفكر، المجلد: ١٢، العدد ٤: ٤٤٣.

(٣) انظر: سانتيانا، جورج، الإحساس بالجمال: ١١٦.

(٤) انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٣: ٢٨.

(٥) انظر على سبيل المثال: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٣: ٢٦، والسيوطي، الإتقان في علوم القرآن: ٢: ٨٥٣، والفخر الرازي، التفسير الكبير: ١٥: ٣٥، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ١: ٣١٣، وابن جماعة، كشف المعاني: ١٧٤، والآلوسي، روح المعاني: ٩: ٨٩.

(٦) انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ١: ١٢٤.

الذي يحمل معنىً جديداً متعلقاً بالأصلي؛ تعلق تبيين أو تتميم؛ لوقوع المتشابهين في موضوع واحد أو قصة واحدة؛ تعلق تبيين؛ بأن يكون في العدول زيادة بيان، وتعلق تتميم؛ بأن يكون في العدول معنىً متمم، ليأتي الموضوع الذي وقع فيه المتشابهان مستوفىً. وللتتميم والتبيين صور كثيرة؛ تجمعها كلها زيادة الفائدة، ولذلك يكفينا عرض أظهرها.

- **تفصيل المجمل:**

ومن أمثلته قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[البقرة: ٣٤]، وفي غيرها ﴿ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾ [الأعراف: ١١]، وغيرها ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ قَالَ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١]، وغيرها ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾ [الكهف: ٥٠]، وغيرها ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ﴾ [طه: ١١٦]، وغيرها ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٣٠ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰٓ أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾ [الحجر: ٣٠- ٣١]، وغيرها ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٧٣ إِلَّآ إِبْلِيسَ ٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ۝٧٤﴾[1] [ص: ٧٣- ٧٤]، فما في سورة البقرة من عصيان إبليس مذكور على سبيل الإجمال، فصَّله العدول عن التشابه في غيرها من السور[2]، فكان في كل سورة زيادة فائدة؛ بما حمله العدول من تفصيل وبيان.

- **تخصيص العام:**

ومثاله قوله تعالى في قصة بني إسرائيل: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ﴾ [البقرة: ٥٩] وقوله في مشابهتها: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ﴾[3] [الأعراف: ١٦١] ؛ بالعدول عما جاء أولاً بزيادة [منهم]، لتخصيص عموم الآية الأولى[4].

---

(١) انظر: الكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ١١٨- ١١٩، وآكاه باشا، العقد الجميل: ٧- ٨.

(٢) انظر: الكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ١١٨- ١١٩.

(٣) انظر: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ١٤- ١٥، والكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ١٢٤، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ١: ٥٨، وابن جماعة، كشف المعاني: ٩٧- ٩٨، وآكاه باشا، العقد الجميل: ١١.

(٤) انظر: أبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ١: ٦٣- ٦٤.

- تقييد المطلق:

ومثاله قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَـٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُوا۟ مَآءً فَتَيَمَّمُوا۟ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُوا۟ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ [النساء: ٤٣]، وفي شبيهتها: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَـٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُوا۟ مَآءً فَتَيَمَّمُوا۟ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُوا۟ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ﴾[1] [المائدة: ٦]، بالعدول بزيادة (منه) تقييداً لظاهر الإطلاق في الأولى، زيادة في البيان[2].

- رفع التوهم:

ومثاله قوله تعالى في قصة زكريا عليه السلام أنه سأل الله تعالى آيةً ليستدل بها على أن امرأته حامل: ﴿قَالَ رَبِّ ٱجْعَل لِّىٓ ءَايَةً ۖ قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَـٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا﴾ [آل عمران: ٤١]، وفي نظيرها ﴿قَالَ رَبِّ ٱجْعَل لِّىٓ ءَايَةً ۚ قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَـٰثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾[3] [مريم: ١٠]، فعدل ﴿عن ثلاثة أيام﴾ إلى ﴿ثَلَـٰثَ لَيَالٍ﴾، ليرتفع توهم إرادة الأيام دون الليالي، وليحصل التعريف بمنعه الكلام ثلاثة أيام بلياليها.[4]

- تفسير المعنى:

ومثاله قوله تعالى في قصة بني إسرائيل ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَـٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا﴾ [البقرة: ٥٨]، وفي نظيرها ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ٱسْكُنُوا۟ هَـٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ وَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ﴾[5] [الأعراف: ١٦١]، فعدل عن قوله ﴿ٱدْخُلُوا۟﴾ إلى ﴿ٱسْكُنُوا۟﴾؛ لتفسير الدخول به، وإيضاح أن القصد بالدخول أن يكون على وجه السكنى والإقامة[6].

---

(١) انظر: الكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ١٥٥، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ٢٠٣، وابن جماعة، كشف المعاني: ١٣٨، وآكاه باشا، العقد الجميل: ٥٠.

(٢) انظر: أبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ١: ٢٠٤.

(٣) انظر: السابق: ١: ١٥٤، وآكاه باشا، العقد الجميل: ٤٠.

(٤) انظر: أبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ١: ١٥٤- ١٥٥.

(٥) انظر: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ١٤، والكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ١٢٣، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ١: ٥٨، وابن جماعة، كشف المعاني: ٩٦، وآكاه باشا، العقد الجميل: ١١.

(٦) انظر: أبو جعفر بن الزبير، ، ملاك التأويل: ١: ٥٩، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: ٢: ٣٠٨.

- **تتميم المعنى:**

ومثاله قوله تعالى ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الحجر: ١]، وفي مشابهتها ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْقُرْءَانِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ﴾[١] [النمل: ١]، فعدل عن التعريف إلى التنكير في ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾، وعكس الأمر في ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾، زيادة في معنى المدح، ليكون تاماً مستوفىً؛ من حيث كان في التعريف نوع من الفخامة، وفي التنكير نوع آخر.[٢]

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١]، وفي مشابهتها ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾[٣] [الإسراء: ٣١]، فالموضوع هو النهي عن قتل الأولاد، خوطب به أولاً الفقراء، لأن ظاهر قوله ﴿مِّنْ إِمْلَٰقٍ﴾ يدل على أن الفقر حاصل، ثم عدل عن ذلك في الآية الأخرى إلى قوله ﴿خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾ ليتناول الموسرين؛ الذين يقتلون أولادهم خوفاً من الفقر المتوقع حصوله[٤]، وبهذا استوفي الموضوع من جانبين.

وقد يخفى المعنى المتمم على الكثير، فيذهبون بالتشابه مذهب التطابق المعنوي، ويخالف بعضهم بما يظهر له من نكتة بالعدول؛ هي من قبيل تتميم المعنى واستيفاء الموضوع، نحو قوله تعالى في الكفار الذين كذبوا بالقرآن: ﴿فَقَدْ كَذَّبُواْ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنۢبَٰٓؤُاْ مَا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الأنعام: ٥]، وفي نظيرها ﴿فَقَدْ كَذَّبُواْ فَسَيَأْتِيهِمْ أَنۢبَٰٓؤُاْ مَا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾[٥] [الشعراء: ٦]، فالمفسرون على أن المعنى في الآيتين واحد، وهو تهديد أولئك الكفار بما سيحيق بهم من العقوبات العاجلة أو الآجلة؛ من الدنيا والآخرة، أو

---

(١) انظر: أبو جعفر بن الزبير، ، ملاك التأويل: ٢: ٥٨٣، وآكاه باشا، العقد الجميل: ١٠٥ .

(٢) انظر: الآلوسي، روح المعاني: ١٤: ٣، و١٩: ١٥٥ .

(٣) انظر: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ١٣٥، والكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ١٧٨، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ١: ٣٥٣، وابن جماعة، كشف المعاني: ١٦٩، وآكاه باشا، العقد الجميل: ٧٣ .

(٤) انظر: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ١٣٦، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ١: ٣٥٣-٣٥٤، وابن جماعة، كشف المعاني: ١٦٩، وأبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٤: ٢٥١- ٢٥٢، والبقاعي، نظم الدرر: ٧: ٣١٧، و١١: ٤٠٨-٤٠٩، والسيوطي، قطف الأزهار: ٢: ٩٥٨، والآلوسي، روح المعاني: ٨: ٥٤، و١٥: ٦٦ .

(٥) انظر: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ١٠٧، والكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ١٦٤، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ١: ٢٨٠، وابن جماعة، كشف المعاني: ١٥٤، وآكاه باشا، العقد الجميل: ٦٠ .

هما معاً[1]، على حين رأى بعضهم في العدول ما يدل على أن لكل من المتشابهين معنىً؛ فذهب إلى أنه يمكن حمل الموعود به في الآية الأولى على عذاب الآخرة، وهو بعيد، لدلالة (سوف) على ذلك، أما في الشعراء فمحمول على عذاب الدنيا من القتل وغيره، وهو قريب لدلالة السين عليه[2]، وبهذا تم المعنى، واستوفي الموضوع بما زاده العدول من الفائدة.

وجدير بالذكر أن أكثر المتشابهات هي من باب تتميم المعنى، كما أن بعض الصور التي سبق عرضها يمكن أن تكون من هذا الباب، ويمكن تصنيفها في غير صورتها التي سقناها فيها، لاختلاف وجهات النظر كما يوضح المثال الأخير (فسوف يأتيهم، فسيأتيهم)، وإنما المهم أن الجامع لهذه الصور وتلك الأمثلة هو زيادة الفائدة بالتبيين أو التتميم.

ب- الأغراض الخاصة:

والمقصود بخصوصها ما سبق إيضاحه في أغراض التكرير، وأهمها غرضان: التصوير والترابط، كالمذكور هناك.

أ- التصوير:

يندرج هذا الغرض في زيادة الفائدة، إلا أن خصوصيته الفنية تتطلب إفراده. وهما مما بحثه المعاصرون واعتنوا به عناية خاصة[3]، لأنهم رأوا فيه جديداً لم يُسبقوا إليه، حتى نسبه بعضهم إلى رؤيته الخاصة[4] والأصل فيه إشارات أو توجيهات لبعض القدماء، ألجأهم إليها الخروج من التعارض الظاهري لبعض المتشابهات[5]، بل ما عند المعاصرين لا يعدو شرحاً لكلام القدماء وتنزيلاً له على مستحدثات العصر التصويرية، ومستجدات البحث الأدبية.

---

(١) انظر: النسفي، مدارك التنزيل: ٢: ٧، و٣: ٢٦١، والآلوسي، روح المعاني: ٧: ٩٣، و١٩: ٦١، وغيرهما.

(٢) انظر: السيوطي، قطف الأزهار: ٢: ٨٥٠.

(٣) انظر على سبيل المثال: الخطيب، عبد الكريم، القصص القرآني في منطوقه ومفهومه: ٥٤ وما بعدها، و٢٣٣ وما بعدها، وحجازي، د. محمد، الوحدة الموضوعية في القرآن الكريم: ٢: ٢٩٨ ومابعدها.

(٤) انظر: الخطيب، عبد الكريم، القصص القرآني في منطوقه ومفهومه: ٦٠.

(٥) انظر على سبيل المثال: الزمخشري، الكشاف: ٢: ١٠٢ و٥٣٤، و٣: ١٣٧، وأبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٤: ٣٥٨، والزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٢: ٥٥، والآلوسي، روح المعاني: ٩: ٢٢- ٢٣.

وهو من الأغراض الخاصة بمتشابهات القصة الواحدة، ويقع في المحكيات كثيراً، وفي الماديات قليلاً؛ وفي كلا النوعين يتحقق فيما يخرجه العدول من صور متعددة للشيء المقصود، يستقل كل منها بجانب من جوانبه، ويكمل بعضها بعضاً بالتصوير، مما يحولها- إذا عُقد بينها- من صور جزئية جامدة إلى صورة واحدة، مكتملة واضحة، حية متحركة. على أن ذلك الشيء المقصود بالتصوير، قد يكون عنصراً أو أكثر من عناصر القصة، أو أكثر موقف من مواقفها، ثم هو في كل ذلك إما أن يكون جارياً مجرى الوصف المادي المجرد؛ فيكون تصويره مادياً، وإما أن يكون معتمداً على المحكيات؛ فيكون تصويره نفسياً؛ يكشف عما يتنازع النفس من خواطر، أو عما يعصف بها من انفعالات، ونحو ذلك من مظاهر التصوير النفسي التي تتجلى فيها واقعيته؛ كحكاية الخلاف الناشيء عن الاختلاف الذي لابد منه بين الناس، أو المترتب على تغيير المواقف.

أما العنصر الواحد، فله أمثلة يتضح فيها تصويره نفسياً ومادياً، فمن أمثلة التصوير النفسي؛ ما اعترى موسى عليه السلام من التردد، وما توارد على نفسه من خواطر؛ حينما سار بأهله في الصحراء، فرأى ناراً، وطلب الانتظار من أهله حتى يأتيهم بشعلة منها، أو بخبر يهديهم إلى الطريق الذي ضلوا عنه، كما أخبر الله تعالى بقوله في سورة طه: ﴿إذ رأى ناراً فقال لأهله امكثوا- إني آنست ناراً لعلي آتيكم منها بقبس- أو أجد على النار هدىً﴾ [طه: ١٠]، وفي سورة النمل: ﴿إِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِأَهْلِهِۦٓ إِنِّىٓ ءَانَسْتُ نَارًا سَـَٔاتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ ءَاتِيكُم بِشِهَابٍ قَبَسٍ لَّعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ﴾ [النمل: ٧]، وفي سورة القصص: ﴿۞ فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِۦٓ ءَانَسَ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ نَارًا قَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓا۟ إِنِّىٓ ءَانَسْتُ نَارًا لَّعَلِّىٓ ءَاتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ جَذْوَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ﴾[1] [القصص: ٢٩]، فمع أن الموقف واحد، اختلفت حكاية الله تعالى عن موسى فيه؛ بالعدول عن ﴿لَعَلِّىٓ ءَاتِيكُمْ﴾ إلى ﴿سَـَٔاتِيكُمْ﴾، وعن ﴿ءَاتِيكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ﴾ إلى ﴿بِخَبَرٍ﴾، وغير ذلك، مما أخرج له صوراً متعددة، تشترك كلها في تصوير حاله في ذلك الموقف، فتتولد منها صورة واحدة حية متحركة، تظهره ينطق بما حكاه الله عنه، وتكشف في الوقت نفسه عما كان

(١) انظر: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ٢٩٢- ٢٩٣، والكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ٢٦١، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ٢: ٦٦٧- ٦٦٨، وآكاه باشا، العقد الجميل: ١١٩- ١٢٠.

يدور بخلده من معانٍ[1]، تنقبض لها نفسه تارة، وتنبسط أخرى، ولاسيما أن المكان موحش، وقد ضل الطريق، فرأى ناراً من بعيد[2]، فجعلت الخواطر تتزاحم عليه «فهل هذه النار عند قوم كرام، أم عند قوم لئام قطاع طريق فلا يُرجى منهم خير؟ وكان الجو المحيط به يبعث فيه روح التشاؤم، ولذلك استخدم أسلوب الترجي مرتين. وهل هذه القطعة التي يريد أن يحضرها هل هي جذوة أو شهاب أو قبس، كل ذلك تبعاً لما يدور في رأسه من احتمالات متعددة، فهل سيحضر لهم من عند القوم بقية حطب بعد الاشتعال [جذوة]، أو يحضر لهم شعلة ساطعة من النار الملتهبة (شهاب)، أو شعلة من النار يقتبسها من القوم لعلهم يصطلون بتلك النار؟»[3] كل تلك الخواطر من تصوير العدول، بل فيه أكثر من ذلك، فيه تصوير المشاعر والأحاسيس، وحيوية الصورة وحركتها، وهو ما ينكشف بالعقد بين تلك الصور الجزئية الجامدة؛ فتردده يصوره تَرَدُّدَ هذه العبارات [لعلي آتيكم ... سآتيكم ... لعلي آتيكم ... بقبس أو أجد ... بخبر أو آتيكم بشهاب قبس ... بخبر أو جذوة]، وتقلبه بين التشاؤم والتفاؤل يكشف عنه التعبير بـ (لعلي) و(سآتيكم)، وقوة رجائه يكشف عنها التعبير بـ (لعل) مرتين و(سآتيكم) مرة، لأن قوة الرجاء قد تدفع إلى التعبير بـ سأفعل كذا وسيكون كذا، مع تجويز الخيبة.[4] وبهذا حقق العدول غرض التصوير النفسي لموسى مع نقله صورته وهو يخاطب أهله.

ومن تصوير العدول النفسي للعنصر الواحد أيضاً، تصوير ما يعصف به من انفعالات، ومن أمثلته تصوير ما حلَّ بفرعون حينما آمن سحرته بما جاء به موسى، وذلك في الآيات: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم بِهِۦ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ۖ إِنَّ هَٰذَا لَمَكْرٌ مَّكَرْتُمُوهُ فِى ٱلْمَدِينَةِ لِتُخْرِجُوا۟ مِنْهَآ أَهْلَهَا ۖ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿١٢٣﴾ لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ ثُمَّ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٢٤﴾﴾ [الأعراف: ١٢٣- ١٢٤]، و﴿قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ۖ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ ۖ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طـــه: ٧١]، و﴿قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ۖ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ ۖ فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ

(١) انظر: الخطيب، عبد الكريم، القصص القرآني في منطوقه ومفهومه: ٦٠- ٦١ و٢٣٥ .

(٢) انظر: حجازي، د. محمد، الوحدة الموضوعية في القرآن الكريم: ٢٩٧ .

(٣) انظر: السابق، والصفحة نفسها، وانظر أيضاً: الخطيب، عبد الكريم، القصص القرآني في منطوقه ومفهومه: ٦١ .

(٤) انظر: الزمخشري، الكشاف: ٣: ١٣٧ .

لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ﴾[1] [الشعراء: ٤٩]، فالموقف واحد، وحكاية قوم فرعون مختلفة؛ بالعدول عن (به) إلى[له]، وعن (فسوف تعلمون) إلى (فلسوف)، وعن (ثم لأصلبنكم) إلى(و)، وغير ذلك، مما يعدد الصور الجزئية ويحرك الصورة الكلية، ويكشف عن الحالة الانفعالية التي استبدت بفرعون، فجعلته يضطرب في كلامه (آمنتم به ... له ... له)، (فسوف تعلمون ... فلسوف تعلمون)، (لأقطعن أيديكم وأرجلكم من خلاف ثم لأصلبنكم أجمعين ... لأقطعن أيديكم وأرجلكم من خلاف ولأصلبنكم أجمعين)، وهكذا، مما ينطلق به فمه بلا وعي ولا تدبر، يهذي به هذيان المحموم[2].

ومن أمثلة تصوير العدول للعنصر الواحد تصويراً مادياً تخالطه المحكيات المنبئة عن صورة نفسية، تصوير إيمان سحرة فرعون، بعد أن ظهر لهم أن ما جاء به موسى عليه السلام هو الحق، وذلك في قوله تعالى في سورتي الأعراف والشعراء: ﴿وَأُلْقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ ۝١٢٠ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٢١ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾[الأعراف: ١٢٠- ١٢٢، والشعراء: ٤٦- ٤٨]، وفي سورة طه: ﴿فَأُلْقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سُجَّدًا قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ﴾[3] [طه: ٧٠]، فالموقف واحد، والعنصر الذي هو السحرة نفسه، ولكن الإخبار مختلف؛ بالعدول عن (ساجدين) إلى(سجداً)، وعن تقديم (موسى) إلى تأخيره، وإنما ذلك لاستيفاء حال السحرة وقت مباشرتهم الإيمان؛ لأن اختلاف أحوالهم في كيفية السجود أمر طبيعي، بل لابد منه، وكذلك اختلافهم فيما نطقت به ألسنتهم؛ الذي قد ينبئ عن اختلاف هواهم لكل من موسى وهارون عليهما السلام.[4] وأياً كان، فهما أكثر من فريق كما رأى بعضهم[5]، ومن هنا كان الغرض بالعدول تصوير حشدهم من أكثر من جانب، تصويراً وصفياً بـ (ساجدين، وسجداً)، وتصويراً

---

(١) انظر: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ١٧٥ و١٧٧ و١٧٩، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ١: ٤٤٣- ٤٤٤ و٤٤٦- ٤٤٧، وآكاه باشا، العقد الجميل: ٨٤- ٨٥.

(٢) انظر: الخطيب، عبد الكريم، القصص القرآني في منطوقه ومفهومه: ٢٧٠- ٢٧١، وحجازي، د. محمد، الوحدة الموضوعية في القرآن الكريم: ٣٦٦- ٣٦٧.

(٣) انظر: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ١٧٤، والكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ١٩٨- ١٩٩، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ١: ٤٤٣، وابن جماعة، كشف المعاني: ١٨٧، وآكاه باشا، العقد الجميل: ٨٤- ٨٥. وجدير بالتنبيه أن آية الشعراء بالفاء بدل الواو فألقي.

(٤) انظر: الخطيب، عبد الكريم، القصص القرآني في منطوقه ومفهومه: ٢٧٠.

(٥) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٤: ٣٦٥، و٦: ٢٦١، والسابق، والصفحة نفسها.

بمنطوقهم من جهة أخرى، وكأنما العدول آلة مصوّرة، يومض بريقها في جانب هؤلاء، ثم يومض في جانب أولئك، وهو ينقل صوت جمع من ناحية، ويُسمع صوت آخرين من ناحية، فتداخل الأصوات، وتتشابك الصور المكررة والمختلفة، حتى تبدو كصورة واحدة تُعرض عرضاً حياً، يشترك فيه المرئي والمسموع.

وأما تصوير أكثر من عنصر، فمن أمثلته تصوير فرعون وملئه يكذبون موسى ويتهمونه بالسحر، بعد أن طالبوه بما يدل على صدقه، فأشهدهم آيتيه؛ عصاه التي انقلبت ثعباناً، ويده التي أخرجها من تحت إبطه، فبدت بيضاء بياضاً عجيباً خارقاً للعادة بماله من نور[1]، بعد ذلك اتهمه فرعون وملؤه بالسحر، كما أخبر الله تعالى في سورتي الأعراف والشعراء: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٩﴾ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الأعراف: ١٠٩- ١١٠] و﴿قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُۥٓ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ﴾ يريد أن يخرجكم من أرضكم بسحره فماذا تأمرون﴾[2] [الشعراء: ٣٤- ٣٥] ففي سورة الأعراف أُسند القول إلى ملأ فرعون، وعُدل في الشعراء فأُسند القول إلى فرعون، وذلك لإخراج صورتين؛ بومضة هنا وومضة هناك، وإكمال المنظر وإظهاره كأنه يتحرك باجتماعهما، ففرعون يقول لملئه: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ﴿٣٤﴾ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِۦ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الشعراء: ٣٤- ٣٥] فيتلقى الملأ هذا القول، فيعمل عمله فيهم، ويلقي به بعضهم إلى بعض، فيتابعونه عليه، ويؤدونه إلى من خلفهم[3]، على ما تصوره آية الشعراء. على أن العدول إلى زيادة (بسحره) يزيد الصورة وضوحاً؛ بالكشف عن شدة غضب فرعون على موسى وبغضه له، وعن طمعه في أن يعتقد ملؤه أن آية موسى سحر[4]. ويمكن أن يُرى المنظر على نحو

---

(١) انظر: النسفي، مدارك التنزيل: ٢: ١٠٠.

(٢) انظر: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ١٦٧- ١٦٨، والكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ١٩٦- ١٩٧، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ١: ٤٣٤، وابن جماعة، كشف المعاني: ١٨٢- ١٨٣، وآكاه باشا، العقد الجميل: ٨٤.

(٣) انظر: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ١٦٨، والكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ١٩٦، والزمخشري، الكشاف، ٢: ١٠٢، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ١: ٤٣٥- ٤٣٦- ٤٣٧، وأبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٤: ٣٥٨، والآلوسي، روح المعاني: ٩: ٢٢، والخطيب، عبد الكريم، القصص القرآني في منطوقه ومفهومه: ٢٦١، وغير ذلك.

(٤) انظر: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ١٦٩، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ١: ٤٣٧، وابن جماعة، كشف المعاني: ١٨٣.

مقارب، بأن يقال: «إن الملأ لما رأوا من موسى عليه السلام ما رأوا، قال بعضهم لبعض: إن هذا لساحر عليم يريد أن يخرجكم من أرضكم، فماذا تشيرون وما تستحسنون في أمره؟ ولما رآهم فرعون أنهم مهتمون من ذلك، قال لهم ـ تنشيطاً لهم وتصويباً لما هم عليه، قبل أن يجيب بعضهم بعضاً بما عنده ـ مثل ما قالوه فيما بينهم»[1]، وفي كلا الرؤيتين يقوم تصوير المنظر على العدول، ومنه يستمد وضوحه وحركته.

وأما تصوير أكثر من موقف من مواقف القصة، فمن أمثلته تصوير قوم لوط يكذبون لوطاً عليه السلام، بعد أن وعظهم وأمرهم بترك الفاحشة، ففي سورة الأعراف: ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْۖ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٨٢]، وفي سورة النمل: ﴿۞ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَخْرِجُوٓاْ ءَالَ لُوطٍ مِّن قَرْيَتِكُمْۖ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾ [النمل: ٥٦]، وفي سورة العنكبوت: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُواْ ٱئْتِنَا بِعَذَابِ ٱللَّهِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾[2] [العنكبوت: ٢٩] فعدل عن الإضمار في (أخرجوهم) إلى الإظهار في [أخرجوا آل لوط]، ثم عدل عن حكاية مطالبتهم بإخراجه، إلى حكاية مطالبتهم أن يأتيهم بعذاب الله، فتعددت أجوبتهم، مع أن مقتضى الظاهر أن يكون أحدها هو الواقع دون ما سواه، لانحصار كل منهما بـ (إلا)، وإنما كان ذلك التعدد لأن كلاً قيل، ولكن في مواقف مختلفة، انفرد كل موقف بقول، وصُوِّر ذلك بالعدول، فها هو لوط يعظهم ويوبخهم على المعاصي ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٨﴾ أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ ٱلسَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِى نَادِيكُمُ ٱلْمُنكَرَۖ﴾ [العنكبوت: ٢٨-٢٩]، فيصممون على تكذيبه، ويقولون على سبيل السخرية: ﴿ٱئْتِنَا بِعَذَابِ ٱللَّهِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [العنكبوت: ٢٩]، ثم يتكرر منه الوعظ والتوبيخ، فيظهر في موقف آخر وهو يقول لهم: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ﴿٥٤﴾ أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِۚ بَلْ

(١) الآلوسي، روح المعاني: ٩: ٢٣.

(٢) انظر: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ١٦٠- ١٦١، والكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ١٩٤، وأبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ١: ٤١٨، وابن جماعة، كشف المعاني: ١٨١، وآكاه باشا، العقد الجميل: ٨١.

أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾ [النمل: ٥٤- ٥٥]، فيضجرون منه ويضيقون بوعظه، فيتشاورون في أمره، ويقول بعضهم لبعض: ﴿أَخْرِجُوٓاْ ءَالَ لُوطٍ مِّن قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾ [النمل: ٥٦]، ويستقر الرأي على ذلك: ﴿أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٨٢]، ثم يظهر لوط في موقف ثالث، وهو يقول لهم: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٠﴾ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ [الأعراف: ٨٠- ٨١]، فيزيد غضبهم، ويزداد تضايقهم، وتنطلق ألسنتهم بما بيتوه وعزموا عليه[1]: ﴿أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٨٢]، وبهذه الصور الثلاث للعدول، التي صورت المواقف الثلاثة، اكتملت قصة لوط كما جاء في القرآن الكريم.

وصفوة القول، أن الصور التي يخرجها العدول عن التشابه، مثلها مثل التصوير الفوتوغرافي والتصوير السينمائي أو التلفزيوني؛ ففي الفوتوغرافي تُظهِر الصورةُ المشهدَ كله، ولكنها تبقى جامدة صامتة، تفتقر إلى مزيد حذق ومهارة للكشف عن خفاياها أو بعض مضامينها، أما التصوير السينمائي، فيحتاج إلى آلاف الصور الجزئية للمصوَّر، يستقل كل منها بحركة له أو هيئة أو شكل، لكي تتجسم الأحداث، وتتحرك الشخصيات، وتتكشف الخبايا التي كانت خافية في الصورة الفوتوغرافية[2]، فإذا كان العدول شبيهاً بالتصوير الفوتوغرافي، فإن التصوير المتحرك الكاشف، كالسينمائي، يأتي استجابة ضرورية لما يثيره العدول نفسه من انتباه ومقارنة وعقد بين الصور، فيتحقق بذلك غرضه في التصوير الثابت والمتحرك.

٢- الترابط:

لم نقع على إشارة لهذا الغرض عند القدماء ولا المحدثين، وهو مثل ترابط التكرير من حيث كونه خاصاً بالسورة الواحدة، ويزيد على ذلك أنه خاص بالعدول الذي يكون لفظه تكريراً للفظ

---

(١) هذا الذي قلناه مستفاد مما ذكره المصنفون في توجيه المتشابه والمفسرون في التوفيق بين الآيات، انظر على سبيل المثال: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ١٦٤، وأبو حيان النحوي، البحر المحيط: ١٥٠/٧، والآلوسي، روح المعاني: ١٥٣/٢٠- ١٥٤.

(٢) انظر: الخطيب، عبد الكريم، القصص القرآني في منطوقه ومفهومه: ٦٤- ٦٥، وحجازي، د. محمد، الوحدة الموضوعية في القرآن الكريم: ٣٠٢.

من ألفاظ السورة، شريطة أن يجمعها موضوع واحد، ففي هذه الحالة فقط يكون الغرض بالعدول ترابط أجزاء السورة، مجرد ترابط؛ لا لِيُبنى عليه شيء من الكلام كما مر في ترابط التكرير.

والحق أن هذا الغرض يدخل في التناسب كما ستبدي الدراسة التطبيقية، ولكنا جعلناه غرضاً مستقلاً لأهميته، ولاسيما إذا كان بين المترابطين، نعني لفظ العدول ومكرره، استطرادٌ كثير واعتراض طويل، كما يوضحه قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، وفي سورة النحل: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾[١] [النحل: ٣٣]، فالعدول بزيادة (أمر) لأن هذه الآية مرتبطة بأول آية في سورة النحل، وهي ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ الآية [النحل: ١]، أي اقترب قيام الساعة، فلا تستعجلوا ما أوعدكم به محمد ـ ﷺ ـ من العذاب، وهو رد على كفار قريش، الذين كذبوا رسول الله ﷺ لما أكثر من تهديدهم بعذاب الدنيا والآخرة، ولم يروا شيئاً[٢]، ثم تلت هذه الآية آيات في تقرير دلائل التوحيد، وتبعتها آيات في إبطال مذاهب عبدة الأصنام، ثم اتصلت بها آيات في ذكر شبهات منكري النبوة مع الجواب عنها[٣]، فعاد الكلام إلى أولئك الذين كذبوا رسول الله ﷺ واستعجلوه العذاب[٤]، وهُددوا من جديد بقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [النحل: ٣٣] أي ما ينتظرون إلا إتيانها لقبض أرواحهم، ولربط هذا التهديد بالتهديد الوارد في أول السورة، زيدت كلمة (أمر) في قوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْتِىَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [النحل: ٣٣] أي القيامة أو العذاب المستأصل[٥]؛ وهو نفسه الذي استعجلوه فأخبر الله تعالى بقرب وقوعه في الآية الأولى؛ فبهذه الزيادة التي عدل بها عما في آية الأنعام، حصل الترابط بكلمة واحدة مع طول الفاصل، وهذا كاف في الدلالة على أهمية هذا الغرض، ومغنٍ عن الزيادة في التمثيل له، ولاسيما أنه ستمر بنا أمثلة له في الدراسة التطبيقية، لأن هذا الغرض داخل في التناسب كما تقدم.

---

(١) انظر: ابن الجوزي، فنون الأفنان: ٤٥٨.

(٢) انظر: الفخر الرازي، التفسير الكبير: ٢١٨/١٩، والأنصاري، عبد الله، تجريد البيان لتفسير القرآن: ٥٧٢/١.

(٣) انظر: الفخر الرازي، التفسير الكبير: ٢٠: ١٧.

(٤) انظر: الأنصاري، عبد الله، تجريد البيان لتفسير القرآن: ٥٧٢/١.

(٥) انظر: النسفي، مدارك التنزيل: ٤١١/٢، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم: ٥٦٨/٢.

بعد هذا التفصيل في أغراض العدول والتكرير، يمكن إجمال أغراض المتشابه اللفظي بأنها التأكيد والترنم من جهة التكرير، والتفنن وزيادة الفائدة من جهة العدول، والتنبيه والتصوير والترابط من جهة التكرير والعدول، وكلها عام سوى التصوير والترابط؛ فالأول خاص بالقصة الواحدة المكررة في السور المختلفة، والثاني خاص بالسورة الواحدة؛ ومبناه على التكرير اللفظي. أما ما يحققه التكرير فأبرز ما فيه طرافة التأكيد بالمحكيات المتفقة في القصص المختلفة، وحصول الترنم من المتشابهين ولو كانا متباعدين، وأما ما يحققه العدول، فمجمل ما فيه أن في كل عدول تفنناً في طرق الأداء؛ يثبت البلاغة ويدفع الملل ويحقق المتعة، وأن في كل عدول زيادة فائدة؛ تبين المعنى الأصلي أو تتممه، وأما ما يحققه التكرير والعدول، فمجمل ما فيه صور من التنبيه على أشياء معنوية أو فنية؛ أهمها التناسب والإعجاز، ومظاهر من التصوير النفسي والمادي؛ الجامد الجزئي بما تحمله كل آية من المتشابهات؛ والمتحرك المكتمل بالعقد بينها، ومعالم من الترابط بين أجزاء السورة المتباعدة والمتقاربة. والحاصل أنه إذا اجتمع التكرير والعدول، فتألَّف المتشابه اللفظي بمعناه الخاص، كان جل الغرض من التشابه متوقفاً على العدول، لأنه هو نكتة تكرار الآيات المتشابهة، وعليه تترتب مسائل في غاية الأهمية؛ لتعلقها بالتناسب والإعجاز، كاختلاف المحكيات في القصص المتفقة، واختلاف صور النظم المعبرة عن المعنى الواحد، مما جعل جل البحث في أغراض المتشابه دائراً على العدول ومستمداً من أغراضه، على الرغم من أن أغراض العدول لم تأت إلا ملحقة ببحث التكرير، فقلت العناية بأغراض التكرير النمطي جداً، مع مالها من خصوصية وأهمية؛ كالتنبيه على الموافقة وعلى أهمية المكرر؛ ولاسيما في المحكيات المتفقة في القصص المختلفة، وغير ذلك من مظاهر الخصوصية والأهمية التي فصلنا القول فيها، لنستدرك قلة العناية بها.

رابعاً : مصنفات المتشابه اللفظي:

تنقسم مصنفات المتشابه اللفظي إلى نوعين، مصنفات عُنيت بجمعه وترتيبه، وأخرى عنيت بتوجيهه، وتتعلق بكل منهما مسائل؛ كالبواعث على التصنيف، وطرائق الترتيب، والمناهج، وغير ذلك مما يوضح تاريخ التصنيف في هذا الفن، ويكشف عن منهج

البحث فيه. ذلك ما سنبينه هنا بأن نتناول كلاً من مصنفات النوعين على حدة مبتدئين بمصنفات الجمع.

١- مصنفات الجمع:

تقدم في موضع سابق من هذا البحث، أن كتب الفهارس والتراجم لم تميز بين مصنفات المتشابه اللفظي والمعنوي، وإنما اكتفت في الأغلب بالإشارة إلى أن المصنف في متشابه القرآن، وأنها ربما جمعت بين مصنفات النوعين في باب واحد بلا قرينة مخصصة، فأوقعت الالتباس وزادت الغموض، على نحو ما تقدم بيانه. فإذا أضيف هذا إلى أن وقوع المصطلح على المعنوي أشهر، ازدادت الحاجة إلى اعتماد أدلة؛ تكون بمنزلة ضابط يُركن إليه في تمييز مصنفات المتشابه اللفظي، ويمكن التماس هذه الأدلة في اختصاص صاحب الكتاب أو اسم الكتاب أو صفته؛ فإذا كان صاحبه من القراء كان الكتاب في المتشابه اللفظي، وإلاّ فلا؛ لأن القراء هم الذين استحدثوا هذا الفن[١]، وعُنوا بجمع آياته وحصر كلماته[٢]، دون سواهم من مصنفي المتشابه المعنوي الذين كانوا من المتكلمين وأصحاب العقائد، وبهذا الدليل ميز بعض المعاصرين بين مصنفات النوعين مما لم يصل إلينا؛ فحكم على بعضها كالمصنفات المنسوبة إلى حمزة (ت ١٥٦هـ) ونافع (ت ١٦٩هـ) وخلف البزار (ت ٢٢٩هـ)- والتي ذكرها ابن النديم (ت ٤٣٨هـ) مع مصنفات المتشابه المعنوي- حكم عليها بأنها من اللفظي، لأن أصحابها من القراء العشرة[٣]، وبهذا الدليل نستطيع أن نضم إلى مصنفي المتشابه اللفظي أسماء نُسب إليها التصنيف في المتشابه بلا تحديد نوعه، كابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) والعكبري (ت ٦١٦هـ) وعيسى بن عبد العزيز الإسكندراني (ت ٦٢٩هـ) ومن نحا نحوهم، لكونهم من مشاهير القراء وأئمَّتهم[٤].

---

(١) انظر: ابن المنادي، متشابه القرآن العظيم: ٥٩.

(٢) انظر: السيوطي، معترك الأقران: ١: ١٥.

(٣) انظر: زرزور، د. عدنان، مقدمة تحقيقه لكتاب متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار: ١: ٥٢ حتى ٥٦، وانظر أيضاً: ابن النديم، الفهرست: ٣٩، وقد صرح ابن المنادي في متشابه القرآن العظيم: ٦١ بأن كتاب خلف هو في المتشابه اللفظي. وانظر ترجمة حمزة في غاية النهاية لابن الجزري: ١: ٢٦١حتى ٢٦٣، وترجمة نافع في الكتاب نفسه: ٢: ٣٣٠ حتى ٣٣٤، وترجمة خلف في الكتاب نفسه أيضاً: ١: ٢٧٢ حتى ٢٧٤.

(٤) ذُكِر لابن الجوزي كتاب في المتشابه في عدة مصادر، انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٢١: ٣٨٤، وحاجي خليفة، كشف الظنون: ١: ٣٩١، والبغدادي، إسماعيل باشا، هدية العارفين: ١: ٥٢١، وانظر ترجمته في تلك المصادر وفي غاية النهاية لابن الجزري: ١/ ٣٧٥. وكذلك ذُكر في عدة =

وأما الاستدلال باسم الكتاب على أنه في المتشابه اللفظي، فمن حيث تعلق الاسم بالغاية التي وُضعت لها مصنفات هذا النوع؛ وهي قراءة القرآن وحفظه، وبهذا نستطيع الحكم على كتاب ابن الجوزي المسمى «تذكرة المنتبه في عيون المشتبه»[1] بأنه في المتشابه اللفظي؛ لإشارته إلى الحفظ بالتذكرة، وبهذا أيضاً يمكن الجزم بأن كتاب أحمد الدردير(ت ١٠٢١هـ) المسمى «تحفة القاري لكتاب الباري»، وكتاب السمهودي (ت١١٥٧هـ) المسمى «بغية المريد حفظ القرآن المجيد» المذكورين في المتشابه[2]، هما في المتشابه اللفظي؛ لإشارتهما إلى القراءة والحفظ.

وأما الاستدلال بصفة الكتاب، فنحو ما وصف به كتاب الآيات المتشابهات لابن بَقيّ أحمد بن يزيد القرطبي[3] (ت٦٢٥هـ) من أنه «من أحسن في شيءٍ في بابه، وكان لا يفارقه في سفر ولا حضر»[4] لأن أحسنيته كانت من جهة ترتيبه كما سيأتي؛ والاعتناء بالترتيب والتفنن فيه من شأن مصنفي المتشابه اللفظي لا المعنوي، ولأن في عدم مفارقته له إشارة إلى أنه موضوع للإذكار من النسيان، وهو مجال المتشابه اللفظي دون سواه.

ومهما يكن من أمر، فإن ما وصل إلينا من مصنفات كفيل بتوضيح بواعثها وطرائقها، على أننا سنركز على مطبوعها، ككتاب الكسائي (ت ١٨٩هـ) الذي يُنسب إليه أول مصنف في هذا الفن[5]، وكتاب ابن المنادي (ت ٣٣٦هـ)، وكتاب علَم الدين السخاوي (ت

= مصادر أن للعكبري كتاباً في المتشابه، انظر منها: ياقوت، معجم الأدباء: ٤: ١٥١٦، والذهبي، سير أعلام النبلاء: ٢٢: ٩٣، والصفدي، نكت الهميان: ١٧٩، والوافي بالوفيات، له: ١٧: ١٤١، والداودي، طبقات المفسرين: ١: ٢٣٢، وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب: ٥: ٦٨، وانظر ترجمة العكبري في تلك المصادر، وقارن بـ غاية النهاية لابن الجزري: ١: ١٧٩، و٦٢١. أما مواضع نسبة كتاب المتشابه إلى عيسى بن عبد العزيز فانظرها عند السيوطي، بغية الوعاة: ٣٦٩، والبغدادي، إسماعيل باشا، هدية العارفين: ١: ٨٠٨، وإسحق، د. علي شواخ، معجم مصنفات القرآن الكريم: ٤: ١٩٦، وانظر ترجمة عيسى بن عبد العزيز فيما ذكر وفي غاية النهاية لابن الجزري: ١: ٦٠٩ حتى ٦١١.

(١) انظر ما ذكر في الحاشية السابقة من المصادر المتعلقة بكتاب ابن الجوزي.

(٢) انظر: تيمور باشا، أحمد، فهرس الخزانة التيمورية: ١: ١٣٠- ١٣١.

(٣) انظر: السابق: ١: ١٣٢، وقارن بما ذكره فؤاد سيد في فهرس المخطوطات المصورة بمعهد إحياء المخطوطات العربية: ٤٢، وبما ذكره د. علي شواخ إسحق في معجم مصنفات القرآن الكريم: ٤: ١٩٤.

(٤) النُباهي المالقي، عبد الله بن الحسن، تاريخ قضاة الأندلس: ١١٨.

(٥) هذا هو المشهور، وهو قول للسيوطي، قاله على سبيل الظن، إذ قال في نوع الآيات المشتبهات من كتابه الإتقان: ٢: ٩٩٥: "أفرده بالتصنيف خلق، أولهم فيما أحسب الكسائي" وتابعه على ذلك خلَفُه =

٦٤٣هـ)، وكتاب محمد بن أنبوجا التشيتي (ت أول القرن الثاني عشر. هـ)، وكتاب آكاه باشا (ت في القرن الرابع عشر.هـ)، فعلى هذه المصنفات، مع الاستعانة بوصف بعض المخطوطات، سنعتمد في دراسة البواعث والطرائق.

أ- بواعثها:

يمكن رد بواعث التصنيف في جمع المتشابه اللفظي إلى أمرين؛ التقوية على حفظ القرآن، والرد على الطاعنين فيه.

أ- التقوية على حفظ القرآن:

وهو الأهم، لأن قوة حفظ القرآن منوطة بإتقان آياته المتشابهة؛ بالتمييز بينها ووضعها مواضعها، فكثيراً ما تلتبس تلك الآيات على القارئ الحافظ للقرآن، فيضع الآية موضع شبيهتها، بل لا يكاد يدخل عليه وهم ولا غلط، ولا سهو ولا خلل، إلا من جهة ذلك الالتباس، ولا يكاد يسلم من هذه الجهة الأئمة والمتقنون[1]، مما بعث فريقاً من القراء على

= بلا تقييد بالحسبان؛ انظر: طاش كبري زاده، مفتاح السعادة: ٢: ٣٥٦، وحاجي خليفة، كشف الظنون: ١: ٢٠٤، و٢: ١٥٨٤، والقنوجي، صديق بن حسن، أبجد العلوم: الجزء الثاني: القسم الأول: ١٥٩، والقسم الثاني: ١٧٠، و ١٨٣ . وثمة قول آخر تفرد به ابن المنادي ولم يطلع عليه السيوطي ومن تبعه؛ ذهب فيه إلى أن أول من صنف في هذا الفن موسى الفراء، الذي كان إمام أهل الكوفة في القرآن، وقد استدل ابن المنادي على ذلك بالرواية المسندة . انظر: ابن المنادي، متشابه القرآن العظيم: ٦١- ٦٢-٦٣ . ومع أن ابن المنادي لم يتعرض لذكر الكسائي البتة، فإن قوله أولى بالترجيح، لأن موسى الفراء متقدم على الكسائي؛ إذ كانت وفاته في خلافة أبي جعفر المنصور ١٣٦هـ - ١٥٨هـ . انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى: ٦: ٢٥٥، وقارن بما ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: ٨: ١٥٩، وابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب: ١٠: ٣٦٦- ٣٦٧ .

(١) لم يسلم من ذلك السهو من عُني بتوجيه المتشابه، كأبي جعفر بن الزبير الإمام في الإقراء، وذلك في آية النساء ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾ النساء: ٦١ وفي آية المائدة﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ قَالُواْ﴾ المائدة: ١٠٤ ، فقد سها في آية المائدة، فأسقط ﴿وَإِلَى ٱلرَّسُولِ﴾، وبنى السؤال على ذلك، فقال "للسائل أن يسأل عن وجه ما ورد في هاتين الآيتين من قوله في الأولى ﴿إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ﴾، والاكتفاء في الثانية بقوله: ﴿إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾" ملاك التأويل: ١: ٢٠٩ . ثم رتب جوابه على ذلك السهو . انظر: الملاك: ١: ٢٠٩ حتى ٢١٢ . وقد سها أيضاً ممن عُني بتوجيه المتشابه ابن جماعة، وذلك في عدة مواضع من كتابه؛ نبّه عليها محققه، انظر: كشف المعاني: ١٧٢، و٢٩٥، و١٨٠، ويبدو أن =السيوطي قد تابعه في هذا الموضع الأخير في كتابه قطف الأزهار: ٢: ١٠١٧ . وما أشرنا إليه هو سهو من ابن جماعة نفسه، وليس فيه أدنى احتمال لأن يكون من نُسّاخ كتابه . ولم يسلم من ذلك السهو أيضاً مشاهير المفسرين، كأبي السعود ت٩٨٢هـ الذي ظنَّ أن آية النحل ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ =

ضبط تلك الآيات وجمعها؛ بتقريب الأشكال إلى بعضها، ليستعين بها القارئ ويتقوى بها الحافظ؛ صرح بذلك الكسائي (ت ١٨٩هـ) حينما ذكر أنه صنف كتابه مشتبهات القرآن ليكون «عوناً للقارئ على قراءته، وتقوية على حفظه»[١] وإلى نحو ذلك أشار ابن المنادي (ت ٣٣٦هـ) حينما ذكر أن الآيات المتشابهة جُمعت للإذكار من النسيان[٢]، وللرد من سوء الحفظ، لأنه بحفظها يُؤمن السهو ويمتنع الغلط، فقال بعد أن بين أن المتشابه استحدثه فريق من القراء[٣] « وإنما حملهم على وضعهم إياه للقَرَأَة، رداً من سوء الحفظ، وحداهم كون القرآن ذا قصص، وتقديم وتأخير، كثير ترداد أنبائه ومواعظه، وتكرار أخبار مَنْ سلف من الأنبياء، والمهلَكين والأشقياء، يأتي بعضه بكلام متساوي الأبنية والمعاني، على تفريق ذلك في آي القرآن وسوره، (و) قد يجيء حرف من غير هذا الضرب، فيأتي بالواو مرة، وبالفاء مرة، وآخر يأتي بالإدغام تارة، وبالتبيان تارة، وأسماء متماثلة، فاستحبوا أن يجمعوا من حروف متشابه القرآن ما إذا حُفظ منع من الغلط»[٤].

وإلى هذا الباعث أيضاً تشير عنوانات بعض مصنفات الجمع، نحو «هداية المرتاب وغاية الحفاظ والطلاب في تبيين متشابه الكتاب»، و«تذكرة الحفاظ في مشتبه الألفاظ»[٥].

٢- الرد على الطاعنين في القرآن:

وذلك أنه كان فيهم من يطعن عليه أنه فيه تكرار بلا فائدة، فكان هذا باعثاً على جمع الآيات المتشابهة؛ بوضع حروفها المتناسبة وأنبائها المتباينة بعضها بإزاء بعض، ليسهل الرد عليهم كما ذكر ابن المنادي[٦]، فكان هذا الباعث ممهداً للتصنيف في توجيه المتشابه.

= [النحل: ١١٥] بلفظ ﴿فَإِنَّ رَبَّكَ﴾، وبهذا اللفظ أثبتها في تفسيره، وذلك لشدة شبهها بآية الأنعام ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، انظر: أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ٣:٢٩٩. وقد نبه على ذلك السهو الآلوسي في روح المعاني: ١٤: ٢٤٦.

(١) الكسائي، مشتبهات القرآن: ٤٠.

(٢) انظر: ابن المنادي، متشابه القرآن العظيم: ٦٠.

(٣) انظر: السابق: ٥٩.

(٤) السابق: ٥٩. والواو الموضوعة بين قوسين زيادة منا ليستقيم الكلام.

(٥) انظر: تيمور باشا، أحمد، فهرس الخزانة التيمورية: ١:١٣١.

(٦) انظر: ابن المنادي، متشابه القرآن العظيم: ٢٢٦.

ب- طرائقها:

يبين لنا ما سلم من مصنفات الجمع أن أصحابها اعتمدوا طريقتين من التصنيف؛ طريقة العقد وطريقة النظم، وطرائق من ترتيب المتشابهات فيهما، لا بد من رسم معالمها في إطار كل من طريقتي التصنيف، ولمزيد إيضاح تلك المعالم سنُتْبع الكلام على كل طريقة بعرض مصنف من مصنفاتها.

أ- طريقة العقد:

وتقوم على ضم الآيات المتشابهة بعضها إلى بعض، وترتيبها بواحدة من أربع طرائق؛ الطريقة السُوَرية، أو الأبوابية[1]، أو السورية والأبوابية معاً، أو الحرفية.

- الطريقة السُوَرية:

وفيها ترتب الآيات المتشابهة على السور، وفي كل سورة على آياتها، وكأن الذي استحدثها «أراد أن يقرب بعض الأشكال إلى بعض، فعمد إلى ما في سورة البقرة من حرف له نظير مذكور في سورة أخرى أو سور عدة، فأضاف تلك النظائر إلى الحرف أو الحروف التي تشبهها في سورة البقرة، حتى إذا استنظف ما في سورة البقرة من ذكر القصص والحروف المتشابهة، ذكر ما في سورة آل عمران وما يليها إلى آخر القرآن بذلك النعت»[2].

وقد اختار هذه الطريقة بعض من صنف المتشابه من المتقدمين[3]، وبعض المتأخرين، وكل المعاصرين. وما ذكرناه من وصفها إنما هو وصف عام يحتاج إلى إيضاح، وسنوضحه بعرض مصنف آكاه باشا، إذ لم يطبع من مصنفات المتقدمين والمتأخرين على هذه الطريقة سواه، وسنُتبعه بكتاب معاصر، اخترنا أن يكون كتاب «الإيقاظ» لجمال عبد الرحمن، لنبين تطور التصنيف على هذه الطريقة.

---

(١) استفدنا هاتين التسميتين من تقسيم ابن المنادي كتابه إلى نوعين؛ أبوابي وسوري، انظر: متشابه القرآن العظيم: ٦٦، و١٦١.

(٢) ابن المنادي، متشابه القرآن العظيم: ١٦١.

(٣) انظر: السابق: ١٦١.

- مصنف آكاه باشا «العقد الجميل في متشابه التنزيل»[1]:

وقد ضمّنه عدداً كبيراً من المتشابهات، ورتبه ترتيباً سوَرياً مصحوباً بالإشارة إلى أرقام أجزاء المصحف، أما في السورة الواحدة فقامت طريقته على ذكر المطلع والختام، وإن لم يكونا من المتشابه، مع النص إثر كل ختام على أنه «آخر السورة» وقد طرد ذلك ليشمل السور التي خلت من المتشابهات. وما بين المطلع والختام رتب آيات السورة، ملتزماً أن يذكر من تلك الآيات الجزء الذي وقع فيه التشابه مع شيء من السياق الذي ورد فيه، على أنه غالباً ما كان يفصل الجزء المكرر تكريراً محضاً، أو الذي وقع فيه التشابه، عن ذلك السياق بفاصلة. أما مشابهات الآية الواحدة، فرتبها ترتيباً سورياً مع الإشارة إلى أرقام أجزاء المصحف، جاعلاً مأخذ هذا الترتيب من حقلين يثلثان حقل الآيات ومشابهاتها؛ مفرداً أولهما للإشارة إلى رقم الجزء، وثانيهما لذكر اسم السورة.

على أن ترتيب المشابهات على ذلك النحو السُّوري لم يسلم من الاضطراب، بل إنه كثيراً ما يُخلّ به قاصداً، ليتسنى له تصنيفها في مجموعات، تستأثر آيات كل منها بترتيب مستقل، لانفرادها عما سواها بجامع ما؛ كأن تكون متماثلة المطالع، أو مكررة تكريراً محضاً، أو متقاربة تقارباً شديداً. وقد وجد في هذه الطريقة سبيلاً لإلحاق مجموعات مشابهة لتلك الأصلية، وإن لم يكن لها أي وجه شبه بالآية المعتمدة؛ وذلك بأن يتخلص من المشابه إلى ما يشابهه على نحو تسلسلي؛ بدت فيه المجموعات كأنها مفرعة من بعضها، ومع أنه لم يكثر من الاستعانة بهذه الطريقة، فالظاهر أنه كان يقصد إلى ذلك قصداً، ليأمن التكرار من جانب، ولكيلا يفوته بعض المتشابهات من جانب آخر، فضلاً عن أن هذه الطريقة هي طريقة التداعي أو الترابط المتسلسل الذي يناسب ذاكرة حافظ القرآن. فمن أمثلة ذلك ما جاء عنده في سورة النساء، إذ ذكر آية منها، ثم عقبها بمشابهاتها، ثم تخلص من هذه المشابهات إلى ما يشابهها، ولما فرغ من ذلك عاد إلى آية أخرى من سورة النساء على النحو التالي:

---

(١) آكاه باشا "من أمراء العسكرية مدة السلطان عبد الحميد الثاني في القرن الرابع عشر": تيمور باشا، أحمد، فهرس الخزانة التيمورية: ١: ١٣٢. وقد طبع كتابه طبعة واحدة بإذن منه في مطبعة مدرسة والدة عباس باشا الأول، سنة ١٣٢٣هـ- ١٩٠٥م.

«٥ النساء ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا ٱلنَّاسُ وَيَأْتِ بِـَٔاخَرِينَ ﴿١٣٣﴾﴾

٨ الأنعام ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنۢ بَعْدِكُم مَّا يَشَآءُ كَمَآ أَنشَأَكُم ﴿١٣٣﴾﴾

١٣ إبراهيم ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ * ﴿١٩﴾ وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٍ ﴿٢٠﴾ وَبَرَزُوا۟ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴿٢١﴾﴾ [١٩- ٢١].

٢٢ فاطر ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ * ﴿١٦﴾ وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٍ * ﴿١٧﴾ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ ﴿١٨﴾﴾ [١٦- ١٨].

١٣ الرعد ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ ﴿٥﴾﴾

٢١ السجدة ﴿وَقَالُوٓا۟ أَءِذَا ضَلَلْنَا فِى ٱلْأَرْضِ أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ بَلْ هُم بِلِقَآئِ رَبِّهِمْ كَٰفِرُونَ ﴿١٠﴾﴾

٢٢ سبأ ﴿إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴿٧﴾ أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةٌۢ ﴿٨﴾﴾

٢٦ ق ﴿أَفَعَيِينَا بِٱلْخَلْقِ ٱلْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِى لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ * ﴿١٥﴾ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ ﴿١٦﴾﴾

٥ النساء ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ ﴿١٣٥﴾﴾»[1]

فقد رتب مشابهات آية النساء على السور، وهي الأنعام فإبراهيم ففاطر، وجعلها مجموعة واحدة لاتفاق مطالعها، وفي إطار هذه المجموعة أشار بالفاصلة [*] إلى مجموعة أخرى ائتلفت من آيتي إبراهيم وفاطر المكررتين تكريراً محضاً، ومن هذه المجموعة تخلص إلى أخرى؛ جمع فيها الآيات التي جاء فيها ﴿خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾، ولما كانت هذه المجموعة تختلف عن سابقتها في الجزء المكرر، أفرد لها ترتيباً جديداً، فبدأ بآية الرعد وختم بآية ق، وعمد في هذا الإطار إلى حذف بعض الآيات تجنباً للتكرار، فلم يذكر آية إبراهيم بعد الرعد، ولا فاطر بعد سبأ، مع أن الترتيب السوري يقتضي ذكرهما هنا لأنه جاء فيهما ﴿خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾، فأغناه ذكرهما السابق عن تكريرهما. ثم إن هذه الطريقة من التفريع أغنته عن تكرير آخر؛ هو الذي كان محتمل الوقوع في سور الآيات المذكورة في مثالنا وما نحا منحاه، فآية الأنعام لن ترد في سورة الأنعام، فلن نجدها إلا مقرونة بآية النساء في هذا الموضع، وكذلك سائر الآيات في مثالنا ليس لها إلا هذا الموضع.

---

(١) آكاه باشا، العقد الجميل: ٥٣- ٥٤. والرقم الذي يسبق اسم السورة يشير إلى أجزاء القرآن كما ذكرنا، أما أرقام الآيات المذكورة في سياقها وفي عقبها فهو من إضافتنا. والمثال الذي اخترناه هو مثال بسيط، وانظر أمثلة أخرى أكثر تعقيداً: ٤٨- ٤٩، و٥٩ وغيرها.

وخلاصة القول أنه رتب كتابه ترتيباً سورياً يراعي فيه الإشارة إلى أرقام أجزاء المصحف، ثم جرى في كل سورة على ترتيب آياتها، وأتبع كل آية بمشابهاتها المرتبة سورياً، على أنه ربما تخلص من تلك المشابهات إلى مشابهات لها يرتبها على سورها، ومن هنا كان البحث عن آية من المتشابه في كتابه قائماً على الظن وإعادة المحاولة أحياناً؛ فإذا أراد الطالب آية كان عليه أن يلتمسها بادئ الأمر في أول سورة من السور التي جاءت فيها مشابهاتها، مراعياً في ذلك ترتيب آيات تلك السورة، فإذا لم يظفر بمطلوبه كان عليه أن يستحضر الآيات التي تشابه تلك المشابهات من وجه ما، ثم يعيد البحث من جديد.

ومما يؤخذ عليه أن عدوله عن الترتيب السوري إلى الطريقة التفريعية ميز الكتاب بصعوبة المأخذ، لوضع الآية في غير سورتها، فالترتيب السوري يقتضي في مثالنا المذكور وضع آية الرعد مع ما تلاها في سورة الرعد لا في سورة النساء، وأمثال هذا قد تلجئ الطالب إلى إعادة البحث مراراً، وقد ترده بلا ظفر بمطلوبه، لأن الكتاب على استيعابه قد فاته شيء كثير. ومع أن الظاهر أنه كان يخل بالترتيب السوري ليتجنب التكرار كما ذكرنا آنفاً، فإنه لم يستطع أن يُخلي كتابه منه[1]. ومما يؤخذ عليه أيضاً تعدد الطرق التي اتبعها في ترتيب المشابهات والمزج بينها، فتارة يرتبها كلها ترتيباً سورياً، وتارة يصنفها في مجموعات يفرعها من بعضها ولو بكلمة، ومرة يمزج بين هاتين الطريقتين[2]، ثم إنه قد يخل بالترتيب السوري للمشابهات في إطار الطريقة الواحدة[3]، وقد يُسقط بعضها[4]. ويضاف إلى ما تقدم إغفاله أرقام الآيات، مع أن الطالب أحوج إليها من أرقام أجزائها.

---

(١) انظر على سبيل المثال: آكاه باشا، العقد الجميل: ٦؛ وقارنها بـ٩٤، و١١؛ وقارنها بـ١٢، و٥٣؛ وقارنها بـ٨٢، و٨٣؛ وقارنها بـ١٠٤ .

(٢) انظر على سبيل المثال: السابق: ١٦- ١٧- ١٨، و٣١- ٣٢- ٣٣، و٣٩- ٤٠- ٤١، و٤٤- ٤٥، و٥٦- ٥٧، و٦٥ .

(٣) انظر على سبيل المثال: السابق: ٤٥، و٦٨، و١٠٧ .

(٤) انظر على سبيل المثال: السابق: ٣١- ٣٢، و ٥٢، و ٥٦، و ٥٨، و١١٤، و ١٢٧ .

- مصنف جمال عبد الرحمن «الإيقاظ لتذكير الحفاظ بالآيات المتشابهة في الألفاظ»:

جمع فيه صاحبه عدداً كبيراً من الآيات المتشابهة، واستعان فيه بعلامات ليسهل التمييز بين المتشابهات، كالتلوين والأبيات الشعرية والتوجيه أحياناً[1]، على أن الاستعانة بهذه العلامات مذهب خاص بالمعاصرين.

وقد سلك فيه طريقة آكاه، فرتبه على الطريقة السورية، وجرى في كل سورة على ترتيب آياتها، وأتبع كل آية بمشابهاتها المرتبة على الطريقة السورية، بيد أنه كان يخل بهذا الترتيب في بعض المواضع كآكاه؛ لإبراز الفصل بين المتشابهات وإيرادها في تسلسل سهل كما ذكر[2]، وهو في إيرادها يثبت الجزء الذي وقع فيه التشابه مع شيء من سياقه، ويتبع الآيات بأسماء سورها، ويقرنها خلافاً لآكاه بأرقامها، وبدل الفواصل التي استعان بها آكاه لفصل الجزء المكرر تكريراً محضاً أو الجزء الذي وقع فيه التشابه، نجد هنا الاستعانة باللون الأحمر، بيد أنها تكاد تنحصر في اللفظين المعدول عنه وإليه بخلاف فواصل آكاه، ومما خالف فيه آكاه أيضاً، أنه صدر كل آية مع ما يشابهها بعنوان تشترك فيه جميعها أو معظمها على الأقل كما ذكر[3]، بيد أنه لم يسلك طريقة واحدة في اختيار العنوان؛ فتارة يتخذه من النمط، وتارة من العدول، وأخرى من الآية الأولى في الترتيب [4]، ومهما يكن من أمر، فإن العنوان سهل المأخذ، وزاد الأمر سهولة أنه ذيَّل مصنفه بفهرس لتلك العنوانات. وبهذا وما تقدم من أوجه الاختلاف، سلم مصنفُه مما أخذناه على سابقه، فكان أسهل مأخذاً، وأكثر دقة، وأثبت طريقة، إذ لم يخرج فيه عن الطريقة السورية في غير ما رسم لنفسه إلا في الموضع الشاذ[5]. بيد أنه لم يسلم كسابقه من إسقاط بعض المشابهات.[6]

---

(١) انظر: عبد الرحمن، جمال، الإيقاظ: ٨- ٩.

(٢) انظر: السابق: ١٠.

(٣) انظر: السابق، والصفحة نفسها.

(٤) انظر على سبيل المثال: السابق: ٩٤، و٩٦، و٩٨.

(٥) انظر على سبيل المثال: السابق: ١٥٤.

(٦) انظر على سبيل المثال: السابق: ١٤٠، و١٥٤، وقارن بما ذكره آكاه باشا في العقد الجميل: ٣١- ٣٢- ٣٣، و١٠٧- ١٠٨.

ونستطيع مما سبق من وصف المصنفين أن نعمم ونجمل ما فصلنا في أن أصحاب الطريقة السورية كانوا يجرون في ترتيب مصنفاتهم على السور، وفي السورة على ترتيب آياتها، ثم يعقدون بين الآية ومشابهاتها المنتزعة من السور الأخرى؛ بترتيب المشابهات ترتيب سورها، بيد أنهم يتعمدون الإخلال بهذا الترتيب في بعض المواضع، ليتسنى لهم تصنيف المشابهات في مجموعات متناسبة، فيسهلَ على الطالب الفصل بينها، وربما استعانوا بوسائل أخرى يتغيَّون بها التسهيل، كالفواصل التي استبدلت بالألوان عند المعاصرين، وبالعنوانات المختارة لمواضع التشابه التي ابتدعها بعض المعاصرين، وغير ذلك. على أنهم لم يسلموا من إسقاط بعض المشابهات، ولم يجمعوا من المتشابه على كثرة ما جمعوا إلا أقله؛ معللين بأنهم ركزوا على ما يستصعبه الحافظ والطالب ويكثر وقوع الخطأ فيه[1].

- **الطريقة الأبوابية:**

وتقوم على حصر مواضع أحد المتشابهين حصراً مستقلاً، ويسمى مجموعها باباً، ويتصدر هذا البابَ الجزء المراد حصر مواضعه على نحو يشبه العنوان، ثم يُصنف كل باب تبعاً لعدد تلك المواضع، فإذا اقتصر ورود الجزء على موضع واحد صُنف في باب الواحد، وإذا ورد في موضعين صُنف في «باب ما في القرآن من حرفين» وهكذا، وفي كل باب تُرتب الآيات ترتيب السور. فالقصد بهذه الطريقة حصر الأعداد باعتماد الأبواب، وهذا الذي عناه ابن المنادي حينما ذكر أن من صنف عليها «إنما كان قصدهم (جمع)الأعداد المتساوية من أقاصيص متقاربة»[2] فالأبوابية عددية، وهي مستقلة عن السُّوَرية، لا كما وهم بعض المعاصرين في الخلط بينهما على أنهما طريقة واحدة[3].

وهي اختيار معظم من صنف المتشابه من المتقدمين[4]، وقد وصل إلينا من مصنفاتهم مصنف الكسائي؛ وهو المطبوع الوحيد الذي يمثل هذه الطريقة.

---

(١) انظر على سبيل المثال: السابق: ٩- ١٠، و: سند، السيد محمود، أوجز البيان في متشابه القرآن: ١٠.

(٢) انظر: ابن المنادي، متشابه القرآن العظيم: ٦٢. ووقع في الأصل جميع، وظاهر أنه تصحيف؛ صوابه ما أثبتناه.

(٣) انظر: الخطيب الحسني، عبد القادر، مقدمة تحقيقه لكتاب السخاوي هداية المرتاب: ٢٩.

(٤) انظر: ابن المنادي، متشابه القرآن العظيم: ٦٢.

- **مصنف الكسائي «مشتبهات القرآن»**[1]:

جرى الكسائي في مصنفه على الطريقة الأبوابية؛ معتمداً في ترتيب الأبواب ترتيب الأعداد التصاعدي، خلافاً لمن رتبها ترتيباً تنازلياً[2]؛ فبدأ بباب الواحد، حتى إذا انتهى إلى باب ما في القرآن من تسعة أحرف، قفّاه بباب ما في القرآن من أحد عشر حرفاً، ثم أتبعه بباب لخمسة عشر، وعقبه بباب لعشرين حرفاً منهياً به الكتاب. وفي إطار هذه الأبواب الكلية صنف الأبواب الجزئية؛ فصدر كلاً منها بعنوانه، وأتبع العنوان بمواضع وروده في سياقها؛ مقرونة بأسماء سورها، ومرتبة ترتيب تلك السور، كقوله في باب ما في القرآن من حرفين:

«﴿فَلَمَّآ أَنْ﴾:

حرفان: أحدهما في يوسف ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ﴾ [٩٤]

والآخر في القصص ﴿فَلَمَّآ أَنْ أَرَادَ أَن يَبْطِشَ بِٱلَّذِى هُوَ عَدُوٌّ لَّهُمَا﴾ [١٩]»[3] أما تتابع الأبواب الجزئية فلم يُخضعه لترتيب معين إلا في باب الواحد؛ إذ جرى في ترتيب أبوابه الجزئية على السور، وراعى ترتيب الآيات في كل سورة. وفي هذا الباب خاصة أكثر من إتباع الأبواب الجزئية بالإشارة إلى المشابه، نحو قوله في باب الواحد من سورة الأنعام: «﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ ٱنظُرُوا۟﴾ [١١]، وسائر القرآن ﴿فَٱنظُرُوا۟﴾»[4] و قوله أيضاً في باب الواحد من سورة الأنعام: «﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكُمْ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [٩٩]، ليس في القرآن ﴿ذَٰلِكُمْ لَءَايَٰتٍ﴾ غيره»[5].

---

(١) الكسائي علي بن حمزة، أحد القراء السبعة المشهورين، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد حمزة الزيات ت ١٥٦هـ، وعنه أخذ، وممن روى عنه القراءات خلف بن هشام ت ٢٢٩هـ. وقد جمع الكسائي إلى إمامته في القراءة إمامة الكوفة في النحو واللغة. انظر ترجمته عند ابن الجزري، غاية النهاية: ١: ٥٣٥ حتى ٥٤٠، والسيوطي، بغية الوعاة: ٣٣٦- ٣٣٧، والداودي، طبقات المفسرين: ١: ٤٠٤ حتى ٤٠٨. وكتابه مشتبهات القرآن ظهر بطبعته الأولى سنة ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م في دار المنار بمصر، بتحقيق د. محمد محمد داود.

(٢) انظر: ابن المنادي، متشابه القرآن العظيم: ٦٢.

(٣) الكسائي، مشتبهات القرآن: ٩٤.

(٤) السابق: ٥١.

(٥) السابق، والصفحة نفسها.

ومما يؤخذ عليه اختلال ترتيب الآيات في بعض الأبواب الجزئية[1]، واختلال تصنيف هذه الأبواب - ولو نادراً- لعدم الدقة في حصر مواضعها؛ كتصنيفه ﴿أَلَمْ يَرَوْاْ﴾ في باب أربعة أحرف، والصحيح في باب الخمسة، لورودها في موضع خامس يبدو أنه سها عنه[2]. ومما يؤخذ عليه أيضاً إكثاره من الإشارة إلى المشابه في الأبواب الجزئية من باب الواحد، مع أن أبرز معالم الطريقة الأبوابية الاستغناء بأحد المتشابهين عن الآخر، إلا نادراً لمقتضٍ، كما يدل صنيعه في غير أبواب الواحد، وكما فعل خلَفه ابن المنادي كما سيأتي في الطريقة التالية. ومما يؤخذ عليه أيضاً خروجه أحياناً عن طريقته التي التزم فيها مطابقة آيات الباب الجزئي لعنوانه، نحو الباب الذي جعل عنوانه ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ وهو باب الثلاثة، ذكر فيه آيتين جاء فيهما ذلك العنوان، وثلّث بآية خارجة عنه، وهي ﴿فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾[3]. ومما يؤخذ عليه أخيراً؛ كون كتابه مختصراً غير مستوعب، فما تركه مما يحتاج إليه الحافظ أكثر مما جمعه، مع أنه وعد أن يستقصي في تتبع ما تشابه من ألفاظ القرآن حتى يكون كتابه مغنياً عن سواه[4]، إلا إذا كان ذلك القدر الذي جمعه كافياً لأهل عصره.

- الطريقة الجامعة بين السورية والأبوابية:

وتقوم على تقفية إحدى الطريقتين بالأخرى في مصنف واحد، وهي اختيار ابن المنادي في مصنفه «متشابه القرآن العظيم» وهو الوحيد الذي وصل إلينا مُصَنفاً على هذه الطريقة.

- مصنف ابن المنادي «متشابه القرآن العظيم»[5]:

جعل ابن المنادي مصنفه في جزأين، أفرد الأول للطريقة الأبوابية، والثاني للسورية، أما الأول فاستخلص مادته مما انتهى إليه من مصنفات المتقدمين الذين جروا على

---

(١) انظر على سبيل المثال: السابق: ١١٠، و١٢٣، و١٢٨، و١٢٩، و١٤٠، و١٤٤، و١٤٩، و١٦٠.

(٢) انظر: السابق: ١٢٥، وفي حاشيتها تنبيه للمحقق على ذلك. وانظر أيضاً: ١٤٢، وغيرها.

(٣) انظر: السابق: ١١٢، وانظر أمثلة أخرى في ١٠٩، و١١١، و١٢٩.

(٤) انظر: السابق: ٤٠.

(٥) ابن المنادي أحمد بن جعفر، من كبار القراء؛ إمام جليل، متقن غاية الإتقان، محدث حافظ، نهاية في علم العربية، جمع علوماً جمة، وكان الغالب عليه علوم القرآن، صنف كتباً كثيرة؛ فبلغت مصنفاته مئة ونيفاً وعشرين، وأوصلها بعضهم إلى أربعمئة ونيف وأربعين، ولم يصل إلينا منها سوى =

الطريقة الأبوابية، فخلط بعضها ببعض كما قال، وغير هيئتها وترتيبها من غير أن يحذف منها شيئاً[1]، مستبدلاً تصنيف الأبواب على الأعداد بتصنيفها على أنواع المتشابه؛ التقديم والتأخير، والإفراد والجمع، والزيادة والنقصان، والتذكير والتأنيث، والإدغام والفك، والإبدال[2]، مفرداً لكل نوع قسماً، وجامعاً إلى هذه الأقسام الستة ثلاثة أخر؛ ينفرد أحدها بأسماء الله تعالى الواقعة في أواخر الآيات، وثانيها بأسماء وأفعال واقعة في الأواخر أيضاً، وثالثها بذكر «السموات والأرض» من حيث التقديم والتأخير والجمع والتوحيد[3]. وبذلك أخرج الجزء الأول من مصنفه في تسعة أقسام، جامعاً في كل قسم أبوابه على غير ترتيب، مع مراعاة وضع الأبواب المتقاربة بعضها بإزاء بعض، أما آيات الباب الواحد فراعى فيها ترتيب السور؛ على نحو ما بيّنا في شرح الطريقة الأبوابية، وجرياً على هذه الطريقة أيضاً كان يستغني بأحد المتشابهين عن الآخر؛ ففي فصل التقديم والتأخير مثلاً استغنى بأبواب التقديم عن التأخير؛ نحو استغنائه بباب تقدم ﴿ٱلرَّحِيمُ﴾ على ﴿ٱلْغَفُورُ﴾ عن تأخره[4]، وكثيراً ما يشير إلى ذلك الاستغناء[5]. على أنه قد يتعمد ذكر المتشابهين؛ واضعاً باب كل منهما بإزاء الآخر إذا كان ثمة مقتض؛ نحو خشية الوهم أو تعدد أوجه التشابه[6]، كما هو مراعىً في الطريقة الأبوابية.

= "متشابه القرآن العظيم" . ووفاته سنة ٣٣٦هـ . انظر ترجمته عند الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ٤/٦٩- ٧٠، والذهبي، سير أعلام النبلاء: ١٥/٣٦١- ٣٦٢، وابن الجزري، غاية النهاية: ١/ ٤٤، والسيوطي، بغية الوعاة: ١٣٠، والداودي، طبقات المفسرين: ١/٣٤- ٣٥، وكحالة، عمر، معجم المؤلفين: ١/١١٥ . وكتاب متشابه القرآن العظيم طبعته الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سنة ١٤٠٨هـ بتحقيق عبد الله الغنيمان، انظر مقدمة محقق كتابة هداية المرتاب للسخاوي: ٢٩ . ثم طُبع مرة أخرى سنة ١٤١٤هـ- ١٩٩٣هـ بدمنهور- مكتبة لينة، وعلى هذه الطبعة نعتمد .

(١) انظر: ابن المنادي، متشابه القرآن العظيم: ٦٢- ٦٣ .

(٢) انظر: السابق: ٨٦، و٩١، و١٠٣، و١٣٨، و١٣٥، و٩٩ على الترتيب .

(٣) انظر: السابق: ٦٦، و١٤١، و٧٩ على الترتيب .

(٤) انظر: السابق: ٨٦ .

(٥) انظر على سبيل المثال: السابق: ٨٥، و٩١، و١٣٨، و١٤٠ .

(٦) انظر على سبيل المثال: ١٠٤، و١٠٩، و١١٧- ١١٨، و١٤٨، و١٥٧- ١٥٨ .

أما الجزء الثاني الذي أفرده للطريقة السورية، فقد سلك فيه المسلك الذي وصفنا في شرح تلك الطريقة، فلا داعي لإعادة القول هنا إلا في شيئين فرعيين؛ خالف فيهما طريقة من وصفنا هناك، الأول أنه كان ينبه على الاختلاف كثيراً، نحو تنبيهه على نقص ﴿لَكُمْ﴾ بقوله: «في آل عمران ﴿إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ﴾ [١٢٦]، وفي الأنفال ﴿إِلَّا بُشْرَىٰ﴾ [١٠] ليس فيها ﴿لَكُمْ﴾»[١] والثاني أنه لم يُخلّ بترتيب الآيات ليتسنى له تصنيفها في مجموعات كما فعل آكاه باشا وجمال عبد الرحمن قاصدين[٢].

ومما يؤخذ عليه وضعه بعض الأبواب في غير أقسامها[٣]، ولو نادراً، وتقسيم الجزء الأول من مصنفه إلى تسعة أقسام، مع أنه كان يمكن جعله في ستة بعدد أنواع المتشابه، لأن الأقسام الثلاثة الزائدة عليها هي فروع منها. ومما يؤخذ عليه أيضاً إسقاطه لبعض المشابهات[٤]، ولا سيما في الجزء الثاني الذي جرى فيه على الطريقة السورية، وبإضافة ما في هذا الجزء إلى ما في سابقه يتبين أن الكتاب قد فاته شيء كثير من المتشابه، بيد أن ابن المنادي اعتذر بأنه ترك ما ترك لما فيه من مشغلة عن الفائدة[٥].

وخلاصة القول أن الطريقة الجامعة بين السورية والأبوابية يراعى فيها الجمع بين الطريقتين في مصنف واحد؛ بتقفيه إحداهما بالأخرى، مع المحافظة على الطريقة السورية كما هي، واستبدال تصنيف الأبواب على الأعداد في الأبوابية بتصنيفها على أنواع المتشابه.

- الطريقة الحرفية:

وتقوم على ترتيب الآيات المتشابهة على حروف المعجم. وليس بين أيدينا ما نستطيع به أن نحدد الكلمة التي يُعتمد حرفها في الترتيب، أهي كلمة العدول أو كلمة من النمط؟ ومع ذلك نرجح أن تكون كلمة العدول؛ قياساً على اعتمادها في نظم المتشابه على حروف

---

(١) السابق: ١٧٥.

(٢) انظر على سبيل المثال: السابق: ١٨٥مع ٢٠٣، وقارن بما عند آكاه باشا في العقد الجميل: ٨، وانظر كذلك عند ابن المنادي: ١٨٩ مع ١٩٩، وقارن بما جاء عند آكاه باشا: ٨٣.

(٣) انظر على سبيل المثال: ابن المنادي، متشابه القرآن العظيم: ١٥٦- ١٥٧- ١٥٨، وقارن بـ١٠٣، و١٣٢.

(٤) انظر على سبيل المثال: السابق: ١٩٨، و٢٠٤، و٢١٣.

(٥) انظر: السابق: ٧٩، و٩٨، و١٠٢.

المعجم كما سيأتي.

ولم يصل إلينا من مصنفات هذه الطريقة إلا كتاب ابن بقي أحمد بن يزيد القرطبي (ت ٦٢٥هـ) الذي وُصف بأنه من أحسن ما صُنف في بابه[١]، ولكنه لم يزل مخطوطاً[٢].

٢- طريقة النظم:

وتقوم على نظم المتشابهات وترتيبها بإحدى طريقتين، الحرفية أو السورية.

- الطريقة الحرفية:

ويراعى فيها ترتيب المتشابهات على حروف المعجم، والعمدة في الترتيب الحرف الأول من كلمة العدول.

وقد سبق إلى هذه الطريقة- وربما كان مستحدث طريقة نظم المتشابه عامة- علَم الدين السخاوي[٣] (ت٦٢٩ هـ) في كتابه المطبوع «هداية المرتاب» فتابعه بعض الناظمين مستدركين أو مقلدين[٤].

- منظومه علم الدين السخاوي «هداية المرتاب وغاية الحفاظ والطلاب في تبيين متشابه الكتاب»[٥]:

اقتصر السخاوي في نظمه على ذكر موضع الاختلاف من الآيات المتشابهة، أي على اللفظين المعدول عنه وإليه معاً أو أحدهما دون آخر، واختار له تسمية «المشكل» وجعله نوعين؛ لفظي أشار إليه بقوله:

---

(١) النباهي المالقي، عبد الله بن الحسن، تاريخ قضاة الأندلس: ١١٨ .

(٢) سيد، فؤاد، فهرس المخطوطات المصورة بمعهد إحياء المخطوطات العربية: ٤٢ .

(٣) انظر: السخاوي، علم الدين، هداية المرتاب، مقدمة المحقق: ٢٩، و٤٩ .

(٤) ممن استدرك عليه تلميذه أبو شامة المقدسي ت ٦٦٥هـ في منظومته المسماة "تتمة البيان لما أشكل من متشابه القرآن" انظر: حسن، د. عزة، فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية، علوم القرآن: ٣٤٤، وقارن بمقدمة محقق كتاب هداية المرتاب للسخاوي: ٢٩- ٣٠ . وممن قلده الخضري ت ١٢٨٧هـ في منظومته المطبوعة التي نص فيها على أنه نحا نحو السخاوي، انظر: الخضري، محمد، رسالة في مبادئ التفسير ومنظومة في مشابهات القرآن: ٤١ . وكذا وقع في أصل العنوان مشابهات .

(٥) السخاوي علي بن محمد، علم الدين، عالم بالقراءات وعللها، شيخ مشايخ الإقراء بدمشق في زمانه، إمام في التفسير والنحو واللغة والأدب . ووفاته سنة ٦٤٣هـ . انظر ترجمته عند ابن الجزري، =

«فإن أردت علم لفظ مشكل»[1]

وأراد به الكلمة الواحدة، وحرفي أشار إليه بقوله:

«وإن أردت علم حرف أشكلا»[2]

وأراد به الحرف المتصل؛ كالضمائر والعلامات نحو الميم من ﴿ذَٰلِكُم﴾، والتاء من ﴿أَخَذْتُ﴾، أو المنفصل كحروف الجر وما نحا منحاها.

فنوع الإشكال عنده منوط بالعدول؛ فإن تعلق العدول بلفظ كان الإشكال لفظياً، نحو الآيتين اللتين جاء في إحداهما ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ وفي الأخرى ﴿فَأَرْسَلْنَا﴾، وإن تعلق بحرف كان حرفياً، كأن يأتي في إحدى الآيتين ﴿رَسُولُهُۥ﴾ وفي الأخرى ﴿بِرَسُولِهِۦ﴾، فيكون الإشكال حرفياً من باب الباء، وقد ألحق بهذا النوع الكلمتين اللتين لا تختلفان إلا في حرف واحد، نحو ﴿يَنظُرُونَ﴾ و﴿وَيَنصُرُونَ﴾؛ فهذا عنده إشكال حرفي من باب الظاء.

وقد ميز بين ذينك النوعين ودقق في فروعهما ليرسم بهما طريقة ترتيب النظم على حروف المعجم؛ فأفرد لكل حرف باباً، وجمع في كل باب عدداً من مشكلات النوعين مراعياً ذكر المشكل اللفظي في باب أول حرف منه، وإلى ذلك أشار بقوله:

«فإن أردت علم لفظ مشكل فانظر إلى الحرف الذي في الأول»[3]

أما المشكل الحرفي فراعى ذكره في باب حرفه كما قال:

«وإن أردت علم حرفٍ أشكلا ألفيته في بابه محصَّلا»[3]

= غاية النهاية: ١: ٥٦٨ حتى ٥٧١، والسيوطي، بغية الوعاة: ٣٤٩، والداودي، طبقات المفسرين: ١: ٤٢٩ حتى ٤٣٢. وكتابه "هداية المرتاب" طبع في الأستانة سنة ١٣٠٦هـ. وطبع بمصر مراراً، انظر: سركيس، يوسف، معجم المطبوعات العربية والمعربة: ١: ١٠١٥. وحققه أخيراً عبد القادر الخطيب الحسني، وصدرت طبعته الأولى سنة ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م بدار الفكر المعاصر ببيروت، وهو من منشورات مركز جمعة الماجد بدبي. وعلى هذه الطبعة نعتمد في هذا البحث.

(١) السخاوي، علم الدين، هداية المرتاب: ٦٦.

(٢) السابق، والصفحة نفسها.

(٣) السابق، والصفحة نفسها.

تلك طريقته في الترتيب بيّنها على نحو مجمل، بيد أنه راعى في ثنايا نظمه مسالك فرعية، خلاصتها أنه نحا في ذكر مواضع الإشكال منحيين؛ ذكر المتشابهين معاً، أو الاستغناء بأحدهما عن الآخر، وذلك ما عناه بقوله:

«وربما أغنى عن القرين قرينه بواضح التبيين
وربما جاءا معاً فكانا كالشاهدين أوضحا البيانا»[1]

فإذا ذكرهما معاً وقد تشابها في إبدال حرفي أو لفظي أو في إبدال حرف باسم، راعى سبق الحرف الأول من هذين المتبادلين حسب ترتيب ألف باء، ثم ذكرهما في باب ذلك الحرف، كإشارته إلى تشابه الآيتين اللتين جاء فيهما ﴿وَٱلۡعَٰكِفِينَ﴾ و﴿وَٱلۡقَآئِمِينَ﴾ في باب العين[2]، وإذا تشابها في غير الإبدال؛ كالحذف والذكر أو الإفراد والجمع أو التعريف و التنكير وغير ذلك، راعى ذكرهما في باب الحرف الأول من المشكل اللفظي أو الحرفي، إلا ما تشابه في تقديم وتأخير فيغلب اعتماده فيه على المقدم ذكره في أول الآيات وروداً حسب الترتيب القرآني، ثم يراعي ذكر المتشابهين في باب الحرف الأول من ذلك المقدم. أما إذا استغنى بأحد المتشابهين عن الآخر فإنه يذكره في باب الحرف الأول من أحرف المشكل، كذكره ﴿عَنكُمۡ مِّن سَيِّـَٔاتِكُمۡ﴾ في باب الميم استغناءً به عن مشابهه ﴿عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ﴾[3].

وقد رأى أن يخرج عما وصفنا، إذا تعددت مواضع الإشكال في المتشابهات وكان جمعاً ميسوراً؛ بأن يذكرها في باب الحرف الأول من أول مشكل فيها، وقد نبه على ذلك بقوله:

«وإن توالت كلمات مشكلهْ جمعتها في باب حرف الأوّلهْ»[4]

---

(١) السابق: ٦٧.
(٢) انظر: السابق: ١١٦.
(٣) النظر: السابق: ١٤٠.
(٤) السابق: ٦٧.

وذلك نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ﴾ [التوبة:٥٥] وقوله: ﴿وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَأَوْلَٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ﴾ [التوبة:٨٥] فقد اجتمع فيهما إشكال حرفي من باب الفاء ﴿فَلَا﴾ بإزاء ﴿وَلَا﴾، وآخر من باب اللام ﴿وَلَآ أَوْلَٰدُهُم﴾ بإزاء ﴿وَأَوْلَٰدُهُمْ ۚ﴾، وثالث من باب الألف ﴿لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ بإزاء﴿أَن يُعَذِّبَهُم﴾، وإشكال لفظي من باب الحاء ﴿فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ﴾ بإزاء﴿فِى ٱلدُّنْيَا﴾، ولذلك ذكر هذه المشكلات مجتمعة في باب الفاء الذي هو باب أول مشكل فيها، وذلك في قوله:

«واقرأ ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ﴾ بالفاء سَمَا ... معْه ﴿وَلَآ أَوْلَٰدُهُم﴾ مُقدَّما

وجاء في الثاني ﴿ولا تعجبكا﴾ ... بالواو مَنْ تسألْ به يُجِبْكا

مَعْه ﴿وَأَوْلَٰدُهُمْ ۚ﴾ فحصِّلِ ... للكل في التوبة غير مبطلِ

واقرأ مع الآخِر ﴿أن يعذِّبا﴾ ... ومعْه ﴿فِى ٱلدُّنْيَا﴾ وكن مهذِّبا»[1]

على أنه إذا تعذر الجمع لم يخرج عما وصفنا من طريقته العامة. وهو في هذا وذاك ملتزم ترتيب السور والآيات على نحو تغليبي، لأن ضرورة النظم قد تحول دون ذلك.

ومما يؤخذ عليه مخالفته لبعض ما ألزم به نفسه ونبه عليه في مقدمته، كذكره بعض المشكلات في غير بابها[2]، وتفريقه المشكل على بابين، مفرداً كل باب لواحد من المتشابهين[3]. ومما يؤخذ عليه أيضاً أن حصره لمواضع المشابهات لم يكن دقيقاً، فقد فاته شيء منها[4]، ثم إن تحديده لها، سوراً كانت أو آيات كان على سبيل الإشارة بأوجز العبارة، بل إنها كثيراً ما استحالت رموزاً وإيماءات[5] لتتمشى مع طبيعة النظم، مما نأى

(١) السابق: ١٢٣ - ١٢٤ .

(٢) انظر على سبيل المثال: السابق: ٩٨ الحاشية ٩ ، و١٢٧ الحاشية ٤ ، و ١٤٩ الحاشية ٤ ، و١٥٠ البيت ١٣٧ وقارن بـ١٦٧ البيت ٣٩٤ ، و ١٠٧، وقارنها بـ١٢٣ .

(٣) انظر على سبيل المثال: السابق: ١١٧ مقارنة بـ١٣١، و١١٧أيضاً مقارنة بـ١٤٩ .

(٤) انظر على سبيل المثال: السابق:٨٦، و١٦٧ .

(٥) انظر على سبيل المثال: السابق: ٨٧، و١١٠، و١١١، و١٢٦ .

بالمنظومة عن الفائدة المرجوّة منها، وجعلها موضع اهتمام الشُرّاح؛ فكان ممن توفر على شرحها أحمد بن أحمد الطيبي[1] (ت٩٨١هـ)، وعبد الله الشريف المصري [كان حياً ١١٥٠هـ)[2]، ومن المعاصرين محمد نجيب خياطة[3]، ومحمد سالم محيسن وزميله[4].

ويضاف إلى ما تقدم أنها لم تستوعب من المتشابه إلا أقله، وقد أشار إلى ذلك بقوله:

«لا أدعي أني حصرت المشكلا لكنها معينة لمن تلا»[5]

مما أغرى تلميذه أبا شامة المقدسي (ت٦٦٥هـ) باتباع طريقته، والنظم على شاكلته، ليستدرك عليه ويسد حاجة الطلاب ونشدة حفظ القرآن من أهل عصره[6].

وخلاصة القول أن هذه الطريقة تقوم على نظم المشكل؛ أي موضع الاختلاف فقط، وترتيب النظم على حروف المعجم، بإفراد باب لكل حرف، ومراعاة ذكر المشكل في باب أول حرف منه، إلا إذا تعددت مواضع الإشكال في المتشابهين وأمكن جمعها، فإنها تأتي كلها في باب أول حرف من أول مشكل فيها. وتراعي هذه الطريقة ترتيب المتشابهات في كل باب على السور والآيات ما أمكن النظم.

- **الطريقة السورية:**

وتنظم فيها المتشابهات مرتبة على السور، على نحو ما شرحنا في الطريقة السورية من طرائق العقد، ويمثلها بعض المتأخرين كمحمد بن أنبوجا التشيتي (ت أول القرن الثاني عشر هـ) في منظومته المطبوعة «البحر المحيط».

---

(١) انظر: حسن، د. عزة، فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية، علوم القرآن: ٣٥٢، ومقدمة محقق كتاب السخاوي هداية المرتاب: ٥٢- ٥٣.

(٢) انظر: تيمور باشا، أحمد، فهرس الخزانة التيمورية: ١٣١/١، وكحالة، عمر، معجم المؤلفين: ٢٤٧/٢.

(٣) انظر: إسحق، د. علي شواخ، معجم مصنفات القرآن الكريم: ٤: ٢٠٣، ومقدمة محقق كتاب السخاوي هداية المرتاب: ٥٢.

(٤) انظر: سند، السيد محمود، أوجز البيان في متشابه القرآن: ١٢٥.

(٥) السخاوي، علم الدين، هداية المرتاب: ١٧٥.

(٦) انظر: حسن، د. عزة، فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية، علوم القرآن: ٣٤٤، وقارن بما ذكره محقق كتاب هداية المرتاب للسخاوي: ٢٩- ٣٠.

- **منظومة محمد بن أنبوجا التشيتي «البحر المحيط»**[1]:

جرى التشيتي في منظومته على ترتيب المتشابهات على سورها، وفي السورة على آياتها؛ مراعياً ترتيب المشابهات على سورها ما أمكنه النظم.

وقد جنبه اتباعه لهذه الطريقة وتطبيقه التدقيق لها ما وقع فيه السخاوي من التكرار، ومن وضع المشكل في غير بابه، بيد أنه لم يسلم من إسقاط بعض المشابهات[2]، ولم يجد بداً من سلوك مسلك سابقه في تحديد مواضع المتشابهات على سبيل الإشارات في كثير من المواضع ليتأتى له النظم؛ ولذلك تُلُقيت منظومته كمنظومة سابقه بالشرح والتوضيح، كشرح محمد أحمد الشنقيطي[3]، ومع أنها جاءت على الضعف من سابقتها فإنها لم تتضمن من المتشابه إلا أقله.

وخلاصة القول أن مصنفات الجمع اختص بها القراء، وبعثهم على تصنيفها التقوية على حفظ القرآن، والرد على الطاعنين فيه، وسلكوا في تصنيفها طريقتين؛ العقد والنظم، ففي طريقة العقد رتب بعضهم المتشابهات على السور، واختار جمعٌ الترتيب على الأبواب، وجمع غيرهم بين هاتين الطريقتين، واستحدث آخر الترتيب على حروف المعجم. وفي طريقة النظم سلكوا مسلكين من الترتيب؛ السوري والحرفي. وقد تميزت طريقة العقد بالسهولة، خلافاً لطريقة النظم التي أحوجت الناظم إلى الإشارات والرموز، وتطلبت الشروح والتعليقات، مما أبعد المنظومات عن الفائدة المرجوة منها إلا إذا كان الحافظ متمرساً، وجعلها أدخل في باب التفنن، ولاسيما ما نُظم منها على حروف المعجم. أما طريقة العقد فكانت بطرائقها المتعددة من الترتيب تجمع إلى السهولة الوفاء بحاجة الحافظ المتمرس، والطالب المبتدئ، والباحث المراجع، مما جعلها أشيع من سابقتها، بيد أن أليق طرائقها بالحفظ الطريقة الأبوابية، ولذلك جرى عليها معظم مصنفات المتقدمين. ولابد من الإشارة أخيراً إلى أن الذي يحدد مادة المتشابه تجربة المصنف القائمة على ملاحظة الآيات

---

(١) سبقت الإشارة إلى أن محمد بن أنبوجا توفي أول القرن الثاني عشر الهجري، ولم نعثر له على ترجمة. أما منظومته فمطبوعة بشرحها المسمى «تيسير الوهاب المنان على توضيح متشابه القرآن» لمحمد أحمد الأسود الشنقيطي، وهي النسخة التي نعتمد عليها في وصف المنظومة.

(٢) انظر على سبيل المثال: الشنقيطي، محمد، تيسير الوهاب المنان: ٣١-٣٢، و٥٥، و٥٦-٥٧، وقارن بما ذكره آكاه باشا في العقد الجميل: ٧٣، و٣١-٣٢-٣٣، و٥٧ على الترتيب.

(٣) سبقت الإشارة إلى ذلك في الحاشية قبل السابقة.

التي يخطئ في حفظها الحفاظ والطلبة، ولذلك اختلفت المصنفات في مواد كثيرة، وكانت تصغر تارة وتكبر أخرى، وزاد هذا الاختلاف أن القدماء ألفوا كتبهم لتحفظ، أما المعاصرون ومن سبقهم بزمن يسير، فلم يعد التصنيف عندهم مقتصراً على الحفظ كما يبينه مصنف آكاه باشا وجمال عبد الرحمن، وعلى أية حال كانت كل المصنفات غير مستوعبة، وما فاتها أكثر مما جُمع فيها، وهو أمر طبيعي إذا ما علمنا أن الآيات المتشابهة تكاد تأتي على ثلث القرآن الكريم[1]، ومنها طائفة تتعدد أوجه التشابه فيها.

٢- مصنفات التوجيه:

توجيه المتشابه اللفظي فن من فنون التفسير[2]، وهو أدخل في الجانب البلاغي، ولذلك تأخر ظهوره، وعُنيت به تفاسير المتأخرين، وبعض مصنفاتهم المتعلقة بالتفسير، إلى جانب ما استقل به من مصنفات. ونرى أن نشير هنا إلى هذه وتلك، وأن نتحدث عنها حديثاً مقتضباً؛ يبين عدد المصنفات وقدر المادة التي انتهت إلينا من هذا الفن.

- المصنفات المستقلة:

وتنحصر في مصنف الخطيب الإسكافي (ت٤٢٠هـ) «درة التنزيل وغرة التأويل»[3] وهو أول مصنف في هذا الفن، ومصنف الكرماني (ت بعد ٥٣١هـ) «البرهان في متشابه القرآن»، ومصنف أبي جعفر بن الزبير (ت٧٠٨هـ) «ملاك التأويل»، وسنبسط القول فيها لاحقاً.

---

(١) انظر: سند، السيد محمود، أوجز البيان في متشابه القرآن: ١٩ .

(٢) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة: ١/ ٨٤ ، وحاجي خليفة، كشف الظنون: ١/ ٢٠٤ ، والشوكاني، البدر الطالع: ١/ ٣٤ ، والقنوجي، صديق بن حسن، أبجد العلوم: الجزء الثاني، القسم الأول: ١٥٩، وخلف الله، أحمد عز الدين، مقدمة تحقيقه لكتاب الكرماني البرهان في متشابه القرآن: ٥٧، و٥٨، وخلف، د .عبد الجواد، مقدمة تحقيقه لكتاب كشف المعاني لابن جماعة: ٤٦، و٥٩، والخطيب الحسني، عبد القادر، مقدمة تحقيقه لكتاب السخاوي، هداية المرتاب: ٣١ .

(٣) اختُلف في نسبة مصنف «درة التنزيل وغرة التأويل» على ثلاثة أقوال؛ الأول أنه للخطيب الإسكافي، والثاني أنه للراغب الأصبهاني، والثالث أنه لأبي عبد الله الرازي المفسر المشهور فخر الدين محمد ابن عمرت ٦٠٦هـ . أما هذا الثالث فقاله الزركشي في البرهان: ١/ ١١٢ - وتابعه السيوطي في الإتقان: ١/ ٢٣ ، و ٢/ ٩٩٥ - وحاجي خليفة في كشف الظنون: ١/ ٧٣٩ ، فتابعه إسماعيل باشا البغدادي في هدية العارفين: ٢/ ١٠٧ ، ومرتبو فهرسة الكتب العربية المحفوظة بالكتبخانة الخديوية: ١: ١٧٣، فنسبوا إحدى نسختين من هذا المصنَّف إلى الفخر الرازي . وهذا القول مدفوع بإشارة بعض الدارسين في رسالة له سماها «فخر الدين الرازي» إلى عدم صحة نسبة الكتاب إليه، انظر: ابن جزي ومنهجه في التفسير لعلي الزبيري: ١/ ٣٠١ . ويبدو أن أصل النسبة الخاطئة وهمٌ ناشئ من اشتباه اسم الخطيب الإسكافي محمد بن عبد الله أبي عبد الله واسم الفخر الرازي (محمد بن عمر =

. . . . . .

= أبي عبد الله) المعروف بابن الخطيب، انظر: ابن جزي ومنهجه في التفسير لعلي الزبيري: ٢/٨٠٣، الحاشية ٤. أما القولان الأول والثاني- وفيهما جل الخلاف- فذهب إلى أولهما؛ أي إلى نسبته إلى الخطيب الإسكافي: السيوطي في بغية الوعاة: ٦٣، وأحمد تيمور باشا في فهرس الخزانة التيمورية: ١/١٣١ مشيراً إلى غلط حاجي خليفة في نسبة الكتاب إلى الراغب. وأما القول الثاني فذهب إليه عمر الساريتي في مقال له سماه "كتاب درة التنزيل وغرة التأويل للراغب الأصفهاني وليس للخطيب الإسكافي" ونشره في مجلة مجمع اللغة بدمشق، الجزء الأول، المجلد: ٦١: ص١١٤وما بعدها. وذهب إلى ذلك أيضاً د. نور الدين عتر في كتابه علوم القرآن: ٢٥١ ناصاً على تخطئة نسبة الكتاب إلى الخطيب الإسكافي. ونسبت أيضاً إلى الراغب الأصفهاني إحدى نسختين من الكتاب محفوظتين بالكتبخانة الخديوية، انظر فهرسها: ١/١٧٣. وإلى الراغب أيضاً نُسب الكتاب في فهرس المخطوطات المصورة بمعهد إحياء المخطوطات العربية: ١٨؛ بيد أن العنوان هنا «أسرار التأويل» بدل درة. وذكر حاجي خليفة في كشف الظنون: ١/٧٣٩ أن للراغب كتاب «درة التأويل في متشابه التنزيل» وتابعه إسماعيل باشا البغدادي في هدية العارفين: ١/٣١١. وذكر برو كلمان في تاريخه: ٥/ ٢١٠- ٢١١ أن للراغب كتابين: الذي ذكره حاجي خليفة «درة التأويل في متشابه التنزيل»و«حل متشابهات القرآن»، وأوضح صفوان داودي محقق كتاب المفردات للراغب أن الكتابين واحد، وأنهما- كما تبين له من مقارنة المخطوطين بالمطبوع- مطابقان مطابقة كاملة لكتاب «درة التنزيل» المطبوع والمنسوب إلى الخطيب الإسكافي، عدا الصفحة الأولى ففيها بعض الاختلاف، ولذلك رجح كون الكتاب للراغب وأن الصفحة الأولى وُضعت عليها خطأ أو سهواً أو تعمداً، انظر مقدمة تحقيق صفوان داودي لكتاب المفردات: ٤.

ونحن لا نشك في أن الكتاب للخطيب الإسكافي، لأن الذين نسبوه إلى الراغب لم يتجاوزوا الصفحة الأولى من الكتاب أو مخطوطاته، والدليل الذي يقطع بأنه للخطيب الإسكافي ما في مضمونه لا في صفحته الأولى؛ وبيان ذلك أن الكرماني صرح بأن أبا مسلم محمد بن علي الأصبهاني ت٤٥٩هـ المفسر روى في تفسيره عن الخطيب الإسكافي أشياء من توجيه المتشابه، انظر: البرهان للكرماني: ١١١، ونقل بعضها معزواً إلى الخطيب، انظر على سبيل المثال: البرهان للكرماني: ١٢٠، و١٤٠- ١٤١، و٢٤٥- ٢٤٦، وقارن بدرة التنزيل للخطيب: ١١، و٥٢- ٥٣، و٢٦٦، فستجد الكلام نفسه، بل ستجد مثل ذلك أيضاً في مواضع كثيرة أغفل الكرماني عزوها. والذي يبدو لنا أن الخطأ في نسبة الكتاب إلى الراغب جاء من تشابه أسماء الكتب، وربما من الخلط الذي يقع بين نوعي المتشابه اللفظي والمعنوي، لأننا نرجح أن يكون كتاب الراغب المصنَّف في المتشابه من المعنوي، لإلمامه بعلم الكلام بخلاف الخطيب الإسكافي وأن يكون الكتاب من قبيل التفسير المختصر للمتشابه المعنوي، إذ قد نُسب إليه تفسير «مختصر عنوانه مختصر تفسير متشابهات القرآن»، انظر: مقدمة محقق كتاب المفردات: ٣.

ولا بد من الإشارة أخيراً إلى أن ابن حجر العسقلاني ذكر في الدرر الكامنة: ١/٨٤: أن أبا جعفر بن الزبير نحا في كتابه «ملاك التأويل» طريق الحصكفي الخطيب- يريد: يحيى بن سلامة المعروف بالخطيب ت٥٥١هـ، انظر ترجمته في شذرات الذهب: ٤/ ١٦٨- ١٦٩ وهو مالم يقل به أحد كما ذكر محقق كتاب ملاك التأويل في: ١/٢٨، وإنما نحا أبو جعفر منحى الخطيب الإسكافي، فالتبس هذا بذاك على ابن حجر. على أن أبا جعفر لم يسم صاحب كتاب درة التنزيل في موضع من مصنفه، وإنما كان يكتفي بالإشارة إليه بنحو «صاحب كتاب الدرة» أو «صاحب الدرة» كما في ملاك التأويل: ١/ ٤-٥-٦-٧، و٢٦١، و ٢٦٤، و٣١٧، و٢/ ٥٣٠، و٧٠١، و ٨٠٨، مما يؤكد أنه كان يجهل صاحبه، ويدل على أن نسبة كتاب درة التنزيل منذئذ موضع اضطراب. فإذا أضفنا إشارة ابن حجر إلى الأقوال الثلاثة التي بدأنا بها، صارت الأقوال في نسبة كتاب الدرة أربعة، لا يصح منها إلا أنه للخطيب الإسكافي.

- **المصنفات المتعلقة بالتفسير:**

وهي التي تجمع توجيه المتشابه إلى بعض علوم القرآن أو تفسيره[1]، كمصنف الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ) «بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز»[2] الذي قرن فيه توجيه المتشابه في كل سورة ببعض علوم القرآن أو تفسيره التي تتعلق بها؛ كموضع نزولها وناسخها ومنسوخها ومقصودها وما هي متضمنة له، وغير ذلك. ومصنف عطية بن عطية الأجهوري (ت.١١٩٠هـ) «إرشاد الرحمن لأسباب النزول والنسخ والمتشابه وتجويد القرآن»[3] الذي رتبه على السور، وأفرد لتوجيه المتشابه في كل منها فصلاً ثلّث به فصلي أسباب النزول والناسخ والمنسوخ[4]. ومصنف ابن جماعة (ت٧٣٣هـ) «كشف المعاني في المتشابه من المثاني»[5] الذي رتبه على السور، وتوقف في كل منها عند بعض الآيات ليحل مشكلها أو يبين معناها أو يوجه متشابهها، وجل مادته من المشابه اللفظي، ولذلك ذكره السيوطي وغيره من القدماء والمعاصرين مع المصنفات التي وصفناها بالمستقلة[6]. ومصنف زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ) «فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن»[7] وهو كسابقه، إلا

---

(١) بين علوم القرآن وعلوم التفسير عموم وخصوص، فعلم التفسير أخص، انظر: عتر، د .نور الدين، علوم القرآن الكريم: ٨، وقارن بـ٧٢ .

(٢) طُبع غير مرة بتحقيق محمد علي النجار، وأصدرته لجنة إحياء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر .

(٣) انظر: حسن، د . عزة، فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية- علوم القرآن-: ٣٣١، وإسحق، د . علي شواخ، معجم مصنفات القرآن الكريم: ١/١٢٧ ، و ٤/٢٢٧ . وقد ذكر أحمد عز الدين خلف الله في مقدمة تحقيقه لكتاب البرهان للكرماني: ٧٧ في الحاشية ٢ أن الكتاب مطبوع، مع أنه أشار إلى مخطوطاته وحدد أماكن وجودها، وليس بين أيدينا ما يؤكد هذا أو ذاك، مع أن الراجح أنه لم يزل مخطوطاً .

(٤) انظر: خلف الله، أحمد عز الدين، مقدمة تحقيقه لكتاب البرهان للكرماني: ٧٧، الحاشية ٢ ، وانظر أيضاً الخطيب الحسني، عبد القادر، مقدمة تحقيقه لكتاب السخاوي هداية المرتاب: ٣٥ .

(٥) سيأتي الكلام عليه لاحقاً .

(٦) انظر: السيوطي، الإتقان: ٢: ٩٩٥، وطاش كبري زاده، مفتاح السعادة: ٢: ٣٥٦، والخطيب الحسني، عبد القادر، مقدمة تحقيقه لكتاب هداية المرتاب للسخاوي: ٣٣، وغير ذلك .

(٧) طُبع بهامش تفسير الخطيب الشربيني «السراج المنير» ببولاق ١٢٩٩هـ ، انظر: سركيس، يوسف، معجم المطبوعات العربية والمعربة: ١: ٤٨٦، وطبع أيضاً بتحقيق محمد علي الصابوني، وصدر عن دار القرآن الكريم ببيروت ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م ، ثم حققه د . عبد السميع محمد أحمد حسنين وطبع بهذا التحقيق في الرياض ١٤٠٤هـ ، انظر: الخطيب الحسني، عبد القادر، مقدمة تحقيقه لكتاب السخاوي هداية المرتاب: ٣٤الحاشية ٥ .

أن مادته من غير المتشابه غالبة عليه. ومصنف السيوطي (ت٩١١هـ) «قطف الأزهار في كشف الأسرار»[١] الذي سلك فيه مسلك المفسرين، إلا أنه خصه بالتفسير البلاغي، فجاء توجيه المتشابه فيه ممزوجاً بأنواع مختلفة من البلاغة القرآنية، ولم يقدر للسيوطي إكماله بعد أن وصل فيه إلى سورة التوبة، وهو مرتب على السور والآيات ككتب التفسير.

ولا بد من الإشارة إلى أن ما تضمنته مصنفات الفيروزآبادي والأجهوري و زكريا الأنصاري من المتشابه إنما هو منتزع آية فآية ووجهاً فوجهاً من مصنف الكرماني «البرهان في متشابه القرآن»[٢]. أما مصنف السيوطي فحشد فيه نقولاً من المصنفات المستقلة ومن كتب المفسرين التي بين أيدينا، وليس فيه ما يزيد على ذلك إلا أشياء قليلة عزاها إلى «صاحب المناجاة»[٣]. وقريب من ذلك مصنف ابن جماعة، إذ أكثر ما فيه نقول من المصنفات المستقلة أو من كتب التفسير.

وثمة مصنفات أخرى نُثر فيها توجيه لبعض المتشابهات، إلا أنها كسابقتها جل ما فيها- إن لم يكن كله- نقول من المصنفات المستقلة، فضلاً عن أن كل ما تضمنته لا يتجاوز حد القلة، كمصنفات علوم القرآن، وكتيّب ابن بري (ت٥٨٢هـ) «مسائل منثورة في التفسير والعربية والمعاني»[٤]، وكتاب «بدائع الفوائد» لابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، والمسائل التي أُلحقت بكتاب «الإعلام والاهتمام» لزكريا الأنصاري[٥].

وجدير بالتنبيه أن بعض المعاصرين أدخل في المتشابه اللفظي مصنفات ليست منه، كمصنف محمد بن أبي بكر الرازي (ت ٦٦٦هـ) «أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة من

---

(١) حققه د. أحمد بن محمد الحمادي، وصدرت طبعته الأولى ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م عن إدارة الشؤون الإسلامية في وزارة الأوقاف بدولة قطر.

(٢) انظر: خلف الله، أحمد عز الدين، مقدمة تحقيقه لكتاب البرهان للكرماني: ٧٣حتى٧٧.

(٣) قال محقق كتاب قطف الأزهار في: ٥٦/١: «صاحب المناجاة لعله: الجيلي، عبد الكريم بن إبراهيم، وكتابه المناجاة الطورية في المتشابهات النورية، ووفاته سنة ٨٣٢هـ».

(٤) مطبوع ضمن «أربعة كتب في علوم القرآن للمهدوي ولابن بري وللسفاقسي ولمجهول» بتحقيق د .حاتم صالح الضامن، وقد أصدرت طبعته الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م دار عالم الكتب ببيروت.

(٥) انظر: الأنصاري، زكريا، الإعلام والاهتمام: ٤٠٢حتى ٤١٥.

غرائب آي التنزيل»[1]، إذ ليس فيه من توجيه المتشابه إلا آحاد المواضع، ومثل ذلك أيضاً مصنف خليل ياسين المسمى «أضواء على متشابهات القرآن»[2] إذ لا يكاد يتناول من المتشابه اللفظي شيئاً.

- كتب التفسير:

لم يُعن المتقدمون من المفسرين بتوجيه المتشابه اللفظي، لأنه لم ينضج إلا عندما وضعت المصنفات للرد على الطاعنين في القرآن وتآلف نظمه، ولأنه لا يتعلق من التفسير بالمأثور بسبب، وإنما هو فن من فنون التفسير بالرأي الذي غلبت العناية به عند المتأخرين[3]. أما تفاسير المتأخرين فلا يكاد يخلو تفسير منها من توجيه المتشابه، بيد أنها تختلف في القدر الذي تضمنته منه، ما بين النادر الذي لا يتجاوز آحاد المواضع وبين الكثير، فمن التفاسير المكثرة تفسير الكرماني «غرائب التفسير وعجائب التأويل»، وتفسير البقاعي (ت٨٨٥هـ) «نظم الدرر في تناسب الآيات والسور»، وتفسير الآلوسي (ت١٢٧٠هـ) «روح المعاني» وغيرها، على أن هذه الكثرة نسبية، لأنها إذا وُضعت بإزاء المصنفات المستقلة بدت قليلة. وعلى أية حال، فإن كثيراً مما تضمنته التفاسير منقول من المصنفات المستقلة، بل إن ما في تفسير الكرماني على سبيل المثال لا يكاد يختلف عما في مصنفه «البرهان» إلا من حيث البسط في العبارة أحياناً.

ونتيجة ما تقدم أن مصنفات التوجيه على العكس من مصنفات الجمع متأخرة الظهور وقليلة العدد، وفوق هذا وذاك فيها تكرير كثير، فإذا حُصِّلت بأنواعها الثلاثة، كان مآلها إلى مادة قليلة؛ لا تليق بعظيم موقع هذا الضرب من علوم القرآن والتفسير، وجليل مَنْزَعِه ومكانته في الدين، وأهميته في رد مطاعن الطاعنين، كما قال أبو جعفر بن الزبير[4]، ولذلك نبه هو وغيره من القدماء والمحدثين على قلة العناية به.

---

(١) انظر: الخطيب الحسني، عبد القادر، مقدمة تحقيقه لكتاب السخاوي هداية المرتاب: ٣٤.

(٢) انظر: خلف، د.عبد الجواد، مقدمة تحقيقه لكتاب ابن جماعة كشف المعاني: ٦٢.

(٣) انظر: الخطيب الحسني، عبد القادر، مقدمة تحقيقه لكتاب السخاوي هداية المرتاب: ٣٥-٣٦.

(٤) انظر: أبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ١: ٤.

ومهما يكن من أمر، فإننا سنركز في دراسة البواعث والطرائق على المصنفات المستقلة ومصنف ابن جماعة لغلبة مادة المتشابه اللفظي عليه، وسنستعين بها وبكتاب السيوطي وببعض كتب التفسير في دراسة المنهج، مستبعدين ما تبقى من مصنفات النوع الثاني المتعلقة بالتفسير؛ لأنها تكرار للمصنفات المستقلة كما قدمنا.

أ - بواعثها:

اتفق أصحاب المصنفات المستقلة على الإشارة إلى أن مما بعثهم على تصنيف كتبهم أنهم وجدوا التصنيف في هذا الضرب مغفلاً[1]، ثم فرّعوا على ذلك بواعث؛ يمكن إجمالها في ثلاثة؛ اثنان يتفقان مع بواعث التصنيف في الجمع، والثالث خاص بالتوجيه؛ وهو إثبات التناسب المعجز.

أ- التقوية على حفظ القرآن:

أشار إلى هذا الباعث بعض المصنفين بتصريحهم بأن مما دعاهم إلى تصنيف كتبهم رفع اللبس الذي يدخل على الحافظ من جهة التشابه، قال الخطيب الإسكافي: «إني مذ خصني الله بإكرامه وعنايته، وشرفني بإقراء كلامه ودرايته، تدعوني دواعٍ قوية، يبعثها نظر وروية في الآيات المتكررة بالكلمات المتفقة والمختلفة، وحروفها المتشابهة المنغلقة والمنحرفة، تطلباً لعلامات ترفع لبس إشكالها، وتخص الكلمة بآيتها دون أشكالها»[2] وقال أيضاً: «فإذا عرفتم ما نحونا إليه من سنن الآثار، أمنتم عند القراءة مخوف العثار»[3]. وذكر الكرماني أنه أراد بمصنفه إيضاح الموجب للزيادة والنقصان أو التقديم والتأخير أو الإبدال، وإبانة الحكمة في تخصيص الآية بذلك دون مشابهتها[4] «ليجري ذلك مجرى علامات تزيل إشكالها، وتمتاز بها عن أشكالها»[5] ليستعين بها الحافظ والطالب المبتدئ[6] فيتقوى حفظهما بها.

---

(١) انظر: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ٨، والكرماني، البرهان في متشابه القرآن: ١١٠، وأبو جعفر ابن الزبير، ملاك التأويل: ١/٣-٤.

(٢) الخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ٧-٨.

(٣) السابق: ٨.

(٤) انظر: الكرماني، البرهان: ١١٠.

(٥) السابق والصفحة نفسها.

(٦) انظر: السابق: ١٥٨، و٣٠٥.

٢- الرد على الطاعنين في القرآن:

تقدم في موضع سابق أن بعض الطاعنين في القرآن سددوا سهام طعنهم إليه من جهة متشابهاته، فادعوا أن فيه تكراراً غير مفيد، مما استدعى الرد عليهم، فكان هذا الرد أحد بواعث التصنيف في توجيه المتشابه، وقد أشار الخطيب الإسكافي إلى ذلك حينما ذكر أنه اجتهد في التمييز بين المتشابهات، وأوضح معانيها إيضاحا شافياً حتى «صار المبهم المتشابه وتكرار المتكرر تبياناً، ولطعن الجاحدين رداً، ولمسلك الملحدين سداً»[١] وأنهى كتابه بقوله: «هذا آخر ما تكلمنا عليه من الآيات التي يقصد الملحدون التطرق منها إلى عيبها»[٢]. وأشار الكرماني إلى أنه أراد لكتابه أن يكون برهاناً للقرآن[٣]، فأقامه على «ذكر الوجوه والعلل، وبيان أسباب اختصاص كل سورة بما اشتملت عليه دون السورة الأخرى، بحيث لم يبق للزائغ فيه مقال، ولا لطعن الطاعن مجال»[٤]. وألمح أبو جعفر بن الزبير إلى أن مما رغّبه في تصنيف كتابه ما للمتشابه من مكانة في الدين، ومزية في رد مطاعن الطاعنين والملحدين[٥]، ولذلك سمى كتابه «ملاك التأويل، القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل، في توجيه المتشابه اللفظ في آي التنزيل».

٣- إثبات التناسب المعجز:

وهو أهم البواعث لأنه يتضمن الباعثين قبله؛ فإدراك التناسب في النظم يسهل الحفظ ويقويه، وإيضاحه يبطل طعن الطاعنين ويثبت الإعجاز. وذلك أنه كان من الطاعنين من ذهلوا عن التناسب جملة، ونظروا إلى الآيات المتشابهة مجردة من سياقها؛ فرأوا أن تفاوت النظم فيها مستلزم لتفاوت الحسن في بيان القرآن، فقالوا: «إنا نرى المعنى يعاد في قرآنكم في مواضع إعادة على تفاوت في النظم، بين حكاية وخطاب وغيبة، وزيادة ونقصان، وتبديل كلمات، فإن كان النظم الأول حسناً، لزم في الثاني الذي يضاد الأول بنوع من الزيادة أو

---

(١) الخطيب الإسكافي، درة التنزيل: ٨.
(٢) السابق: ٥٣٨.
(٣) انظر: الكرماني، البرهان: ٣٧٤.
(٤) السابق: ٣٧٤- ٣٧٥.
(٥) انظر: أبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ١/ ٤.

النقصان أو غير ذلك أن يكون دونه في الحسن، وفي الثالث الذي يضاد الأولين بنوع مضادة أن يكون أدون، وقرآنكم مشحون بأمثال ما ذكر، فكيف يصح أن يدّعى في مثله أن كله معجز؟ والإعجاز يستدعي كونه في غاية الحسن، لا أن يكون دونها بمراتب، من ذلك ما ترى في سورة آل عمران ﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [آل عمران: ١١]، وفي سورة الأنفال ﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِىٌّ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الأنفال: ٥٢]، وبعده ﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِمْ فَأَهْلَكْنَـٰهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ وَكُلٌّ كَانُوا۟ ظَـٰلِمِينَ﴾ [الأنفال: ٥٤]»[1].

وكان إلى جانب أولئك الطاعنين من ينشد المعرفة؛ فيسأل عن مناسبات ألفاظ الآيات المتشابهة لمعانيها[2]، وكان آخرون بخلافهم قد غفلوا عن التدبر، فخفي عليهم ذلك التناسب المعجز الذي اقتضى اختلاف النظم في المتشابهات، وتخصيص كل منها بما ورد فيه، وبسياقه الذي جاء فيه، قال أبو جعفر بن الزبير: «وظن الغافل عن التدبر، والمخلد إلى الراحة عن التفكر، أن تخصيص كل آية من تلك الآيات بالوارد فيها مما خالفت فيه نظيرتها (ليس) لسبب يقتضيه، وداع من المعنى يستدعيه، وأن ليس على جميع الوارد من ذلك مرجحات من المعاني عند ذوي الأفهام، ومقتضيات من لوازم جليل التركيب في ذلك المعجز العليّ من النظام»[3].

ولذلك كله كان إثبات التناسب في الآيات المتشابهة وإثبات اطراده فيها أهم البواعث على التصنيف في توجيهها، وقد استجاب له المصنفون بعناية بالغة، فقلما خلا موضع عندهم من لفظ التناسب أو مشتقاته أو مرادفاته، كالتوافق والتلاؤم واللياقة، ونحو ذلك كالمنهاج الواحد والنسق الواحد، حتى بدت المصنفات كأنها لم توضع إلا لإثبات التناسب.

---

(١) السكاكي، مفتاح العلوم: ٣٠٨- ٣٠٩، وانظر الآيات في مصنف الخطيب الإسكافي درة التنزيل: ٥٩، ومصنف الكرماني البرهان: ٢٠٤، ومصنف أبي جعفر بن الزبير ملاك التأويل: ١/١٤٤- ١٤٥، ومصنف ابن جماعة كشف المعاني: ١٢٥، ومصنف آكاه باشا العقد الجميل: ٣٨.

(٢) انظر: ابن جماعة، كشف المعاني: ٧٩- ٨٠.

(٣) أبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل: ١/٣، وقد زدنا ليس لأن المعنى لا يستقيم إلا بها.

ب- طرائقها :

كنا أشرنا إلى أننا سنقتصر في عرض طرائق مصنفات التوجيه على المستقلة ومصنف ابن جماعة، وهي كلها تتبع الطريقة السُوَريَّة في الترتيب، وتتقاسمها طريقتا البسط والاختصار في التوجيه، ولكل منها خصوصيات من حيث اتباع الطريقة أو الإخلال بها؛ ومن هذه الخصوصيات ما يتعلق بدراستنا التطبيقية، ولذلك سنعرض لهذه المصنفات كلاً على حدته، مراعين في ذلك طريقتي البسط والاختصار.

- مصنف الخطيب الإسكافي «درة التنزيل وغرة التأويل»[1] :

اتبع الخطيب الإسكافي فيه الطريقة السورية، وهي التي يراعى فيها ترتيب السور، وفي كل سورة ترتيب آياتها، وإثر كل آية ترتيب مشابهاتها المقرونة بأسماء سورها، وجرى بعد ذكر كل آية وما يشابهها على تحديد موضع الاختلاف أو مواضعه التي سيوجهها بقوله «للسائل أن يسأل» وأتبع ذلك توجيهها واحداً فآخر، فبين خصوصية ورود كل من اللفظين المعدول عنه وإليه في سياقه، مراعياً في ذلك التوجيه ترتيب الآيات، وإذا كان في التشابه ما يوهم اختلافاً بين الآيات في الظاهر، قدم الإجابة عن الاختلاف في الغالب. وكان أبرز ما ميز مصنفه البسط في التوجيه، و إشباع المعنى، والاستطراد في بعض المواضع، مما ضخم حجمه مع قلة مادته مقايسة بمصنف من تلاه كما سيأتي.

ومما يؤخذ عليه اختلال الترتيب عنده في آيات السورة الواحدة ـ وهو نادر[2] ـ وفي آيات السور المختلفة؛ نحو ذكره في سورة هود ثلاث آيات متشابهة؛ إحداها من سورة هود، والثانية من سورة الأعراف، والثالثة من سورة العنكبوت، مع أن حكمها كما أشار أن

---

(١) الخطيب الإسكافي محمد بن عبد الله، من أهل أصبهان، وكان خطيباً بالري، لغوي أديب، ووفاته سنة ٤٢١هـ ، انظر ترجمته في بغية الوعاة للسيوطي: ٦٣ . وقد سبق تحقيق نسبة كتاب درة التنزيل إليه، أما طبعاته فأولها في القاهرة بمطبعة السعادة سنة ١٣٢٦هـ- ١٩٠٨م ، انظر: سركيس، يوسف، معجم المطبوعات العربية والمعربة: ١/٤٣٧، ثم طبع في المكتبة التوفيقية بمصر، ثم في دار الآفاق الجديدة ببيروت ١٤١١هـ- ١٩٨١م ، وهي معتمدنا في هذه الدراسة . وطبع أخيراً بدار الكتب العلمية ببيروت طبعة أولى مصورة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

(٢) انظر: درة التنزيل: ٣٦٠ .

تذكر في سورة الأعراف؛ لتقدمها على هود والعنكبوت في الترتيب[1] كما تقتضي الطريقة السورية، وقد نبه على ذلك الاختلال في بعض المواضع، ولم ينبه في مواضع أخرى[2]. ومما يؤخذ عليه أيضاً إسقاطه لبعض المشابهات[3]، وتكرير تناول بعض مواضع التشابه- ولو نادراً- بنفس التوجيه تارة، وبتوجيه مغاير تارة أخرى[4].

- مصنف أبي جعفر بن الزبير «ملاك التأويل، القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل، في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل»[5]:

ويختلف عن سابقه في أنه أكثر منه مادة، لأنه اعتمد عين ما ذكره واستدرك عليه أشياء أغفلها كما قال[6]؛ وهي إما آيات مع مشابهاتها، وإما مشابهات فقط، وأياً كان المغفل فقد ميزه بحرف (غ). وقد يوجه التشابه أحياناً بأكثر من وجه[7].وهو بعدُ كسابقه في الترتيب، وفي البسط كما يدل عليه عنوانه، وفي تكرير تناول المتشابهات ـ ولو نادراً[8] ـ وفي إسقاطه بعض المشابهات[9]. بيد أنه أحسن ترتيباً، فلا نكاد نعثر فيه على خلل.

---

(١) انظر: السابق: ٢٢٧ .

(٢) انظر على سبيل المثال: السابق: ١٠١، و٢٤٤- ٢٤٥، و٢٤٧، و٣٥٤، و٣٨٦، و٣٩٠، و٤٠٦ .

(٣) انظر على سبيل المثال: السابق: ١٢٠- ١٢١، و١٢٨، و١٤٤، وقارن بملاك التأويل: ١/٣١٣- ٣١٤، و٣٤٤، و٣٦٤ على الترتيب .

(٤) انظر على سبيل المثال: درة التنزيل: ٩٤ وقارن بـ٤٤٣، و٧٣- ٧٤ وقارن بـ٣٥٤- ٣٥٥- ٣٥٦، و١٨٢- ١٨٣ وقارن بـ٤١٩- ٤٢٠ .

(٥) أبو جعفر بن الزبير أحمد إبراهيم، الجيّاني المولد، الغرناطي المنشأ، شيخ القراء والمحدثين بالأندلس، وأحد كبار نحاتها- وهو شيخ أبي حيان النحوي- ومفسر ومؤرخ، ووفاته سنة ٧٠٨هـ . انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ للذهبي: ٤/١٤٨٤- ١٤٨٥، وفي الإحاطة في أخبار غرناطة للسان الدين بن الخطيب: ١/١٨٨ حتى ١٩٢، وفي غاية النهاية لابن الجزري: ١/٣٢- ٣٣، وفي بغية الوعاة للسيوطي: ١٢٦- ١٢٧، وفي طبقات المفسرين للداودي: ١/٢٧- ٢٨ . أما كتابه ملاك التأويل فقد حققه سعد الفلاح؛ وصدرت طبعته الأولى ١٩٨٣م عن دار الغرب الإسلامي، ثم حققه د . محمود كامل أحمد؛ وصدرت طبعته الأولى ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م عن دار النهضة العربية ببيروت، وهذه الطبعة التي نعتمد هنا .

(٦) انظر: ملاك التأويل: ١/ ٥ .

(٧) انظر على سبيل المثال: السابق: /٤٥ حتى ٤٩، و١٠٣- ١٠٤، و٢/٦٤٧ حتى ٦٥١ .

(٨) انظر: السابق: ١/١٣٨ وقارن بـ٢٥٢، و١/١٨٣ وقارن بـ٢/٧٩٠ .

(٩) انظر على سبيل المثال: السابق: ١/١٨٣ وقارن بـ٢: ٧٩٠، و١/٤٩٥، و١/٥٠٣ - ٥٠٤، وقارنهما بما عند الكرماني في البرهان: ٢١٧- ٢١٨، و٢١٩ .

- **مصنف الكرماني «البرهان في متشابه القرآن»**[1]:

ويختلف عن سابقيه في أنه أكثر منها مادة، فقد قال الكرماني فيه: «وقد أوردت فيه جميع ما دونه السلف من المتشابه في كتبهم، وأضفت إليه ما سمح به الخاطر مما شاكله وضارعه»[2] ومع ذلك كان صغير الحجم قياساً إلى سابقيه، لشدة اختصاره في التوجيه، واقتصاره من الآيات على أقل ما يبين التشابه بخلاف سابقيه؛ فكثيراً ما اكتفى بإثبات موضع الاختلاف، بل قد بلغ اختصاره في بعض المواضع مبلغ الإشارة إلى المشابهات دون ذكرها[3]، وتجاوز ذلك إلى عدم ذكرها أو الإشارة إليها في مواضع أخرى[4]، وهو مع ذلك كسابقيه في الترتيب على الطريقة السورية.

أما المآخذ عليه فمنها ما ذكرناه في المآخذ على مصنف الإسكافي؛ كاختلال الترتيب في آيات السورة الواحدة[5]، وفي آيات السور مع التنبيه تارةً وعدمه أخرى[6]، وكإسقاط بعض المشابهات[7] مع كثرة ما جمع بالقياس إلى المصنفين السابقين، وكتكرير تناول بعض

---

(١) الكرماني محمود بن حمزة، عالم بالقراءات، إمام محقق، عُرف بتاج القراء، نحوي مفسر، ووفاته بعد ٥٣١هـ كما نقلنا عن بعض محققي كتبه في موضع سابق. انظر ترجمته في غاية النهاية لابن الجزري: ٢/٢٩١، وبغية الوعاة للسيوطي: ٣٨٧، وطبقات المفسرين للداودي: ٢/٣١٢- ٣١٣. أما كتابه فحققه عبد القادر عطا وطبعه بعنوان «أسرار التكرار في القرآن» بدار الاعتصام في القاهرة ١٣٩٨هـ- ١٩٨١م، انظر: معجم مصنفات القرآن الكريم لـ د. علي شواخ إسحق: ١/١٤٣، و٣/ ١٧٧. ثم أعاد عبد القادر عطا إخراجه باسمه الصحيح «البرهان في متشابه القرآن» وأصدرت طبعته الأولى ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م دار الكتب العلمية ببيروت. وحققه أيضاً أحمد عز الدين عبد الله خلف الله، وصدرت طبعته الأولى ١٤١١هـ- ١٩٩١م بهذا التحقيق عن دار صادر، وهي الطبعة التي نعتمدها في هذه الدراسة. وكان قبل ذلك قد حُقق مرتين في رسالتين جامعيتين مستقلتين، إحداهما في كليه دار العلوم بجامعة القاهرة، والأخرى في جامعة الإمام محمد بن سعود، كما ذكر أحمد عز الدين خلف الله في مقدمة تحقيقه لكتاب الكرماني البرهان: ٩٤.

(٢) البرهان: ٣٧٤.

(٣) انظر على سبيل المثال: السابق: ١٣٥، و١٥١، و١٦٤- ١٦٥، و١٦٩.

(٤) انظر على سبيل المثال: السابق: ٢١٤، و٢١٦، و٢١٨، و٢٩٦.

(٥) انظر: السابق: ٢٠٩، و٣٠٩، و٣٣١، و٣٥٤، وغيرها.

(٦) انظر على سبيل المثال: السابق: ٢٧٣، و٣٢٢، و٢١٥، و٢١٦- ٢١٧، و٢٨١.

(٧) انظر على سبيل المثال: السابق: ١٦٠، و١٧٢، وقارن بما ذكره آكاه باشا في العقد الجميل: ٥٠، و٦٩، وانظر كذلك: ٣٢٩، وقارن بما ذكره أبو جعفر بن الزبير في الملاك: ١/٣٨١.

المتشابهات بنفس التوجيه تارةً، وبتوجيه مغاير تارة أخرى، ولكن ما وقع عنده من ذلك أكثر مما وقع عندهما[1]. ومن المآخذ أيضاً ما هو خاص به كعدم تحديده لسور المشابهات أحياناً، والاستغناء بمجرد الإشارة إليها؛ كأن يذكر الآية ويتبعها بقوله «وفي غيرها»[2]. ومن تلك المآخذ التي تميزه من سابقيه أيضاً، اختصاره الشديد الذي رافقه الاكتفاء بأقل مايبين التشابه من الآيات، مما يجعل الفهم عسيراً على غير حافظ القرآن، ويضطره إلى الاستعانة بالمصحف عوداً على بدء ليتابع الآيات في سياقها وليتضح له توجيه الكرماني لكل موضع من مواضع التشابه.

- مصنف ابن جماعة «كشف المعاني في المتشابه من المثاني»[3]:

اختصار ابن جماعة فيه ذكر المتشابهات وتوجيهها على طريقة المسائل والأجوبة، وكانت مادة المتشابه في مصنفه أقل مما جمعه سابقه الكرماني، لأن ابن جماعة لم يفرده للمتشابه اللفظي كما أشرنا سابقاً، ولم يختلف مصنفه عن سابقه فيما سوى ذلك، فهو مثله في الترتيب والاختصار الشديد وما يتعلق بهما من مآخذ.

ومجمل القول في طرائق تلك المصنفات أنها تتبع الطريقة السورية في الترتيب، وتنقسم قسمين بالنظر إلى طريقتي البسط والاختصار في ذكر المتشابهات وتوجيهها، وأنها كلها مخل بالترتيب سوى مصنف أبي جعفر بن الزبير. أما مادتها فهي قليلة مقايسة بما حوته بعض كتب الجمع ككتاب آكاه باشا «العقد الجميل»، ثم إن كثيراً من هذه المادة معاد مكرور، جمعه الخطيب الإسكافي وتابعه عليه خلَفُه، ومع أنهم استدركوا عليه تابعوه أحياناً على إسقاط

---

(١) انظر على سبيل المثال: البرهان: ٢٢٧ وقارن بـ٢٨٩، و٢٥٤ وقارن بـ٢٩٦، و ٢٤٢ وقارن بـ٣١٠، وانظر كذلك: ٢٦٢ وقارن بـ٢٨٥، و٢٤٦ وقارن بـ٢٧١، و٢٦٩ وقارن بـ٣١٩.

(٢) انظر على سبيل المثال: البرهان: ١٢٨، و١٥٢- ١٥٣، و١٧٤- ١٧٥، و١٩٢، و٢١٤، و٢٢٢.

(٣) ابن جماعة بدر الدين محمد بن إبراهيم، قاضٍ، جمع فنوناً من علوم الإسلام، وتميز في التفسير والحديث والفقه، ووفاته سنة ٧٣٣هـ. انظر ترجمته في لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ لتقي الدين بن فهد: ١٠٧- ١٠٨، وطبقات المفسرين للداودي: ١/ ٥٣- ٥٤، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي: ٦/ ١٠٥- ١٠٦. أما كتابه كشف المعاني فحققه د. عبد الجواد خلف، وصدرت طبعته الأولى ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م عن دار الوفاء بالمنصورة. وثمة نسخة ناقصة آخرها سورة طه، نسبها عبد القادر عطا إلى النووي ت ٦٧٧هـ فجعلها جزءاً من كتاب "فتاوى الإمام النووي" المعروف بـ "كتاب المنثورات وعيون المسائل المهمات" وشغلت النسخة من هذا الكتاب الصفحات: ١٤٢ حتى ٢٢٧، وهي مطبوعة بمؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، ط٢ ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

بعض النظائر؛ أي المشابهات، ولم يسلم من ذلك أبو جعفر بن الزبير الذي ألزم نفسه بذلك وتتبع مادة الخطيب موضعاً موضعاً[1]، وسننبه على ذلك في الدراسة التطبيقية. ومما يتعلق بالمادة أيضاً أنهم قد لا يراعون التشابه النمطي؛ بالمعنى الذي شرحناه في أنواع التشابه، فيجمعون بين الآية ونظائرها المتعددة الأنماط، مع أن الغالب عندهم مراعاته، ولما كانت دراستنا التطبيقية ستقتصر على ذلك النمطي كما أشرنا في أنواع المتشابه، كان علينا أن نستبعد بعض النظائر التي ذكروها. ومما يتعلق بالمادة أخيراً أنها إذا كثرت النظائر كان لهم طريقتان؛ إما أن يذكروها كلها ويوجهوها، وهو الغالب، وإما أن يكتفوا بالإشارة إليها بلا تحديد سورها ولا توجيهها استغناءً بما يشابهها، ولاسيما إذا كان المشابه آية واحدة، كما رأينا عند الكرماني وأشرنا إلى أن ابن جماعة تبعه في ذلك، وسنتابعهم في الدراسة التطبيقية على ذلك، أي على عدم التوجيه إذا كانت النظائر ثلاثة فما فوق ولم يوجهوها، أما إذا وجهوها- ولو كانت أكثر من ثلاثة- فسننقل عنهم التوجيه.

جـ - منهج التوجيه:

بدا لنا أن نعرض منهج توجيه المتشابه اللفظي عرضاً عاماً، من غير مراعاة خصوصية كل مصنف من مصنفاته، لما رأينا أن المنهج واحد عند كل من عني بتوجيه المتشابه؛ من أصحاب المصنفات المستقلة ومن المفسرين وسواهم، وأن أول من خطه ودل عليه الخطيب الإسكافي، وأن كلهم بعده مقلدون له، ومتقيدون بما رسمه، فلا نكاد نجد اختلافاً بينهم إلا في رجحان اعتنائهم بنوع على آخر من أنواع التوجيه التي سنبينها. ولذلك سنستعين بالمصنفات المستقلة وبطائفة من غيرها كما أشرنا في موضع سابق لنرسم معالم هذا المنهج، على أننا سنقفّي كل معلم بالمآخذ عليه، لما في ذلك من أهمية في رسم معالم منهجنا الذي سنسلكه في الدراسة التطبيقية.

---

(١) انظر على سبيل المثال: درة التنزيل: ٩١، و٣٥٦- ٣٥٧، وقارن بالبرهان: ٢٩٧، و٣٠٩، وبملاك التأويل: ٢٤٢/١، و٥٦٦/٢، وبكشف المعاني: ١٤٦، و٢٩١، وقارن ذلك كله بما ذكره آكاه باشا في العقد الجميل: ٥٠، و١٠٣ . وانظر أيضاً: درة التنزيل: ٤٢١، وقارن بالبرهان: ٣٢٩، وبملاك التأويل: ٧٩٠/٢، وبكشف المعاني: ٣٣١، وقارن ذلك كله بما ذكره أبو جعفر بن الزبير في الملاك: ١٨٣/١ .

والتوجيه عندهم نوعان؛ توجيه فرق وتوجيه تناسب، وتوجيه التناسب نوعان؛ خارجي ونصي، وتوجيه التناسب النصي بالسياق أو المقام وبالسورة وبترتيب المصحف، وهذا النصي قد يكون لفظياً أو معنوياً، ثم كل ما ذكر قد يكون مفرداً أو متعدداً، وقد يكون متجانساً أو متبايناً. تلك الأنواع هي أهم معالم منهجهم في التوجيه، لا بد من الوقوف عندها واحداً فآخر لتوضيح ذلك المنهج.

أ- منهج التوجيه بالفرق:

يقوم هذا التوجيه على إبداء الفرق المعنوي بين المتشابهين؛ بضروب من التفريق النحوية أو اللغوية أو البلاغية، حسبما يقتضيه الخلاف؛ كإبداء الفرق المعنوي المترتب على حذف الواو وإثباتها في الآيتين ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ٤٩] و﴿أَنجَىٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾[1] [إبراهيم:٦]، فقد وجهوا ذلك بأن حذف الواو من الآية الأولى لي ﴿يُذَبِّحُونَ﴾ تفسيراً وبياناً لـ﴿يَسُومُونَكُمْ﴾، أما إثباتها في الثانية فلتدل على أن سوم سوء العذاب هو ضروب من المكروه مغايرة لذبح الأبناء، وأن العذاب كان بالذبح وبغير الذبح[2].

وهذا النوع من التوجيه هو أول معلم من معالم منهجهم، يتقدم توجيه التناسب أو يأتي في أثناءه في المصنفات المستقلة وقد يُكتفى به قليلاً، وفي كتب التفسير كثيراً.

---

(١) انظر: درة التنزيل: ١٣، والبرهان: ١٢٢، وملاك التأويل: ١/٥٣، وكشف المعاني: ٩٥، والعقد الجميل: ١٠.

(٢) انظر: الفراء، معاني القرآن: ٢/٦٨- ٦٩، ودرة التنزيل: ١٣، والزمخشري، الكشاف: ٢/٣٦٨، والفخر الرازي، التفسير الكبير: ٣/ ٦٨، و١٩/ ٨٥، والنفسي، مدارك التنزيل: ٢/٣٦٧، وأبو حيان النحوي، البحر المحيط: ١/١٩٤، و٥/ ٤٠٦، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ١/٣٨٤- ٣٨٥، والسيوطي، قطف الأزهار: ١/٢٥٠، والآلوسي، روح المعاني: ١٣/١٨٩- ١٩٠، وغير ذلك.

٢- منهج التوجيه بالتناسب:

وتوجيه التناسب ثاني المعالم في منهجهم وأهمها، إذ عليه مدار جل البحث في المتشابه اللفظي، وقد تغيوا بهذا التوجيه كما ذكروا الكشف عما اقتضى تخصيص كل من المتشابهين بما وقع فيه من خلاف[١]، ولذلك تنزّل عندهم منزلة علة العلة؛ على أن العلة الأولى هي توجيه الفرق، إلا أنهم قد يخرجون عن ذلك، فيبدؤون به بلا مراعاة لتوجيه الفرق ولا نظر إليه؛ وذلك تبعاً لنوع التوجيه، أو لنوع الخلاف أو وضوحه، أو رغبة في الاختصار[٢]. وقد أشرنا إلى أنه نوعان؛ توجيه بالتناسب الخارجي، وآخر بالتناسب النصي.

- منهج التوجيه بالتناسب الخارجي:

استعانوا في هذا النوع من التوجيه بمناسبات خارجة عن النص، واضطرب منهجهم فيه، فتارة يوجهون التشابه بمناسبة زمن النزول، وتارة بمناسبة مجريات القصة مستعينين بما ورد فيها من أخبار.

أما التوجيه بمناسبة زمن النزول فلم ينهجوا فيه نهجاً واحداً، فراعوا المناسبة الخاصة تارة، والمناسبة العامة أخرى؛ أما الخاصة فكتوجيه التقديم والتأخير في الآيتين المتشابهتين ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الأنفال: ٧٢] و﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ﴾[٣] [براءة: ٢٠] بأن الأولى «نزلت في أوائل الأمر بعد وقعة بدر في السنة الثانية من الهجرة، وكان الحال إذ ذاك شديداً، والأموال في غاية القلة والأعداء لا يحصون، فناسب الاهتمام بشأن المال والنفس، فقدما ترغيباً في بذلهما»[٤] أما الثانية «فنزلت في غزوة تبوك في أواخر سنة تسع، فكان المال قد اتسع، والدين قد عز وضخم وقوي وعظم، وأسلم غالب الناس، فبعدت مواضع الجهاد، فعظمت المشقة، وتواكل الناس بعضهم على بعض، ورغبوا في الإقبال على إصلاح الأموال، فناسب البداءة هناك بالسبيل»[٥].

---

(١) انظر: درة التنزيل: ٧- ٨، والبرهان: ١١٠، وملاك التأويل: ١/ ٣.

(٢) انظر على سبيل المثال: درة التنزيل: ١٢٧، و٣٧٣، والبرهان: ١٢٤، و١٤٣، و١٥٧، و١٧٢، وملاك التأويل: ١/١٧٧، و٢٢١، وكشف المعاني: ١٢٨، و١٣١، و١٦٤- ١٦٥.

(٣) انظر: درة التنزيل: ١٨٩، والبرهان: ٢٠٥، وملاك التأويل: ١/٤٥٤، وكشف المعاني: ١٩٢.

(٤) البقاعي، نظم الدرر: ٨/٣٣٧- ٣٣٨.

(٥) السابق: ٨: ٣٣٨، وانظر أيضاً: ٨/٤١٧.

وأما مراعاة المناسبة العامة فنحو توجيه التقديم والتأخير فيما تشابه من آيات البقرة والأنعام والنحل؛ الوارد فيها تحريم الذبح لغير الله؛ بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ﴾ [البقرة: ١٧٣] خلافاً لما في الأنعام ﴿أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، والنحل ﴿أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾[١] [النحل: ١١٥]، وذلك بأن «آية النحل والأنعام نزلتا بمكة، فكان تقديم ذكر الله بترك ذكر الأصنام على ذبائحهم أهم، لما يجب من توحيده وإفراده بالتسمية على الذبائح، وآية البقرة نزلت بالمدينة على المؤمنين لبيان ما يحل ويحرم، فقدم الأهم فيه»[٢]. ومن مراعاة المناسبة العامة أيضاً الاعتماد على المتقدم نزولاً؛ نحو توجيههم الإظهار والإضمار في الآيتين المتشابهتين من سورتي الأعراف والنمل ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٨٢] و﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا أَخْرِجُوا آلَ لُوطٍ مِّن قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾[٣] [النمل: ٥٦] بأن السورتين مكيتان، وسورة النمل نزلت قبل الأعراف، فلما كان الإظهار في الآية المتقدمة نزولاً، جاء الإضمار فيما نزل بعدها اعتماداً على ذلك التقدم وإحالة عليه، ومراعاة للأصل في تقدم الإظهار على الإضمار[٤].

وأما مناسبة مجريات القصة والاستعانة بما ورد فيها من أخبار، فنحو توجيههم للزيادة في المتشابهين ﴿وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [العنكبوت: ٢٢]، و﴿وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾[٥] [الشورى: ٣١] بأن زيادة ﴿وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ في الآية الأولى، لوقوع الآية في سياق خطاب إبراهيم عليه السلام لكفار قومه، وفيهم نمروذ بن كنعان، وقد ورد في كثير من الأخبار: أنه أراد صعود الجو ليوهم أنه يحاول بلوغ السماء، فقال إبراهيم -عليه السلام- له ولقومه: لا تفوتون الله في الأرض كنتم ولا في السماء، ولا سبيل لكم إليها[٦].

---

(١) انظر: درة التنزيل: ٤٠-٤١، والبرهان: ١٣٥، وملاك التأويل: ١/١٠٥، وكشف المعاني: ١١٠، والعقد الجميل: ٢٦.

(٢) كشف المعاني: ١١١.

(٣) انظر: درة التنزيل: ١٦٠-١٦١، والبرهان: ١٩٤، وملاك التأويل: ١/٤١٨، والعقد الجميل: ٨١.

(٤) انظر: درة التنزيل: ١٦٣، والبرهان: ١٩٤، وأبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٤/٣٣٤، والسيوطي، قطف الأزهار: ٢/١٠٢٦، والآلوسي، روح المعاني: ٨/١٧١.

(٥) انظر: درة التنزيل: ٣٥١، والبرهان: ٢٩٥، وملاك التأويل: ٢: ٧٦٦، وكشف المعاني: ٢٨٩، والعقد الجميل: ١٣١.

(٦) انظر: درة التنزيل: ٣٥١، والبرهان: ٥٩٥، وكشف المعاني: ٢٨٩، والبقاعي، نظم الدرر: ١٤/٤١٨.

وفضلاً عن هذا الاضطراب في منهج التوجيه بالتناسب الخارجي، كان هذا التوجيه بجملته خروجاً عن منهجهم العام، لأن جل التوجيه عندهم بالتناسب النصي، ولذلك سنستبعده من دراستنا التطبيقية.

- منهج التوجيه بالتناسب النصي:

وقد اضطرب منهجهم هنا أيضاً؛ فتارة يوجهون التشابه بمناسبة ترتيب المصحف، وتارة بمناسبة السورة، وثالثة بمناسبة السياق أو المقام.

- منهج التوجيه بمناسبة ترتيب المصحف:

ويقوم على إبداء الأوجه المناسبة لتقدم أحد المتشابهين وتأخر الثاني عنه، كأن تكون مناسبة التقدم كون اللفظ المعدول عنه أصلاً، ومناسبة التأخر كون اللفظ المعدول إليه فرعاً؛ نحو توجيه الإدغام والفك في الآيتين المتشابهتين من سورتي لأنعام والأعراف ﴿فَأَخَذْنَٰهُم بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ﴾ [الأنعام: ٤٢] و﴿أَخَذْنَآ أَهْلَهَا بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ﴾[1] [الأعراف: ٩٤] بأنه «لما كان الأنعام مقدماً على الأعراف، أتى فيه بالأصل المقدّم، وهو عدم الإدغام، وفي الأعراف المؤخر بالفرع المؤخر، وهو الإدغام»[2] وعلى هذا النحو أبدوا أوجهاً أخرى من المناسبة، كتقدم المجمل وتأخر المفصل، وتقدم الأخف وتأخر الأثقل، وتقدم الخاص وتأخر المشترك، وغير ذلك. بيد أن منهجهم هنا لم يسلم من اضطراب، بل من تعارض قد يدخل في باب التناقض؛ نحو مناقضة تقدم الأصل في المثال السابق لتقدم الفرع في الآيتين المتشابهتين من سورتي إبراهيم وص ﴿وَلِيَذَّكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [إبراهيم: ٥٢] و﴿وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[3] [ص: ٢٩] إذ قد تقدم الفرع الذي هو المدغم هنا على الأصل الذي هو المفكوك، ومع أنهم لم يوجهوا هاتين الآيتين بالأصالة والفرعية، فإن توجيه بعضهم بالأخفية والأثقلية؛ أي بتقدم ﴿وَلِيَذَّكَّرَ﴾ لأنه أخف لفظاً وتأخر ﴿وَلِيَتَذَكَّرَ﴾ لأنه أثقل[4]، يبدي اضطرابهم واضحاً، ويظهر تدافع بعض الأوجه التي أبدوها.

---

(١) انظر: البرهان: ١٧١، وملاك التأويل: ٣٢٦/١، والعقد الجميل: ٦٦.

(٢) السيوطي، قطف الأزهار: ٨٧٨/٢.

(٣) انظر: ملاك التأويل: ٥٨١/٢.

(٤) انظر: السابق: ٥٨٢/٢.

ويزيد على الاضطراب السابق أن التوجيه بمناسبة ترتيب المصحف يقتضي الخروج عن منهجهم العام؛ لأن هذا النوع لا يصلح إلا لتوجيه التشابه الواقع في آيتين، إذ إنه مبني على ثنائيات الأصل والفرع، والأخف والأثقل، وغير ذلك مما أشرنا إليه؛ ففي حال التشابه الواقع في ثلاث آيات مثلاً، يمكن توجيه تقدم الأولى، ويتعذر توجيه تقدم الثانية على الثالثة؛ نحو الآيات ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤] و﴿ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾ [الأعراف: ١١] و﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ قَالَ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١] وآيات أخرى تشابهها[1]، فقد وجه بعضهم الخلاف هنا بأن ما في البقرة مفصل، وما في غيرها مجمل[2]؛ فبين مناسبة تقدم الأولى فقط، وتعذر عليه توجيه تقدم آية الأعراف على الإسراء، وآية الإسراء على غيرها مما لم نذكره، فبقيت هذه الآيات بلا توجيه باعتبار ترتيب المصحف، وفي ذلك مخالفة لمنهجهم العام الذي راعوا فيه توجيه الخلاف في كل الآيات التي يجمعها تشابه واحد. وفضلاً عن تلك المخالفة لم يستعينوا بهذا النوع من التوجيه إلا في مواضع معدودة، مما يجعل استعانتهم به خروجاً عن منهجهم العام الذي يقوم على التوجيه بمناسبة السياق أو المقام، وربما قلت استعانتهم بهذا النوع من التوجيه لأنه يعكر عليه أن ترتيب المصحف مختلف فيه ما بين توفيق واجتهاد، ولأنه قد يُعترض على الاستعانة به بادعاء معارضته لترتيب النزول، كما ألمح بعضهم إلى هذين الوجهين[3].

- منهج التوجيه بمناسبة السورة:

ويقوم هذا التوجيه على إبداء وجه مناسبة كل من المتشابهين لسورته، من حيث مقصودها العام أو غلبة العناية فيها بمعنىً ما أو نحو ذلك، وقد قلت عنايتهم بهذا النوع من التوجيه كما كانت في سابقه، إلا عند بعض المفسرين كالبقاعي الذي استعان به في عشرات

---

(١) انظر: البرهان: ١١٨- ١١٩، والعقد الجميل: ٧- ٨.

(٢) انظر: البرهان: ١١٨- ١١٩.

(٣) انظر: ملاك التأويل: ١/١٤٩، و١٧١- ١٧٢، و٣٠٣.

المواضع من تفسيره، ولكنه كثيراً ما اقتصر على توجيه أحد المتشابهين، أو أغفل توجيه إحدى آياته، أو جعل علة العدول زوال المقتضي المناسب؛ أي اختلاف المقصود[1]، بل إن هذه الكثرة تكاد تبلغ نصف مواضع التشابه التي وجهها بهذا النوع.

ومن نافلة البيان أن هذا النوع كسابقه؛ لا يمكن طرده؛ إذ تتعذر الاستعانة به حينما يأتي المتشابهان في سورة واحدة.

- منهج التوجيه بمناسبة السياق أو المقام:

وقد أداروا على هذا التوجيه جل عنايتهم، فكان منهجهم العام الغالب، وبدا كل ما عداه من أنواع التناسب السابقة الذكر خارجاً عن ذلك المنهج. وقد أخلوا بسلامته في مواضع قليلة، إذ اقتصروا على توجيه أحد المتشابهين أحياناً، وأغفلوا توجيه بعض آياته أحياناً أخرى، وجعلوا علة العدول زوال المقتضي المناسب حيناً[2]؛ كما فعل البقاعي في التوجيه بمناسبة السورة.

وقد اضطرب منهجهم في التوجيه بمناسبة السياق أو المقام وبمناسبة السورة؛ فجروا في الأعم الأغلب على توجيه الآية ونظائرها؛ مراعين ترتيب سورها، ومبينين مناسبة كل للسياق الذي جاء فيه؛ أي راعوا ما سميناه العدول عن التشابه؛ وبهذه التسمية صرحوا في مواضع كما بينا في دلالة المتشابه، وكانت هذه المراعاة على نحو يشبه تنزيل الآية الأولى في ترتيب المصحف منزلة الأصل، وتنزيل مشابهاتها التي خالفتها عدولاً عنها أو عدولاً عن التشابه؛ باعتبار الآية الأولى مشابهاً، ثم خرجوا عن ذلك في عشرات المواضع؛ بأن راعوا الأصل والفرع تارةً، وكثرة الآيات المشابهة تارةً أخرى، وقد ترتب على ذلك اضطراب آخر؛ تجلى في توجيههم لكل من آيتي الأصل والفرع أحياناً- وهو الأكثر- وفي اقتصارهم على توجيه آية الفرع أحياناً أخرى؛ نحو إجابة بعضهم عن تقديم وتأخير ﴿رَجُلٍ﴾ في آيتي

---

(١) انظر على سبيل المثال: البقاعي، نظم الدرر، ٥/٢٧٦، وقارن بـ٢/٢، وانظر أيضاً: ٧/٣٦٥- ٣٦٦، وقارن بـ١١/٥٥- ٥٦، وبـ١٦/٤٢٤، وانظر كذلك: ١٤/٤٦١، وقارن بـ١٠/٣٦٨، وبـ١١/٥١٥ .

(٢) انظر على سبيل المثال: البرهان: ٣٤٤، و٣٤٥، و٣٤٧، والزمخشري، الكشاف: ٢/٣٩، وملاك التأويل: ١/٣٠٤، و٢/٦١١، والبقاعي، نظم الدرر: ٩/٣٢٣، و٣٤٥، و٣٦٦- ٣٦٧ وقارنها بـ٣١٤، وانظر كذلك: ١٤/٣٤٦ وقارنها بـ٧/٤٥٩، و٩/٣٥٠ . وانظر كذلك: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٣/٤٢٣وقارنها بـ٤/٢٤١- ٢٤٢- ٢٤٣وبـ٥/٥٤٤ .

القصص و يس من قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ﴾ [القصص: ٢٠] و﴿وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ﴾[1] [يس: ٢٠] بأن «الجواب عن ذلك بعد تسليم أن وروده في سورة القصص متقدماً فقيل: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ﴾ وارد على ما يجب، لأن مرتبة الفاعل التقدم، ولا يتأخر عن ولايته الفعل إلا لعارض من جهة اللفظ أو من جهة المعنى اتساعاً؛ وذلك غير الأَوْلى؛ أعني إذا كان تأخره لمجرد الاتساع من غير حامل، وإذا تقرر هذا، فإنما السؤال عن وجه تأخره في سورة يس»[2] وباقتصاره على توجيه آية الفرع، خرج عن المنهج العام؛ لأن توجيهه صار من باب العدول عن الأصل لا العدول عن التشابه.

ومهما يكن من أمر، فإن مراعاة الأصل والفرع في التشابه محصورة في المتشابهات التي يدور الخلاف فيها ما بين أصالة وفرعية؛ وهي قليلة جداً مقايسة بالمتشابهات التي ليس فيها أصل ولا عدول عنه بالفرع؛ ومن هنا خرجت هذه المراعاة عن المنهج العام؛ خروجاً جزئياً في الغالب ما دامت الغاية تبيين مناسبة كل للسياق الذي جاء فيه، وخروجاً كلياً في المتشابهات التي بُحثت فيها الأصالة والفرعية لذاتهما نحو المثال الذي تقدم.

وكما اضطربوا في مراعاة الأصل والفرع، اضطربوا في مراعاة كثرة الآيات المشابهة؛ فوجهوها تارة واحدة فأخرى جرياً على المنهج العام- وهو الأكثر- وأعرضوا عن توجيهها إعراضاً تاماً تارة أخرى[3]؛ لأن كثرتها جعلتها بمنزلة القاعدة كما أشار إلى ذلك بعضهم[4]، وأبدوا لها أحياناً علة واحدة تعمها كلها من غير مراعاة وجه مناسبة أو تخصيص، نحو تعليل بعضهم تقديم لفظ المغفرة على لفظ العذاب في أربع الآيات التي نمطها ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾، والمشابهة للآية ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾[5] [المائدة: ٤٠] بأن تقديم لفظ المغفرة لتقدم رحمته سبحانه على غضبه، ولترغيب

---

(١) انظر: درة التنزيل: ٣٩٠، والبرهان: ٢٨٩، وملاك التأويل: ٧٥٦/٢، وكشف المعاني: ٢٨٤، والعقد الجميل: ١٣٠.

(٢) ملاك التأويل: ٧٥٧/٢.

(٣) انظر على سبيل المثال: البرهان: ١٥٢- ١٥٣، و١٥٦، و١٥٧، و٢٢٢، و٣٤٥.

(٤) انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٦٣/٤- ٦٤.

(٥) الآيات الأربع ذات النمط الواحد هي البقرة: ٢٨٤، وآل عمران: ١٢٩، والمائدة: ١٨، والفتح: ١٤، وانظرها مع آية المائدة ٤٠ في البرهان: ١٤٢، وملاك التأويل: ١٣٨/١، وكشف المعاني: ١٢٣، والعقد الجميل: ٣٧.

العباد في المسارعة إلى موجبات مغفرته[1]. وقد أجملوا تلك العلة العامة أحياناً في زوال المقتضي المناسب لمجيء اللفظ على ما جاء عليه في الآية المشابهة؛ أي في اختلاف سياق تلك الآيات عن سياق الآية المشابهة[2].

ولا بد من الإشارة إلى أمرين؛ أولهما أنه فوق ذلك الاضطراب في مراعاة كثرة الآيات المشابهة كان ثمة اضطراب آخر؛ يتجلى في عدم مراعاتهم عدداً معيناً تدخل به تلك الآيات حد الكثرة، إذ إنهم أدخلوا فيه أحياناً الأكثرية البسيطة لأحد لمتشابهين؛ نحو كونه آيتين فقط بإزاء الآخر الذي هو آية واحدة[3]، مع أن هذه الأكثرية لا تسمح بتنزيله منزلة القاعدة. وأما الأمر الآخر فهو أن مراعاتهم للكثرة لم تقتصر على المتشابهات ذات النمط الواحد، وإنما كانت تتعداها أحياناً إلى تتبع ورود اللفظ المختلف فيه في كل القرآن وعلى اختلاف الأنماط؛ نحو توجيه بعضهم للخلاف في التقديم والتأخير للفظي النفع والضر من الآيتين ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [الأعراف:١٨٨] و﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي ضَرًّا وَلَا نَفۡعًا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ﴾[4] [يونس: ٤٩]، وذلك بقوله: «لأن أكثر ما جاء في القرآن من لفظي الضر والنفع معاً، جاء بتقديم لفظ الضر على النفع ... »[5] وقد جاءا في أنماط مختلفة مخالفة للآيتين السابقتين، كما جاءا بصيغ مختلفة اسمية وفعلية.[6]

ومجمل القول أن منهجهم العام في التوجيه بمناسبة السياق أو المقام وبمناسبة السورة هو توجيه الآية ونظائرها على ترتيب السور، باعتبار الآية الأولى في الترتيب مشابهاً، ونظيرتها التي تخالفها عدولاً عنها؛ على مقتضى الظاهر لقارئ القرآن، ومع أنهم

(١) انظر: البرهان: ١٤٢، وكشف المعاني: ١٢٣، والآلوسي، روح المعاني: ٣/٦٥، وقارن بـ٦/١٣٥.
(٢) انظر على سبيل المثال: درة التنزيل: ١١١- ١١٢، والبرهان: ١٦٥- ١٦٦، و٣٤٥، وملاك التأويل: ١/٣٠٣- ٣٠٤، وكشف المعاني: ١٣١.
(٣) انظر على سبيل المثال: البرهان: ١٩٢، وملاك التأويل: ١: ٤٢٢- ٤٢٣، و٤٣١.
(٤) انظر: درة التنزيل: ١٨٠، والبرهان: ٢٠١، وملاك التأويل: ١: ٤٥٠، وكشف المعاني: ١٨٨، والعقد الجميل: ٨٦.
(٥) البرهان: ٢٠١.
(٦) انظر: السابق: ٢٠٢- ٢٠٣.

راعوا الأصل والعدول أحياناً، فإنهم غالباً ما أجروهما في إطار المنهج العام الذي يُتوخى فيه تبيين مناسبة كل منهما لسياقه، لأن الذي يعنيهم هو العدول عن التشابه لا العدول عن الأصل. وكما فعلوا في مراعاة الأصل والعدول عنه، فعلوا في مراعاة الكثرة، إذ أجروها غالباً مجرى المنهج العام.

ومع أننا سننهج منهجهم العام في دراستنا التطبيقية، فإننا سنسلك سبيلهم في أمرين أخرجناهما من المنهج العام؛ ضم التوجيه بمناسبة ترتيب المصحف وبمناسبة السورة إلى التوجيه بمناسبة السياق أو المقام؛ لأنهما- وإن خرجا عنه- مشمولان معه بالتناسب النصي، خلافاً للتناسب الخارجي الذي أشرنا إلى استبعاده. والأمر الثاني الأخذ ببعض التفصيلات التي شرحناها في مراعاة الكثرة، لأنها الأنسب لتوجيه بعض المتشابهات، والأوفق للتقسيمات التي ستراعيها دراستنا، ولذلك سنجعل حد الكثرة ثلاث آيات إذا كان مشابهها آية واحدة، وسنتابعهم على عدم التوجيه إذا كانت النظائر ثلاثة ولم يوجهوها، أما إذا وجهوها- ولو كانت أكثر- فسنثبته، كما أشرنا إلى ذلك في موضع سابق.

٣ً معالم أخرى:

ثمة معالم أخرى لا بد من الوقوف عندها بالقدر الذي يتضح فيه منهجهم، وهي التوجيه بالتناسب المعنوي واللفظي، والمفرد والمتعدد، والمتجانس والمتباين.

- التوجيه بالتناسب المعنوي واللفظي:

وذلك بإبداء الوجه المعنوي أو اللفظي الذي اقتضى تخصيص كل من اللفظين المعدول عنه وإليه بآيته؛ أي البحث عن الرابط المعنوي أو اللفظي. وجدير بالإشارة أن أكثر عنايتهم منصرف إلى التناسب المعنوي.

- التوجيه بالتناسب المفرد أو المتعدد:

ونقصد بذلك أنهم قد يبدون للمتشابهين أو لأحدهما وجهاً واحداً من التناسب، أو أوجهاً متعددة لاختلاف وجهات النظر التي تحتملها المناسبة[1]، ولذلك ندر تعقبهم

(١) انظر على سبيل المثال: درة التنزيل: ٩٧- ٩٨، وابن المنيّر، الانتصاف: ٣٩/٢، وملاك التأويل: ٨٨/١، و١٠٤، وكشف المعاني: ١٣٢ .

بعضهم، على أن أكثر ما يجيء التعدد من جماع توجيهاتهم، أما ما يبديه الواحد منهم فمعظمه تناسب مفرد.

- **التوجيه بالتناسب المتجانس والمتباين:**

ونقصد به أن يكون كل من اللفظين المعدول عنه وإليه موجهاً بتناسب من جنس واحد، كأن يكون كلاهما موجهاً بمناسبة سياقية، أو بمناسبة السورة، أو بمناسبة معنوية، ونحو ذلك، هذا هو منهجهم العام، وقد خرجوا عنه في مواضع قليلة، كتوجيههم أحد المتشابهين بالتناسب الخارجي والآخر بالنصي، أو أحدهما باللفظي والآخر بالمعنوي. ونحو ذلك[1].

ولا بد من الإشارة أخيراً إلى أن توجيهاتهم جلها حسن مقبول، وقليل منها متكلف؛ نحو توجيه الخطيب الإسكافي العدول عن التذكير إلى التأنيث بالعلامة المتصلة بالفعل في الآيتين ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُواْ فِي دِيَرِهِمْ جَٰثِمِينَ﴾ [هود: ٦٧] و﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُواْ فِي دِيَرِهِمْ جَٰثِمِينَ﴾[2] [هود: ٩٤] بأن الآية الثانية في قصة شعيب، وقد أخبر الله تعالى عن إهلاك قومه بثلاثة أنواع من العذاب «الرجفة» و «الظُّلة» و «الصيحة» فلما اجتمعت ثلاثة أشياء مؤنثة اللفظ في الإخبار عن العذاب الذي أُهلكوا به غلب التأنيث[3]. وقد يكون التوجيه غير وجيه كما تقدم في الكلام على التوجيه بترتيب المصحف، بل قد يقتصر التوجيه على الأدلة أو العلامات التي ترفع اللبس وتزيل الإشكال كما فعل الكرماني وصرح بذلك[4].

وخلاصة القول أن منهجهم العام في توجيه المتشابه يراعى فيه إبداء الفرق المعنوي بين المتشابهين، ثم ربط هذا الفرق بعلة مناسبة، هي في الأغلب نصية؛ كمناسبة ترتيب المصحف أو السورة أو السياق أو المقام، على أن هذه المناسبة قد تكون لفظية وقد تكون

---

(١) انظر على سبيل المثال: درة التنزيل: ٧٢، و٣٥١- ٣٥٢، والبرهان: ٢٨٧، و٢٨٩، والبقاعي، نظم الدرر: ١٤/ ٤٧٤ وقارنها بـ ٧/ ٩٢- ٩٣، و١٨/ ٢٦٤.

(٢) انظر: درة التنزيل: ٢٢٣-٢٢٤، والبرهان: ٢٢٤، وملاك التأويل: ٢/ ٥٢٢، والعقد الجميل: ٨٠.

(٣) انظر: درة التنزيل: ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٤) انظر على سبيل المثال: البرهان: ١٥٨، و٣٠٥.

معنوية- واهتمامهم بها أكثر- وهي غالباً ما تكون عند الواحد منهم مفردة ومتجانسة. وقد انتهجوا في ذلك أن يوجهوا كلا المتشابهين، مع مراعاة ترتيب السور، واعتبار الخلاف في ثاني المتشابهين في الترتيب عدولاً عما وقع في الأول؛ ليبينوا المقتضي النظمي للفظين المعدول عنه وإليه، وقد عبروا عن ذلك بخصوصية مجيء كل من المتشابهين في موضعه، ولتبيين هذه الخصوصية النظمية للعدول سلكوا مسالك فرعية في حال كثرة المشابهات، إلا أنهم غالباً ما أجروا هذه الكثرة مجرى المنهج العام، وكذلك فعلوا في مراعاة الأصل والفرع.

ونخلص من ذلك التفصيل في مصنفات الجمع والتوجيه إلى أن العناية بنوعي التصنيف في المتشابه اللفظي كانت قليلة، ولم يُحفظ لنا من مصنفاتهما إلا القليل، بل إن المحفوظ والمفقود مما استقل بالتوجيه لم يتجاوز الآحاد، ولم تحمل المصنفات المشتركة وكتب التفسير من التوجيه إلا القليل، ولذلك كانت مصنفات هذا النوع بخلاف مصنفات الجمع متأخرة الظهور، وقليلة المادة قياساً إليها، مع أن مصنفات الجمع على كثرة ما حوَت لم تتضمن من المتشابه إلا أقله، إذ إن الآيات المتشابهة تكاد تبلغ ثلث القرآن الكريم. ونخلص أيضاً إلى أن التصنيف في النوعين استأثر به القراء أو من كان لهم دراية بالقراءة، وأن مما بعثهم على التصنيف في كلا النوعين التقوية على حفظ القرآن، والرد على الطاعنين فيه، وإثبات التناسب المعجز، إلا أن هذا الأخير كان خاصاً بمصنفات التوجيه. وأن مصنفات الجمع جرت على طريقتين؛ العقد والنظم؛ اشتركتا في الترتيب السوري والحرفي، واستقلت طريقة العقد بالترتيب على الأبواب وبالجمع بين الترتيب السوري والحرفي، أما مصنفات التوجيه فرُتبت على السور، ثم روعيت فيها طرائق فرعية كالبسط والاختصار وما تعلق بهما، وكان منهجها العام في التوجيه يُراعى فيه إبداء الفرق المعنوي بين المتشابهين في الأغلب، ثم ربط هذا الفرق بالمناسبة النصية كترتيب المصحف والسورة والسياق، وهي مناسبة تقوم على تبيين وجه اختصاص كل من اللفظين المعدول عنه وإليه بآيته، مناسبة لفظية أو معنوية، متجانسة غالباً.